

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

التزوير والانتحال في المخطوطات العربية

د. عابد سليمان المشوخي

الرياض
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٢٧٧

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

التزوير والانتحال في المخطوطات العربية

د. عابد سليمان المشوخي

الطبعة الأولى
الريـــــاض
١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م

التمهيـــــد

يقول الله تعالى :

﴿ وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة، ٤٢) .

صدق الله العظيم .

إن التلاعب بالمخطوطات وتزويرها وانتحالها ممارسة قديمة، لا تزال منتشرة وستبقى طالما وجدت النفوس الضعيفة التي تسعى للكسب المادي أو الشهرة أو الكيد والضغينة والحسد .

والتزوير بمعناه الواسع يهدف إلى تغيير الحقيقة، وقد عرف التزوير منذ خلق الإنسان في هذا الكون وعرف لدى الحضارات القديمة من يونانية ورومانية ومصرية وبابلية وآشورية وهندية وفارسية . . إلخ . حيث مارسوه وسلكوا إليه سبلاً متعددة ومتنوعة حتى شملت التزوير بالمحو والإضافة والنقل والتقليد، وهي الأساليب التي يمارسها المزورون اليوم فقانون أوبي للإمبراطور كونستانتين (حوالي سنة ٣٠٠ قبل الميلاد) كان ينص في باب التزوير على أنه «يتعين في حالات التزوير إجراء تحقيق محكم عن طريق المناقشة وشهادة الشهود، ومضاهاة الخطوط، وكافة الطرق الأخرى لاستجلاء الحقيقة» . ولو شئنا الحديث عن التزوير وأساليبه وطرقه لدى الحضارات السابقة لطال بنا البحث لذا سيتحدث الباحث بإيجاز عن التزوير وطرقه ووسائله، مكتفياً ببعض الأمثلة والنماذج التوضيحية المتنوعة التي حدثت في فترات مختلفة منذ فجر التاريخ الإسلامي وحتى عصرنا الحاضر .

إن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف والتزوير ، ومن أخبار ذلك ما ذكرته بعض المصادر أن معن بن زائدة اصطنع خاتماً على نقش خاتم بيت المال، ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالاً فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فضربه مائة جلدة وحبسه ثم ضربه بعد ذلك مائة أخرى ثم ضربه مائة ثالثة ونفاه[1] .

ويفهم من هذا أن معن بن زائدة اصطنع خاتم بيت المال ثم وقّع به على طلب بالصرف. ثم قدمه للقائم المختص ببيت المال فخدع بمظهره وصرف له المبلغ المذكور.

وقد عرف التزوير في الكتب العربية قبل استعمال الورق في العصر العباسي حيث أشار القلقشندي إلى أن الخليفة العباسي هارون الرشيد أمر «بألا يكتب الناس إلا في الكاغد لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل التزوير، بخلاف الورق فإنه متى محي فسد، وإن كشط ظهر كشطه فانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار وتعاطاها من قرب ومن بعد»[2] .

وقد سجل الجاحظ (في رسالة الجد والهزل) التي ساقها إلى محمد بن عبد الملك بن الزيات، نقد محمد له في استعماله الورق وإهماله الجلود، ورده عليه فقال: «وما عليك أن تكون كتبي كلها من الورق الصيني ومن

---

(١) ابن قدامة: المغني، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتزويع والإعلان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ج ١٢، ص ٥٢٥.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ـ القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٨م، ج ٢. ص ٤٨٦.

الكاغد الخراساني؟ قل لي: لِمَ زيَّنْتَ النسخ في الجلود، ولم حشتني على الأدم وأنت تعلم أن الجلود جافية الحجم، ثقيلة الوزن إن أصابها الماء بطلت، وإن كان يوم لثق[1] استرخت، ولو لم يكن فيها إلا أنها تبغض إلى أربابها نزول الغيث وتكره إلى مالكيها الحيا لكان في ذلك ما كفى ومنع منها. وقد علمت أن الوراق لا يخط في تلك الأيام سطراً، ولا يقطع فيها جلداً... وهي أنتن ريحا، وأكثر ثمنا، وأحمل للغش، ويُغشُّ الكوفي بالواسطي والواسطي بالبصري. ولو أراد صاحب علم أن يحمل منها ما يكفيه في سفره لما كفاه حمل بعير، ولو أراد مثل ذلك من القطني لكفاه ما يحمل مع زاده.

وقلت لي: عليك بها فإنها أحمل للحك والتغيير، وأبقى على تعاور العارية وعلى تقليب الأيدي. لرديدها ثمن، ولطرسها مرجوع.. وليس لدفاتر القطن أثمان في السوق وإن كان فيها كل حديث طريف، ولطف مليح، وعلم نفيس.. وقلت: وعلى الجلود يعتمد في حساب الدواوين وفي الصكاك والعهود، وفي الشروط وصور العقارات، وفيها تكون نموذجات للنقوش، ومنها تكون خرائط البرد، وهنّ أصلح للجُرُب، ولعفاص الجَّرة، وسداد القارورة. وزعمت أن الأرضة إلى الكاغد أسرع، وأنكرت أن تكون الفأرة إلى الجلود أسرع، بل زعمت أنها إلى الكاغد أسرع؛ وله أفسد، فكنت سبب المضرة في اتخاذ الجلود والاستبدال بالكاغد، وكنت سبب البلية في تحويل الدفاتر الخفاف في المحمل إلى المصاحف التي تثقل الأيدي، وتحطم الصدور وتقوس الظهور، وتعمي الأبصار[2].

(١) يوم لثق: ركدت ريحه وكثر نداه، انظر: المعجم الوسيط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت. ج ٢، ص ٨٢١.

(٢) انظر الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب: رسائل الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م، ج١. ص ٢٥٢.

وفي هذا النص دلالة على استخدام الجلد مع وجود الورق في القرن الثالث الهجري والإشارة إلى معرفة التزوير وحدوثه في الجلد وغيره.

ويروي القفطي أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصابي، وأمر بتجليدها واخلاف جلدها لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان[1] وقد تم هذا من باب المزاح.

وفي القرن الخامس الهجري أظهر بعض اليهود زمن رئيس الرؤساء أبو القاسم بن مسلمة، وزير القائم بأمر الله تعالى - كتاباً، وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات الصحابة، وأنه خط علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فعرضه رئيس الرؤساء على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مزورٌ، فقيل له: من أين لك ذلك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح (فتح مكة)، وخيبر كانت في سنة سبعٍ، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وكان قد مات يوم الخندق في سنة خمس فاستحسن ذلك منه[2].

وهنا تظهر براعة الخطيب وسعة علمه بالتاريخ وإحاطته التامة بالأحداث والوقائع التي استطاع من خلالها كشف زيف اليهود وعبثهم وتزويرهم للوثائق.

---

(١) انظر القفطي. أخبار العلماء الحكماء، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ، ص ٢٧٥.

(٢) ياقوت الحموي. معجم الأدباء، بيروت: دار إحياء التراث، د.ت، ج ٤، ص ١٨.

وهنالك بعض الحالات التي تشهد بحدوث بعض صور التزوير والتزييف والانتحال في تراثنا العربي من سطو على مؤلفات الغير وتزوير في تواريخ التأليف أو النسخ وتعتيق للورق وتقليد للخطوط وتلاعب في النص. بل أن هنالك كتباً نسبت لمؤلفين زوراً وبهتاناً وهم منها برآء، ليروج الكذابون بضاعتهم وباطلهم.

وكم من عالم دست عليه، أو في كتبه دسائس كثيرة من مؤلفات وأقوال وأفعال هو منها برئ.

فقد زيفوا على الإمام ابن قتيبة كتاب «الإمامة والسياسة» وزيفوا على الذهبي كتاب «النصيحة الذهبية» فيها حط كبير على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وهذا التزييف من باب الحسد والبغض للإمام ابن تيمية.

وقد اتهم غير واحد من أفاضل العلماء بسرقة المصنفات زوراً وبهتاناً.

ومثل هذه الروايات وغيرها تدلنا على حدوث التزييف والتزوير والانتحال منذ العهد الإسلامي الأول حيث وقع في ذلك العديد من الأدباء والمؤلفين المشهورين واتهموا بسطوهم على مؤلفات الآخرين ونسبتها إليهم. وكما قال محمد ماهر حمادة: لن يكون في مقدورنا هنا القطع برأي جازم في هذه التهم لأن هناك آخرين يدافعون عن المؤلف نفسه ويبرئونه من مثل هذه الأمور.

ونحن هنا لا نريد أن نجرح أحداً ولا أن نطعن بأحد وإنما تعرض الأمور كما وردت في مظانها تاركين للقراء أن يحكموا على ما نُورد، لأننا لسنا في وضع يمكننا من إصدار حكم صحتها أو بطلانها لأسباب كثيرة: منها فقدان الأصول في أحيان كثيرة، ومنها تضارب الروايات، ومنها مفهوم

السرقة، فهل كل من أخذ من مؤلفات الآخرين سارق؟ أو ما هو الحد أو ما هي الكمية التي يسمح بأخذها دون اتهام الآخذ بالسرقة! كل هذه الاعتبارات يجب النظر إليها بجد عند إصدار حكم في أمثال هذه الموضوعات[1].

(١) انظر: محمد مهار حمادة. «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية»، عالم الكتب، مج ٢. عدد ٤، (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ/ يناير فبراير ١٩٨٢م) ص ص ٧٠٧ ـ ٧١٢.

الفصل الأول

التزييف والتزوير والانتحال

التزييف والتزوير والانتحال

١ . ١ تعريف التزييف والتزوير والانتحال

١ . ١ . ١ التزييف

جاء في لسان العرب: «الزَّيفُ: من وصف الدراهم، يقال: زافت عليه دراهمه أي صارت مَرْدُودةً لغشٍ فيها»[١].

ويقصد بالتزييف: تصميم وثيقة كاملة ليست حقيقية في المحتوى والتوقيع إلخ عن طريق المحاكاة أو التقليد مثل تزييف العملة الورقية، وعليه فإن تزييف المخطوط هو إعادة كتابته كاملاً بالنص بقصد الإيهام بأنه المخطوط الأصلي الذي كتبه الناسخ الأول مع تغيير الورق عن طريق تعريضه للحرارة وتغيير الحبر عن طريق تعريضه للضوء لإعطاء الانطباع أن المخطوط قديم.

١ . ١ . ٢ التزويـــر

للتزوير معاني متعددة فقد جاء في لسان العرب[٢]: «قال أبو بكر: فيه أربعة أقوال: يكون التزويرُ فعل الكذب والباطل. والزُور: الكذب. وقال خالد بن كلثوم: التزويرُ التشبيه. وقال أبو زيد: التزوير التزويق والتحسين. وزَوَّرْتُ الشيء: حسنته وقوّمته. وقال الأصمعي: التزويرُ تهيئة الكلام وتقديره، والإنسان يزور كلاماً، وهو أن يُقوّمه ويتقنه قبل أن يتكلم به.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار لسان العرب، د.ت. مادة زيف.

(٢) مادة زور.

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ . . ﴾[1] . والزور هنا : شهادة الباطل وقول الكذب[2] .

وروي عن النبي ﷺ قوله : «المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور»[3] ؛ الزُّور : الكذب والباطل والتهمة .

أما المعنى العلمي للتزوير : إحداث تغيير في الوثيقة أو المخطوطة عن طريق الكشط أو الطمس أو المحو . . . إلخ .

ويقول قاسم السامرائي : التزوير الذي نعرفه اليوم ونقصد إليه هو إنشاء أية وثيقة على أية مادة ونسبة هذه الوثيقة مع مادتها إلى زمن غير الزمن الذي كتبت فيه وذلك بتلفيق مادتها ومن ثم نحلها زمناً أو مؤلفاً سابقاً على زمن الوثيقة ، وليس لاحقاً ، لإثبات حق لا أصل له ، ومن هنا انصبت كل المعاني التي ذكرناها في لفظ التزوير فاصبح يعني في علم الاكتناه أو : علم الوثائق : إخضاع الوثيقة للبحث والدراسة والفحص والاختبار للوصول إلى توثيق أصلها وفصلها أو تجريحه ومن ثم الحكم على وضعها واختلاقها أو أصالتها على أساس النقد الداخلي والنقد الخارجي للوثيقة[4] .

والتزوير في أرحب معانيه هو تغيير الحقيقة وعلى ذلك يمكن أن ينضوي تحت لواء هذا التعريف كل تغيير للحقيقة سواء أكان بالقول أم بالكتابة .

---

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٧٢ .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ٢/ ٦٣ .
(٣) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ؛ تحقيق بإشراف عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، الرياض : رئاسة إدارة البحوث ، د . ت . ٩ ، حيث ٥٢١٩ .
(٤) نقلاً عن محاضرة لقاسم السامرائي في مركز جمعة الماجد بدبي .

١ . ١ . ٢ الانتحال

للنحل في اللغة أكثر من معنى . واحدتها نحَلْة . ومن معانيها كما جاء في لسان العرب[١] : «النِّحلةُ: الدعوى . وانتحل فلان شعر فلان أو قول فلان إذا ادّعاه أنه قائله : وتَنَحَّلَه : ادَّعاه وهو لغيره . ونَحَله القول يَنْحَله نحلاً : نسبه إليه . ونَحَلتْهُ القول أنْحلَهُ نحلاً ، بالفتح : إذا أضفت إليه قولاً قاله غيره وادّعيه عليه» .

١ .٢ الهدف من الدراسة وأهميتها

قد يظن البعض أن ظاهرة انتحال الكتب وتزويرها وتزييفها كان مقصوراً على عصر بعينه دون آخر أو أن العرب وحدهم دون سواهم من الأمم لم يسلم تراثهم من هذه الأمور إلا أن الحقيقة خلاف ذلك فالانتحال والتزوير والتزييف ظواهر عرفت قبل مجيء الإسلام ، ولم تسلم منه أمة من الأمم .

وموضوع التزوير والتزييف في المخطوطات العربية وانتحالها ونسبة التآليف إلى غير مصنفيها ليس جديداً ـ كما ذكرت سابقاً ـ بل عُرف في بعض كتب التراث منذ بداية التأليف .

ووجد المزورون والمزيفون من هؤلاء في المخطوطات ميداناً فسيحاً ومرتعاً خصباً لجهودهم الشريرة حيث مارسوا ألواناً متعددة من التزوير والتزييف حتى شملت نصوص المخطوطات والمحو أو الكشط أو الإضافة أو النقل أو التقليد ، وزورت العناوين وأسماء مؤلفين ، وتواريخ التأليف

---

(١) مادة نحل .

والنسخ، وعتقت الأوراق وأضيفت تقييدات وتملكات وقُلدت خطوُطُ وأحبار كل هذا وغيره من أجل مكاسب دنيوية زائلة.

لقد تنبه الأوائل لقضية الانتحال والوضع منذ القرن الهجري الأول. ففي زمن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ لما جاء بشير العدوي وحدثه بحديث فجعل ابن عباس لا يأذن له ولا يلتفت إليه ثم قال له عد إلى حديثك الأول ثم تحدث ثم قال عد إلى حديثك الأول. فقال: حديثي الأول رضيته والثاني أنكرته لماذا؟ فقال له: كنا نسمع الحديث عن الرسول ﷺ فتتوجه إليه قلوبنا، ولكن لما ركب الناس الصعب والذلول أنكرنا منهم ما أنكرنا هذا[1].

ويقصد ابن عباس بذلك أنه لما وقعت الفتن ودخلت الناس أمر التحزب فيما بينهم وأمر السياسة وأمر الأهواء ـ وإن كان قليلاً في بدء الأمر ـ أحجمنا عن قبول ذلك لظهور ظاهرة الوضع.

إن تراثنا الإسلامي لم يسلم من الوضع أو الانتحال والتزوير وقد حذر المسعودي من ذلك بقوله: «فمن حرف شيئاً في معناه أو أزال ركناً من مبناه أو طمس واضحة من معالمه أو لبس شاهدة من تراجمه أو غيره أو بدله أو اختصره أو نسبه إلى غيرنا أو أضافه إلى سوانا فوافاه من غضب الله وسرعة نقمته وفوادح بلاياه ما يعجز عنه صبره ويحار له فكره وجعله مثلة للعالمين وعبرة للمعتبرين»[2].

---

(١) انظر مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم بشرح النووي، الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، د.ت. ١/ ٨١ـ٨٢.

(٢) المسعودي، علي بن الحسين. مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، ط ٥، القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٣م، ١/ ١٨.

وقد أشار لهذا الموضوع أكثر من عالم ومن بين هؤلاء ابن حجر العسقلاني محدث عصره حيث لم ير بأساً أن يقول أن كتاب «بحر المذاهب» لعبدالواحد بن إسماعيل الروياني (المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) أخذه من كتاب «الحاوي» وأن أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) قد أخذ كتابه : «الأحكام السلطانية» من كتاب الماوردي «الأحكام السلطانية» المشهور في العالمين إلى آخر ما سرد ابن حجر من أمثال هذا .

ولم يهدف الباحث من خلال تركيزه على هذه الظاهرة المقيتة التقليل من شأن تراثنا المخطوط أو التشكيك في صحته ، أو التقليل من الجهود التي بذلها علماؤنا الأوائل وغيرهم من وراقين ونساخ وملاك وتجار لكننا عندما نتحدث عن هذه الظاهرة نتحدث عن فئة قليلة من هؤلاء الذين كان لهم الأثر السلبي بسلوكهم المعوج المخالف للأمانة العلمية المعهودة التي عرفت في حضارتنا الإسلامية ، ولا يضير وجود هؤلاء تراثنا ، ولا يقلل من شأن هذا التراث .

والذي دعاني إلى دراسة هذا الموضوع ما لاحظته أثناء عملي في مجال فهرسة المخطوطات العربية على مدار سبعة عشر عاماً من وجود مخطوطات مزورة العناوين ومزورة أسماء مؤلفيها وتواريخ نسخها وملامحها المادية كتزييف للورق ، والخط ، والحبر ، وخلاف ذلك من تلاعب في النصوص إضافة وحذفاً .

وقد يقع مثلاً هذا التزوير أو التزييف عن قصد وعمد وفي بعض الأحيان قد يقع نتيجة خطأ بعض النساخ وتصحيفاتهم أو من عبث الوراقين وغيرهم .

إن هذا التراث المتمثل في آلاف المخطوطات في مختلف فنون المعرفة ليس نهباً لكل من أراد ، يعبث به كيفما شاء وحيث شاء ظاناً أن له الحق أن

يفعل فيه ما يشاء دون رقيب أو حسيب يعبث بالنصوص تارة أو يعبث في ملامحه المادية تارة أخرى إلى غير ذلك من صور التزييف والتزوير والانتحال .

إن ظاهرة انتحال بعض تراثنا المخطوط وتزويره لم يحظ حتى الآن إلا باهتمام ضئيل لذلك نجد أن دراسة موضوع الانتحال والتزوير من الأهمية بمكان في تراثنا الإسلامي المخطوط للفت انتباه الباحثين والمفهرسين وكل من يتعامل مع المخطوطات دراسة وتحقيقاً وفهرسة بعدم التسليم بكل ما يقع بين أيديهم من كتب التراث بل لابد من التحقيق والتوثيق للوصول إلى المعلومة الصحيحة والمفيدة .

وقد تم دعم هذه الدراسة ببعض النماذج والوقائع التي ذكرتها بعض المصادر التاريخية وكتب التراجم مدعومة ببعض النماذج المصورة التي تبين مواطن التزييف والتزوير والانتحال في بعض المخطوطات .

١ . ٣ الدراسات السابقة

ظاهرة التزييف والتزوير والانتحال في المخطوطات العربية موضوع قديم تتوافر أدبياته في بعض الكتب التراثية والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة وبعض المؤلفات الحديثة التي تطرقت إلى بعض جوانب التزييف والتزوير وبخاصة الكتب التي تحدثت عن تحقيق المخطوطات ونشرها . فقد اطلع الباحث على عدد من الكتب والمقالات حول موضوع التزوير إلا أنه لم يعثر على مؤلف واحد تناول الموضوع من جميع زواياه بل وجد بعض الكتب التي تركز على جزئية أو عملية معينة أو نوع معين من التزوير وقد قرأ الباحث وسمع أن هناك بعض المؤلفات التي ستصدر عن موضوع التزوير منذ سنوات إلا أنه لم يحدث حتى هذه الساعة .

ومن الكتب التي تحدثت عن سرقة الأدب وخاصة الشعر :

ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) .

ـ كتاب الصناعتين للعسكري (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) .

ومن الكتب التي تحدثت عن بعض الكتب المنحولة كتاب «كتب حذر منها العلماء» لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان صدر في مجلدين بالرياض عن دار الصميعي للنشر والتوزيع سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م قسمه المؤلف إلى أربعة فصول خصص الفصل الرابع للحديث عن بعض الكتب المنحولة وختم كتابه بالحديث عن سرقة الكتب .

وهناك كتاب آخر للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد بعنوان : «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» وفي مهاتفة بيني وبين الدكتور بكر منذ سنوات ذكر لي أنه بصدد إصدار دراسة بعنوان «المؤلفات المنحولة» لكنها لم تظهر حتى الآن .

ومن الدراسات الأخرى دراسة بعنوان : «أخطار على المراجع العلمية لتراث أئمة السلف» للشيخ عثمان عبد القادر الصافي .

ومن الدراسات التي رصدت بعض ظواهر التزييف والتزوير والانتحال بعض المقالات التي نشرت بمجلة عالم الكتب خاصة المجلد الثاني العدد الرابع الصادر في ربيع الثاني ١٤٠٢هـ يناير/ فبراير ١٩٨٢م ومنها :

ـ أمانة تحمل العلم ، عبد الفتاح الحلو ، ٧٠٣ـ٧٠٦ .

ـ سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية ، محمد ماهر حمادة ، ٧٠٧ـ٧١٢ .

ـ الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي ، قاسم السامرائي ، ٧٤١ـ٧٥٢ .

تحدثت هذه المقالات عن التزييف والتزوير والسرقة والانتحال فيما يتعلق بالمحتوى العلمي ولم تتطرق للحديث عن تزوير الملامح المادية للمخطوط العربي.

ومن الكتب التي تعنى بتحقيق المخطوطات وفيها بعض الإشارات إلى مواضع التزوير التي تحدث في بعض المخطوطات العربية مع ضرب بعض الأمثلة:

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٩م.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون، القاهرة: ١٩٥٤م.
- قواعد تحقيق النصوص، صلاح الدين المنجد، القاهرة، مجلة معهد المخطوطات مج ١ سنة ١٩٥٥م - دار الكتب المصرية، ١٩٦٧م.
- تحقيق التراث العربي - منهجه وتطوره، عبد المجيد دياب، القاهرة: ١٩٨٣م.
- مبادئ لفهم التراث، محمد إبراهيم الشيباني، الكويت: مكتبة دار الهداية، ١٩٨٣م.

بالإضافة إلى بعض الإصدارات الأخرى التي اعتمدت في كثير من الأحيان على الكتب السابقة منها:

- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق عبد الرحمن الغرياني، ليبيا: مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩م.

وقد استفاد الباحث من بعض الدراسات السابقة إلى جانب خبرته الطويلة في مجال الفهرسة حيث تمكن من الإطلاع على بعض النماذج المختلفة التي تمثل أنواع التزييف والتزوير في بعض المخطوطات العربية والتي شملت تزوير المحتوى العلمي والملامح المادية فيها.

١ . ٤ منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث لجأ إلى بعض كتب التراث للبحث عن نصوص ونماذج ذات علاقة بموضوع تزوير المخطوطات، كما استعان بمراجع حديثة تتعلق بدراسة تحقيق المخطوطات ومكنته تلك النصوص من استخلاص بعض الحقائق التي طرحها في ثنايا البحث.

كما استفاد الباحث من عدد كبير من المخطوطات التي تحمل نماذج واقعية لبعض صور التزييف والتزوير التي تحدث عنها واختار جملة منها من مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ومكتبة الملك عبد العزيز العامة ومن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، ودار الكتب المصرية والمكتبة الظاهرية بدمشق وبعض تجار المخطوطات ضمنها هذا البحث، واستخرج منها حقائق تتعلق بالتزوير.

وقد عمد الباحث إلى توزيع هذه الدراسة على تمهيد وفصول، ثم النتائج والتوصيات.

فتناول في الفصل الأول تعريف التزوير والتزييف والانتحال والهدف من الدراسة وأهميتها، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

والفصل الثاني: حول التزييف والتزوير أسبابه ودوافعه وطرق كشفه.

والفصل الثالث عن مواطن التزوير والانتحال في المخطوط العربي تحدث فيه الباحث عن التزوير في المحتوى العلمي أولاً والتزوير في الملامح المادية ثانياً والتي تشمل: صفحة العنوان، واسم المؤلف، والورق، والخط،

والحبر، والمقدمة، والخاتمة، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ، والجلد، والبيانات التوثيقية المتمثلة في: المقابلات، والسماعات، والقراءات، والإجازات ثم التملك، والوقف . . . إلخ.

ودار الفصل الرابع حول الفئات المشاركة في التزييف والتزوير والتي منها: بعض المؤلفين، والوراقين، والنساخ، والمستملين، والملاك، والمجلدين، والتجار، والمحققين، والناشرين.

أما الفصل الأخير وهو الفصل الخامس فقد خصص للحديث عن السرقات العلمية وانتحال الكتب.

ثم انتهى الباحث بالخاتمة التي ضمنها جملة من النتائج والتوصيات التي جاءت ثمرة لكل ما تناوله في الفصول السابقة، ثم الحق البحث بنماذج مصورة من المخطوطات التي استند عليها أثناء تناوله لموضوع التزوير.

الفصل الثاني

التزييف والتزوير والإنتحال

أسبابه ودوافعه وطرق كشفه

التزييف والتزوير والإنتحال أسبابه ودوافعه وطرق كشفه

٢ . ١ أصناف التزييف

هناك صنفان متباينان من التزييف :

٢ . ١ . ١ تغيير الحقيقة أثناء النسخ

حيث لا يوجد أثر مادي تدركه العين في المخطوط ولا يتصور وقوعه إلا وقت كتابة مضمون الكتاب وعباراته .

وهذا النوع من التزييف يمكن أن يتم بعدة طرق ؛ منها :

١ ـ قيام بعض النساخ بنقل عبارات التاريخ التي تثبت في نهاية المخطوطات ينقلونها كما هي غير مراعين للفرق الزمني بينهم وبين الناسخ الأول، فخيل للمفهرس أو الفاحص أو المحقق أنه إزاء نسخ عتيقة[1] .

وقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن العاشر الهجري نسخة عن أصل كتب في القرن الخامس الهجري فيسجل تاريخ نسخ الأصل ومثل هذه التواريخ لا تنكشف إلا لمن له خبرة بالتراث العربي ومعرفة بالخطوط وأنواعها والأحبار والورق وأنواعه، وغير ذلك من الملامح المادية للمخطوط التي تعين الفاحص على تحديد تاريخ النسخ .

٢ ـ قيام شخص بإملاء بيانات كاذبة على الناسخ فيكتبها هذا الأخير بحسن نية متوهماً أنها بيانات صحيحة .

---

(١) انظر : الأنموذج رقم (١).

الأنموذج رقم (١)

حاشية على شرح الوقاية ليعقوب بن خضر بن جلال الدين المشهور بيعقوب باشا بن خضر بك ـ ٩٨١هـ ـ ١٥٧٣م رقم ٥٥٠ ـ مركز الملك فيصل ..

جاء في نهاية المخطوطة أن تاريخ نسخها ٩٩٣هـ،إلا أن تاريخ نسخها الحقيق يرجع إلى القرن الثالث عشر لأن الورق الذي يظهر فيه الخطوط والعلامات المائية يدل على أنه أوروبي إيطالي صنع في البندقية.

٢ . ١ . ٢ التزييف المادي

وهو الذي يتم به تغيير الحقيقة في الكيان المادي للمخطوط باستعمال العديد من الطرق كتعتيق الورق والتلاعب في الزخرفة والتذهيب، والتقييدات، والبيانات التوثيقية: المقابلات، التصحيحات، السماعات، القراءات، الإجازات، المطالعات، وإضافة أوراق وحذف أخرى . . . وهكذا .

وهذا النوع من التزييف قد يحدث أثناء وقت النسخ أو في وقت لاحق . ويشمل التزييف والتزوير هنا :

١ ـ تعتيق الورق .

٢ ـ وضع تملكات أو أختام مزورة .

٣ ـ تغيير تاريخ النسخ واسم الناسخ ومكان النسخ .

٤ ـ تغيير عنوان المخطوطة واسم مؤلفها .

٥ ـ وضع تقييدات معينة وأسماء أشخاص آخرين بطريقة مزورة .

٢ . ٢ أقسام التزييف والتزوير

ويمكن تقسيم التزييف والتزوير في المخطوطات العربية إلى نوعين :

٢ . ٢ . ١ التزييف الكلي

وهذا النوع يتصل بتزييف المخطوطة بكاملها دون المساس باسم مؤلفها أو ناسخها لغرض مادي صرف يتعاطاه بعض النساخ المزيفين .

أو قيام المزيف باصطناع مثيل للكتاب الحقيقي كما فعل ابن البواب . فقد ذكرت لنا بعض المصادر أن ابن البواب زور جزءاً من القرآن الكريم بخط ابن مقلة لبهاء الدولة البويهي في قصة ذكرها ياقوت الحموي على النحو الآتي : قال أبو الحسن علي بن هلال المعروف بابن البواب الكاتب : «كنت أتصرف في خزانة الكتب لبهاء الدولة بن عضد الدولة بشيراز على اختياري وأراعيها له وأمرها مردود إليّ، فرأيت يوماً في جملة أجزاء منبوذة جزءاً مجلداً بأسود . . ففتحته وإذا هو جزء من ثلاثين جزءاً من القرآن بخط أبي علي ابن مقلة ، فأعجبني وأفردته فلم أزل أظفر بجزء بعد جزء مختلط في جمة الكتب إلى أن اجتمع تسعة وعشرون جزءاً وبقى جزء واحد استغرقت تفتيش الخزانة عليه مُدة طويلة فلم أظفر به ، فعلمت أن المصحف ناقص فأفردته ودخلت إلى بهاء الدولة وقلت : يا مولانا ، ههنا رجل يسأل حاجة قريبة لا كلفة فيها ، وهي مخاطبة أبي علي الموفق الوزير على معونته في منازعة بينه وبين خصم له ، ومعه هدية ظريفة تصلح لمولانا . قال : أي شيء هي؟ قلت مصحف بخط أبي علي بن مقلة . فقال : هاته وأنا أتقدم بما يريد ، فأحضرت الأجزاء فأخذ منها واحداً وقال : أذكر وكان في الخزانة ما يشبه هذا وقد ذهب عني ، قلت : هذا مصحفك وقصصت عليه القصة في طلبتي له حتى جمعته إلا انه ينقص جزءاً وقلت : هكذا يطرح مصحف

بخط أبي علي؟ فقال لي: فتممه لي. قلت: السمع والطاعة، ولكن على شريطة أنك إذا أبصرت الجزء الناقص منها ولا تعرفه أن تعطيني خلعةً ومائة دينار. قال: أفعل. وأخذت المصحف من بين يديه وانصرفت إلى داري، ودخلت الخزانة أقلِّبُ الكاغد العتيق وما يشابه كاغد المصحف، وكان فيها من أنواع الكاغد السمرقندي والصيني والعتيق كل ظريف عجيب، فأخذت من الكاغد ما وافقني، وكتبت الجزء وذهَّبته وعتقت ذهبه، وقلعت جلداً من جزء من الأجزاء فجلدته به وجلدت الذي قلعت منه الجلد وعتقته، ونسي بهاء الدولة المصحف، ومضى على ذلك نحو السنة. فلما كان ذات يوم جرى ذكر أبي علّي بن مقلة فقال لي: ما كتبت ذلك؟ قلت: بلى، قال: فأعطنيه: فأحضرت المصحف كاملاً فلم يزل يقلبه جزءاً جزءاً وهو لا يقف على الجزء الذي بخطي ثم قال لي: أيما هو الجزء الذي بخطك؟ قلت له: لا تعرفه فيصغر في عينك، هذا مصحف كامل بخط أبي علي بن مقلة ونكتم سرنا؟ قال: أفعل: وتركه في ربعة عند رأسه ولم يعده إلى الخزانة، وأقمت مطالباً بالخلعة والدنانير وهو يمطلني ويعدني، فلما كان يوماً قلت يا مولانا: في الخزانة بياض صيني وعتيق مقطوع وصحيح، فتعطيني المقطوع منه كله دون الصحيح بالخلعة والدنانير. قال مُرّ وخذه فمضيت وأخذت جميع ما كان فيها من ذلك النوع فكتبت فيه سنين»[1].

ومن خلال ما ذكره ياقوت من قصة ابن البواب مع بهاء الدولة يستفاد أن عملية التزييف شملت المحتوى العلمي والمادي حيث تمكن ابن البواب من تزييف الخط، والحبر، والورق والجلد. والتذهيب. بحيث لم يتمكن بهاء الدولة من كشف هذا الأمر بالرغم من علمه المسبق بإقدام ابن البواب على تقليد خط ابن مقلة.

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥/ ١٢٣ ـ ١٢٤.

وفي زماننا المعاصر كتب Frye R. N [(١)] عن المخطوطات التي زورها النساخ الإيرانيون وباعوها للسياح الأوروبيين. ويقول قاسم السامرائي: إن أوسع فضائح التزوير في المخطوطات ما تم اكتشافه مؤخراً في مخطوطة رباعيات عمر الخيام المحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج والتي كانت مدعاة فخر واعتزاز لهذه المكتبة لزمن طويل. وحديثاً أيضاً تم اكتشاف مخطوطة مزورة للسيرة النبوية لابن هشام عرضها أحد تجار المخطوطات على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية حيث أخضع قاسم السامرائي المخطوطة للفحص والدراسة المتأنية لكل جوانبها العلمية والتاريخية والأثرية - بناءً على طلب المركز ورغبته في معرفة حقيقة المخطوطة - وبعد الفحص ظهر أن المخطوطة ليست أصلية وأنها زيفت في وقت لا يتجاوز المئة سنة وعلل ذلك بالأسباب الآتية:

١ - أن نوعية الورق لا ترقى إلى القرن الثالث لأن الورق أبيض قد صبغ عمداً بمادة صفراء ثم إن نوعية الحبر ليست من الأنواع المعروفة في القرن الثالث وإنما هي نوعية حديثة لذوبانها في الماء.

٢ - لم يعهد في الكتب التي وصلتنا من القرن الثالث الهجري أن تكون مكتوبة بالخط الكوفي اليابس الذي كان يستعمل لكتابة المصحف فقط.

٣ - إن مخطوطات القرن الثالث وما تلاه إلى السادس الهجري كانت تتبع ما يسمى بتقسيم الأجزاء الحديثية أي أن الكتاب كان يقسم إلى أجزاء صغيرة ويعاد العنوان واسم المؤلف والقراءات في كل جزء والمخطوطة المعروضة خالية من هذا التقسيم وهذا أمر غير معهود في المخطوطات القديمة[(٢)].

---

(1) Frye, R.N., Islamic Book Forgeries from Iran "in: Islam wissenschafliche Abhandlungen", (Wiesbaden: Harrossowitz 1974) pp 186-9.

(٢) عابد بن سليمان المشوخي، فهرسة المخطوطات العربية، الزرقاء (الأردن) مكتبة المنار، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ٢٠٦

٢ . ٢ . ٢ التزويـــــر

ويتم بإحداث تغيير في أحد ملامح المخطوطة أو بإجراء تعديل في بعض بياناتها الخطية أو النصية عن طريق المحو أو الكشط واستبدالها بأخرى. أو قد يقوم المزور بالتلاعب في العنوان، أو اسم المؤلف بإضافة لفظة أو مقطع إلى عنوان المخطوط أو إضافة كنيه أو لقب المؤلف، أو كتابة بعض البيانات التوثيقية: كالمقابلات والسماعات والقراءات والإجازات والمطالعات، أو التلاعب في تاريخ النسخ، أو اسم الناسخ، أو مكان النسخ، أو تغيير رقم المجلد، أو الجلد، أو شطب بعض التملكات وطمسها، وأختام الوقف، أو عدم ذكر تاريخ النسخ الحقيقي، واثبات تاريخ النسخة المنقول عنها. أو إضافة كراسة في بداية المخطوط أو في نهايته، أو إضافة صفحة عنوان مخطوط آخر لمخطوطة بين يديه يرغب في بيعها. كما قد يعمد المزور إلى إضافة عدة سطور إلى المخطوطة. أو إضافة جرة صغيرة لرقم ما مناسب فيمكن تحويل رقم «٥» إلى «٩» إذا أضيفت له جرة صغيرة ورقم «٦» إلى «٩»ورقم «١» إلى «٦».

٢ . ٣ الطرق المتبعة في التزييف والتزوير

يسلك المزورون والمزيفون في تزوير المخطوطات وتزييفها طرقاً شتى، فمن هذه الطرق:

أولاً: التزوير بواسطة المحو[1] أو الإضافة أو بكليهما معاً في البيانات

(١) المقصود به الأزالة أو مسح الكلمة بغير كشط أو بشر أن إن أمكن وهو أولى من الكشط. وقيل إن المحو يسود الورق. ولا يمكن استعمال المحو إلا إذا كانت الكتابة في لوح رق أو ورق صقيل جداً، وكان المكتوب في حالة الطراوة، وتتنوع المحو، فتارة يكون بالاصبع، وتارة يكون بالخرقة.

الأصلية المثبتة بالمخطوط الصحيح عن طريق المحو العادي أو الميكانيكي أو المحو الكيميائي[1] أو الكشط[2] دون ترك أثر ظاهر تدركها العين المجردة في الضوء العادي ويثبتون بدلاً من هذه البيانات الأصلية المزالة بيانات أخرى فتبدو المخطوطة في النهاية بريئة المظهر. أو عن طريق التحشية والإضافة على البيانات الأصلية.
وأكثر ما يتعرض للتحريف في بيانات المخطوطة تاريخ نسخها واسم ناسخها ومكان النسخ، والتملكات وعنوان المخطوطة واسم مؤلفيها.

ثانياً: تفكيك المخطوطة لاستبعاد بعض أوراقها ووضع أوراق أخرى كصفحة العنوان، أو الخاتمة بعنوان جديد مع اسم مؤلفه وتاريخ نسخ آخر.

ثالثاً: تفكيك بعض مخطوطات المجاميع لإفرادها في كتب أو رسائل مستقلة ثم القيام بتجليدها تجليداً مستقلاً لعرضها على أنها مجموعة من المخطوطات بدلاً من عرضها كمخطوطة واحدة في مجلد واحد.
وأحياناً يتم استبعاد كتاب مهم أو رسالة نادرة داخل المجموع ثم يتم إعادة تجليد المجموع.

---

(١) يكون باستعمال محاليل كيميائية خاصة من شأنها إزالة الكتابة المكتوبة.
(٢) الكشط: يقصد به سلخ الورق بسكين ونحوها، وهو مأخوذ من قولهم: كشط البعير إذا نزع جلده، ومرادهم بالكشط الحك والبشر، والبشر مأخوذ من قولهم بشرت الأديم إذا قشرت وجهه، والأكثر في الاستعمال لفظ الحك لاشعاره بالرفق بالقرطاس. والكشط أقل الوسائل استخداماً، والعلة في ذلك أنهم كانوا يكرهون حضور السكين مجلس السماع، انظر مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، شرف الدين علي الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ١٧٢.

رابعاً: إزالة أختام الوقف وشطب التملكات، خاصة المخطوطات المسروقة من مكتبات رسمية.

خامساً: طمس اسم الناسخ، أو تاريخ النسخ، أو مكان النسخ، أو اسم المالك أو يكون بإضافة اسم ناسخ آخر أو تاريخ نسخ آخر.

سادساً: التزييف بالنقل: يعتقد المزيفون أن التزييف بالنقل أنجح طرق التزييف. فهو مع سهولته قد يغرر بالعين الفاحصة.

والتزييف بالنقل نوعان: التزييف بالنقل المباشر والتزييف بالنقل غير المباشر.

التزييف بالنقل المباشر: يتم التزييف هنا دون وسيط وله عدة طرق:

١ ـ تزييف بالتقليد: ويكون بوضع ما يراد تقليده أمام العين ثم التمرن على كتابته مراراً عديدة على ورق خارجي حتى إذا ما خال المزور انه أتقن التزوير قام به.

٢ ـ تزييف بالشف: وذلك بأن توضع الورقة المراد تزييفها على سطح مكتب أو ما شابه ذلك ثم توضع فوقها الورقة التي يراد استعمالها في التزييف، فيظهر تحتها الشيء المراد نقله فيجري المزيف فوق حروفه بقلمه، وهكذا يحصل على الشيء المراد تزييفه على الورقة التي يبتغي استعمالها.

٣ ـ تزييف بواسطة الزجاج: يوضع الأصل الذي يراد النقل منه فوق زجاج شفاف معرض الضوء كلوح زجاج نافذة مثلاً. وتوضع فوق هذا الأصل الورقة التي يراد اصطناع السند عليها، فيساعد الضوء النافذ من خلال الزجاج والورقتين على ما تبين معالم الأنموذج الأصلي، ويمكن رؤيته خلال الورقة العليا، فيعمد المزيف إلى ترسم هذه المعالم جرة بجرة ونقطة بنقطة في

أحكام كامل أو قاصر بحسب قدرته ومهاراته ومدى ما يسمح له الضوء وسمك الورقة من تبين معالم الأنموذج وتفاصيله .

التزييف بالنقل غير المباشر : وهو الذي يتم بمساعدة وسيط وتتنوع طرقه باختلاف نوع الوسيط .

أ - التزييف بالكربون : ويكون هذا بوضع قطعة من ورق الكربون فوق الورقة التي يراد استعمالها في التزوير . وتوضع الورقة التي تحمل المعلومة المراد نقله فوق الكربون ، ثم يمر عليها بالقلم فتظهر المعلومة المرادة على الورقة المراد استعمالها . ثم يقوم المزور بالإعادة على بالإعادة على المعلومة التي ظهرت من الكربون بالحبر لإخفاء الكربون . وقد يقوم أحياناً بإجراء محو خفيف لإضعاف ما قد يكون بادياً من آثار الكربون .

ب - التزييف بطريق الضغط : يضع المزور الأنموذج الصحيح الذي يريد النقل منه على الورقة التي يريد استعمالها في التزوير ثم يضغط بقلمه أو بأي سن حاد مناسب على جرات الأصل وتفاصيل مكوناته ، فيحصل بالورقة السفلى على صورة بالضغط لهذا الأصل فيمر المزور مجرى الضغط بقلمه الحبر .

ج - التزييف بقلم الرصاص : يتخير المزيف قلم رصاص «طري» أو قلم فحم ، ثم يعمد إلى الورقة التي تحمل عنوان المخطوط واسم المؤلف ، أو تاريخ النسخ واسم الناسخ ، أو غير ذلك من المعلومات المراد نقلها فيمر على ظهر المعلومة عدة مرات بقلم الرصاص أو الفحم ثم يضع هذه الورقة فوق الورقة التي يريد استعمالها في التزييف ويمر بالقلم فوق الأنموذج الصحيح فيظهر على الورقة السفلى مكتوباً بالرصاص ، ثم يمر المزور على

المعلومة المراد نقلها بقلم حبر، ثم يستعمل الممحاة في محو آثار الرصاص.

د- التزييف بالبيض: وذلك بأخذ بيضة مسلوقة مقشرة متوسطة الحرارة وتوضع على الكتاب أو التاريخ أو الختم المراد نقله، فيستطيع رسم مثل هذه الأشياء على البيضة يضغط بالبيضة على الورقة المراد تزييفها فينطبع الرسم نفسه عليها، وهذه الطريقة لا تنجح إلا إذا كانت مادة كتابة الأصل ذات طبيعة لها خاصية الانطباع.

هـ- التزييف بطريق الجلاتين: توضع الورقة التي تحمل الأنموذج الصحيح، ثم توضع قطعة من الجيلاتين على الكتابة التي يراد نقلها، ويمر فوقها باليد عدة مرات حتى الجيلاتين وعندئذ توضع الورقة التي يراد استعمالها فوق الجيلاتين فتنطبع عليها الكتابة المراد نقلها.

و- التزييف بالزنكرغراف: يجري التزييف بالحصول على صورة سلبية مماثلة في المساحة للأنموذج الأصلي المراد تقليده. ثم تنقل هذه الصورة إلى (كليشة زنك) أو نحاس ثم يطبع بها المزيف على الورق.

ز- التزييف بالشف الرصاص: بشف المعلومة المراد نقلها بقلم رصاص ثم يعاد عليها بالحبر ثم يمحى أثر الرصاص(١).

(١) انظر مأمون كامل، تزوير الخطوط طرق ارتكابه ووسائل كشفه، القاهرة: د. ن. ١٩٩٢م، ٤٩ وما بعدها.

٢ . ٤ أسباب التزييف والتزوير ودوافعه

١ ـ الرغبة في الحصول على المكسب المادي عن طريق رواج بعض المؤلفات بعد نسبتها لمؤلفين مشهورين .

وقد تنسب بعض المخطوطات العربية لغير مؤلفيها ، لفقد الأوراق الأولى والأخيرة منها ، وإما لانطماس العنوان ، لإثبات عنوان عليها يخالف الواقع : إما لداعي من دواعي التزييف ، وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها ، فأثبت ما خاله عنوانها[١] .

٢ ـ الخوف من العقوبة ، فقد اتهم محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة عند أول قدومه إلى العراق بأن معه كتاب الزندقة «فبعث الرشيد بمن يهجم على بيته ، وحمل معه كتبه ، فأمر بتفتيشها ، قال محمد بن الحسن : فخشيت على نفسي من كتاب يوجد معي في الحيل فقال لي الكاتب (المفتش) : ما ترجمة هذا الكتاب؟ قلت : كتاب (الخيل) . فرمى به ولم يحمله ، صحف اسمه ؛ لأن كتاب الحيل بالحاء المهملة ، فصحفه بالخيل ، فخلص مما أراد بنقطة واحدة»[٢] .

٣ ـ الأمور المذهبية : ومن أسباب التزييف والتزوير والانتحال : الأمور المذهبية فابن وحشية مثلاً ـ وقد كان قريباً من حركة الشعوبية في العراق ـ كان يأمل عن طريق كتاباته القديمة المخترعة أن يثبت تفوق البابليين ، وهم ـ فيما يزعم ـ أجداد قومه النبط . . كذلك كان ابن وحشية ينتمي

---

(١) عبدالسلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م ، ٤٣ .

(٢) عبدالله الحبشي ، الكتاب في الحضارة الإسلامية ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢م ، ١١٩ .

على نحو ما إلى اتباع الديانة الوثنية القديمة التي استمرت في حران . . . . والتي زعم أصحابها أنهم الصابئة الذين منحوا في القرآن الكريم حق التسامح الديني على اعتبار أنهم «من أهل الكتاب» ، ويمكن بالتأكيد أن نعزو بواعث تزييف الكتابات الهرمزية في العربية إلى هذه الفئة من الصابئة ، ولازالت بعض هذه الكتابات موجودة حتى الآن»[١] .

وقد نسب إلى ابن وحشية العديد من الكتب المنحولة الأخرى ، منها ما ظل باقياً ، ومنها ما ورد في قوائم المصنفات[٢] ، وهذه الكتب شملت الموضوعات الغيبية والعلمية أيضاً ، ولكنها لا تخلو من المادة الخرافية .

٤ ـ خطأ وجهل بعض النساخ وغيرهم من الوراقين .

٥ ـ حب الشهرة والظهور .

٦ ـ الترقية العلمية .

٧ ـ تحريف النص نصرة لرأي مع معرفة وجه الحق فيه .

وهذا ما يسمى بالتزييف ، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذي يتصدى لنشر كتاب .

يخبرنا حمزة الأصفهاني أن سيبويه صدّر كتابه بباب ضمنه أشعاراً على روايات توافق ما بنى عليه الباب ، ويخالفه رواة الشعر في أكثرها ، فمنه روايته لقول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكِ والأنباء تنْمى ... بِمَا لاقَتْ لَبَوُنُ بَنِي زِيَادِ؟

---

(١) شاحت وبوزورت ، تراث الإسلام ؛ ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨م ، ٩٦ .

(٢) شاحت وبوزورت ، تراث الإسلام ، ٩٦ .

ورواه غيره (أَلَمْ يبلغك) وإذا روى هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة[1].

وقال أبو أحمد العسكري: «مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روى عن سيبويه عندما احتج به في عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر:

معَاوُيَ إنَّنَا بَشَرٌ فأسجِحْ فَلَسنَا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا

وغلط على الشاعر! لأنَّ هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها:

معَاويَ إنَّنَا بَشَرَ فَأَسجِحْ فَلَسنَا بِالجِبَالِ ولاَ الْحَدِيدِ

أكلْتُم أرَضَنَا فَجَرَدْتُمِوهَا فَهَلْ من قَائِم أو مِنْ حَصِيدِ

فَهَبهَا أمّة هَلَكَتْ ضِيَاعَا يَزيدُ يَسُومُهُا وأَبَوُ يَزِيد[2]

فإرادة النحاة موافقة الباب هي السبب في تحريف الرواية على الشعراء، وكان لبعضهم دور في هذا التحريف فإنهم كانوا يميلون إلى الرواية التي تتفق وغايتهم! راجحة كانت أو مرجوحة، مادامت تخدم القضية التي تعرضوا لها وتثبت القاعدة التي يرونها ويريدونها.

وليس تحريف النصوص خدمة للرأي مقصورة على علماء اللغة فقط، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه، والفروع ورجال الحديث وغيرهم[3].

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني في مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور.

(٢) انظر: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف؛ تحقيق عبدالعزيز أحمد، القاهرة: د. ن. ١٩٦٣م، ٢٠٧.

(٣) عبدالمجيد دياب، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، القاهرة: منشورات سمير أو داوود، ١٩٨٣م، ١٧٨ ـ ١٧٩.

٨ ـ إكساب المخطوط شهرة : فقد زور الناس قديماً نسبة بعض المخطوطات إلى غير مؤلفيها لإكسابها شهرة بهذه النسبة لم تكن لها ، ومن ذلك كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ ، منه صورة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٥ آداب) .

ومن أبواب هذا الكتاب ، التي دلت على عدم صحة نسبة الكتاب للجاحظ ، باب «نكت من مكائد كافور الإخشيدي» فأين كافور من الجاحظ ، (مات الجاحظ عام ٢٥٥هـ) . وولد كافور عام ٢٩٢هـ ، فكيف لمن مات أن يكتب عمن ولد بعد موته[١] .

٩ ـ الحسد والبغضاء : ومثال ذلك رسالة» النصيحة الذهبية «وهي مكذوبة على الإمام الذهبي ، فيها حطّ كبير لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، والإمام الذهبي في دينه وورعه وخلقه يرتفع قدره عن مثل هذه الرسالة التي تنادي عباراتها على بطلانها ومما يؤكد بطلانها أنها بخط خصم لدود لابن تيمية وهو ابن قاضي شهبة .

يقول زكريا علي يوسف تحت عنوان «النصيحة الذهبية مزورة» ما نصه : « . . . أما الكتب الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، والتي تعرضت لترجمة الإمام الذهبي ؛ فقد رأينا فيها ما لا يصدقه عقل ولا يؤيده نقل .

ذلك أن الإمام الذهبي معروف بأنه سلفي المنهج من مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومؤلفاته السلفية كثيرة ؛ منها كتابه «العلو للعلي الغفار» وقد طبع مرات في الهند ومصر والشام ، وعلى ذلك ؛ لا يمكن أن يكون لما

---

(١) عبدالسلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، ٤٣ .

رأيناه في الكتب الحديثة نصيب من الصحة، فقد رأينا فيها ما أسموه بالنصيحة الذهبية، وهي نصيحة موجهة من الإمام الذهبي زعموا إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ينصحه فيها بالإقلاع عن خطته وعن ضلاله وإضلاله . . . إلخ.

عجباً! كيف تصدر هذه النصيحة من الإمام الذهبي لشيخه قبل موته (أي: قبل عام ٧٢٦) ولم يخبر بها أحد مع أن خصوم ابن تيمية كانوا كثرة في كل زمان ومكان إلى أن جاء هؤلاء الفقراء في الدين والورع؛ فانكشف لهم ما كان مستوراً، وعرفوا ما كان منكوراً؟!.

إن ظهور هذه النصيحة في ذلك الوقت المتأخر وعلى أيدي هؤلاء المعروفين بالخصومة لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ يحيط هذه النصيحة بالشكوك والشبهات، ويجعل الرجل العاقل لا يشك في تزويرها؛ لأنه يعلم أن الخصوم لا يقبل كلامهم في خصومهم.

وهناك سبب آخر دفع هؤلاء الناس إلى هذه الفرية؛ حفاظاً على تقديرهم وتقبيل أيديهم».

ثم قال: «ولا يهولنك أننا رمينا النصيحة الذهبية بالتزوير؛ فليس الإمام الذهبي أول ولا آخر من زوروا عليه، فهذا الإمام ابن قتيبة زوروا عليه كتاب «الإمامة والسياسة». وما كان هذا التزوير على الذهبي إلا حسداً وبغضاء للإمام ابن تيمية»[1].

---

(١) انظر مقدمة «المهذب في اختصار السنن الكبرى للذهبي، زكريا علي يوسف، القاهرة: مطبعة الإمام، ١٩٧١م. ١/ ٤-٧.

وقد ذكر أن مؤلف «الإمامة والسياسة» استمد معارفه من أناس حضروا فتح الأندلس في سنة ٩٢هجرية . وأن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش في زمن الرشيد مع أن ابن قتيبة ولد في سنة ٢١٣ هجرية ، ومات في سنة 276هجرية ؛ ولم تبن مدينة مراكش إلا في سنة ٤٥٤ هجرية في عهد يوسف ابن تاشفين ، سلطان المرابطين[١] .

٢ . ٥ العوامل المساعدة على كشف التزوير

تحتاج المخطوطات العربية عند فحصها إلى خبرة كبيرة بأنواع الخطوط ، وصناعة الورق وصقله ودراية بأساليب المؤلفين ومما لاشك فيه أن ثقافة الشخص الفاحص وطول مدة تعايشه مع المخطوطات تكسبه خبرة خاصة إذا تحلى بالدقة والصبر والفطنة والحرص والتفكير العميق .

وأن تكون لديه القدرة على كشف التزوير بالمحو أو الكشط أو الإضافة أو الطمس أو النقل أو التقليد . . .

ومعرفة إعادة إظهار الكتابات المطموسة والمزالة ميكانيكياً أو كيميائياً والكتابة الموجودة على المخطوطات وتقدير عمر المخطوطات الخالية من تاريخ النسخ وفحص أنواع الورق .

وهناك عدة كتب معظمها باللغة الأجنبية تتحدث عن مقارنة الأحبار والورق ومقارنة الخطوط وذلك في نطاق علم التزييف والتزوير الذي هو أحد العلوم الأساسية في العلوم الفنية الجنائية Forensic Science (أي علوم

---

(١) انظر : ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، شرح السيد أحمد صقر ، ط ٢ ، القاهرة : دار التراث ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ، ٣٢ـ٣٣ .

المختبرات الجنائية) من هذه الكتب على سبيل المثال :

Scientific Examination of Questioned Documents.

للخبير Ordway Hilton من سلسلة Elsevier (الولايات المتحدة الأمريكية) .

وينبغي على الفاحص معرفة نوع الحبر ، والورق ، والخط حتى يتأكد من عدم تعرضها للتزوير وذلك على النحو الآتي :

١ ـ الحبر:

ينظر الفاحص في المداد الذي كتبت به المخطوطة من بدايتها إلى نهايتها هل هو نفس النوع أم أن هناك اختلافاً في نوع الحبر المستخدم في كتابة خاتمة المخطوطة أو مقدمتها وبخاصة الصفحة الأولى التي تحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه . وعليه أن يعرف نوع المداد في الكتابة والمادة التي صنعت منه لتحديد عصره الزمني .

وفي المختبرات الجنائية يعتمد كثيراً على الفحص الكيميائي للحبر ومقارنته . وعليه فإن العناصر الكيميائية التي يصنع منها الحبر وخصائص الحبر الفيزيائية (مثل درجة ذوبانه في الماء أو في المذيبات الأخرى) من شأنها أن تحدد نوع الحبر وربما عمره الزمني . كما أن تأثير الضوء على الحبر يمكن أن يساعد على تقدير عمر الحبر .

٢ ـ فحص ظهور الورق:

وإذا شك الفاحص بوجود تزوير في الصفحة الأولى التي تحمل عنوان المخطوطة أو الصفحة الأخيرة التي تحتوي على اسم الناسخ وتاريخ النسخ وغير ذلك من المعلومات المهمة في هذه الحالة عليه أن يفحص ظهر الورقة

التي بها تلاعب في التاريخ أو اسم الناسخ أو عنوان المخطوطة أو اسم المؤلف ويعمل مقارنة بين مظهر الوجهين للورقة .

إن فحص ظهور الأوراق المزورة في المخطوطات والوثائق قد يكون هو فصل الخطاب في حالات إضافة كتابة ما على وجه الورقة الأولى أو الأخيرة من المخطوط وذلك لتباين عناصر معينة بين الكتابة الأصلية والكتابة المضافة ومن هذه العناصر الفنية :

- سطح الورقة : عند فحص المخطوطة ووجود اشتباه في إضافة كتابة جديدة أو إحلال كتابة محل كتابة أخرى أزيلت أو محيت بوسيلة أو بأخرى ، وسواء أكانت هذه الإضافة ظاهرة بجلاء على الوجه أم أحدثت بدقة وإتقان يكون على الفاحص أن يدعم شكوكه ويحسم فيها بأن ينقل فحصه إلى ظهر الورقة فإن التباين في درجة ضغط الأداة الكاتبة وأثره على ظهر الورقة من كتابة لأخرى ، لدليل قاطع على تباين الظروف ، وأن كتابة قد تمت والورقة مرتكزة على سطحين مختلفين أحدهما أكثر ليونة ورخاوة عن الأخرى .
- وجود اختلاف في نفاذ الحبر في الورق بين الكتابة القديمة وما استجد من كتابة أحدث . فالقلم المستعمل في الكتابة الأصلية لكونه قديماً يجعل الحبر ينفذ بشكل أكبر منه في الكتابة الجديدة . كما إن درجة نفاذ الحبر تختلف ما بين الكتابة القديمة والحديثة بحكم عامل الزمن .

٣ ـ الورق:

معرفة ورق المخطوطة ونسبته أمشرقي هو أم أوروبي مثلاً والوقوف على ما فيه من علامات أو خطوط مائية أو أختام معينة فهذه مؤشرات يستطيع بها الفاحص الناجح أن يحدد الفترة الزمنية التي كتبت فيها

المخطوطة عند خلو المخطوطة من تاريخ نسخها . كذلك معرفة مكونات الورق إن كان مصنوعاً من الكتان أو القطن أو التبن أو من مادتين أو أكثر؟ وهل أن صناعته متقنة أو بدائية؟ هذه المؤشرات تعين الشخص الفاحص على تحديد عمر المخطوطة ومكانها . ولا يكون كل ذلك إلا إذا كان الفاحص عالماً بتطور صناعة الورق وأنواعه في الأقطار العربية والإسلامية ومن ثم الأوربية .

وفي العصر الحديث يتم فحص الورق في المختبرات الجنائية وذلك لتحديد المركبات الكيمائية للورق ودرجة اللون وتحديد عمر الورق عن طريق الفحص الذري لمركبات الكربون في الورق كما أن سُمك الورق ودرجة لونه والعلامات المائية به كلها تساعد في مقارنة أنواع الورق وتحديد عمر المخطوط .

وفي المختبرات الجنائية يمكن تحديد وقراءة الكتابة المطموسة وذلك عن طريق الفحص بجهاز الأشعة دون الحمراء وعليه يمكن قراءة ما تحت الحبر المستعمل في الطمس . كما أن معاملة الورق بالأشعة فوق البنفسجية يمكن أن تبين الكشط وبقع المداد على سطح الورق مثل الزيت أو المذيبات وقراءة العلامات المائية .

وعن طريق جهاز قياس الضغط يمكن أن يتم التعرف على أصلية المخطوط بمعنى أن الخط المباشر له غور وعمق للقلم معين على سطح الورق وتأثير على الشعيرات في سطح الورق بينما لا يوجد أي غور للقلم في حالة المخطوطات المصورة من الأصل .

٤ ـ الخط:

ومن العوامل المساعدة على كشف التزوير نوع الخطوط وتاريخ

ظهورها، وتاريخ استخدام كل نوع منها وتطورهما كل ذلك يساعد الفاحص على توثيق صحة تاريخ نسخ المخطوط سواء أذُكر في آخر الكتاب أم لم يذكر البتة. فلو وجد الفاحص مخطوطة في القرن الثاني للهجرة مكتوبة بخط فارسي، أو نسخي عادي، فيجب الحذر من صحة نسبتها وإذا وجد مخطوطة مؤرخة في القرن الخامس مثلاً مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من النقط والاعجام فمن المرجح أن تكون منحولة. إذ لكل عصر من العصور الإسلامية نوعاً من الخط كان غالباً عليه. لذا ينبغي على فاحص المخطوطة أو محققها أو مفهرسها أن يكون عارفاً بأنواع الخطوط وأشكالها كي يمكنه التفريق بين الخطوط المختلفة. فالخط الكوفي غير النسخ والنسخ غير الرقعة وهما غير التعليق، وكل هذه لها أنواع وأنواع تبعاً للبلد أو القطر فالنسخ الهندي غير النسخ المملوكي مثلاً. والتعليق الفارسي غير التعليق التركي وإن تشابها في كثير من الملامح وهكذا الأمر في كل أنواع الخطوط.

وتُعد مقارنة الخط اليدوي من أساسيات أعمال المختبرات الجنائية وعليه فإن لدى خبير الخطوط المقدرة على مقارنة خطوط الناسخين وإذا كان المخطوط كتب ونسخ بواسطة شخص واحد أو أكثر من شخص وذلك بقياس درجة ميلان الحروف والكلمات وطريقة التنقيط وشكل الحروف والمسافات بين الكلمات وحجم الحروف والمسافات بين السطور إلى غير ذلك.

ويرى قاسم السامرائي «أن على المحقق أن يكون على معرفة جيدة ودربة وافية بعلم تطور الخطوط وتطور صناعة الورق أو الزجاج أو النسيج أو المادة التي كتبت عليها (المخطوطة) ومن ثم بصناعة الحبر أو الأصباغ والألوان وربما صناعة التجليد والتزويق وهو ما أسميه بعلم «الاكتناه» وهو

علم يختص باستنباط المعلومات واستقراء دقائقها على ضوء المعرفة التي اكتسبها المفهرس بالمران أو بالدراسة وهو ما يسمى في اللغات الأوروبية بـ (Palaeography) إذا اختصت الدراسة بعلم الخطوط و (Codicoloy) إذا اختصت بفن صناعة الكتاب .

والمصطلح الأول يعني فن فك الخطوط القديمة واستجلاء غامضها في المخطوطات والوثائق وغيرها»[1] .

ويمكن الاستعانة على معرفة أنواع الخطوط بالعديد من الكتب والدراسات القديمة والحديثة عن الخط العربي نذكر منها :

ـ الفهرست للنديم .

ـ صبح الأعشى في صناعة الانشا للقلقشندي .

ـ الكتاب لابن درستويه .

ـ انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم العربي—عبد الفتاح عبادة .

ـ الخط الكوفي ليوسف أحمد .

ـ تاريخ الخط العربي . لمحمد فخر الدين .

ـ بدائع الخط العربي . لناجي زين الدين المصرف .

ـ تاريخ الخط العربي وآدابه . لمحمد طاهر الكردي .

ـ تطور الكتابة العربية . لسعيد الرياض .

ـ تاريخ الخط العربي . لمحمد فخر الدين .

ـ محاضرات في الخط العربي لمحمد حمدي البكري .

---

(١) قاسم أحمد السامرائي ، مقدمة في الوثائق الإسلامية ، الرياض : دارالعلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، ٨ .

وإلى جانب هذه الكتب التي تتحدث عن الخط العربي هناك الكثير من المقالات المنشورة في المجلات العربية التي تتحدث عن الخط العربي وأنواعه. بالإضافة إلى هذا هناك عدد خاص نشرته مجلة المورد العراقية عن الخط العربي وهو العدد الرابع المنشور سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

اختلاف خط عنوان المخطوطة واسم مؤلفها عن سائر خط المخطوطة.

اختلاف الورقة أو الكراسة الأولى أو الأخيرة عن بقية الأوراق في بعض الأحيان.

اتباع نهج المحدثين من حيث الزمان والمكان والتاريخ والجغرافيا فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفايتهم، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس، بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه، وكذلك فعل العلماء في بعض الفنون الأخرى كالأدب وغيره.

معرفة أساليب المؤلفين عن طريق الاهتمام بقراءة المخطوطات وخاصة المقدمات، فقد تمر على الفاحص مخطوطة ناقصة، أو مخطوطة يشكك في صحة نسبتها وبقراءتها يعرف الأسلوب الذي اصطنعه المؤلف فيهديه ذلك إلى معرفة اسم المؤلف الحقيقي أو عنوان المخطوطة أو تحديد العصر الذي ألفت فيه مسترشداً في ذلك بالمصطلحات العلمية التي يستعملها المؤلف؛ لأن المصطلحات العلمية في أي علم ظهرت في فترات زمنية متتابعة حيث كان علماء كل عصر يضيفون إضافات جديدة إلى مصطلحات سابقيهم، بل إن بعض هؤلاء العلماء عندما كان يجد أن اصطلاحات السابقين غير دقيقة يأتي بمصطلحات جديدة. وعلى الرغم من قلة المصادر

التي تبحث في المصطلحات من الناحية التاريخية يمكن للباحث أن يتتبع المصطلح الذي يريد معرفة عصره من خلال كتب عديدة تنتمي إلى فترات زمنية مختلفة في الفن الذي يتبعه المصطلح. حتى يصل إلى معرفة العالم الذي استخدمه لأول مرة.

إن تتبع المصطلحات من الناحية التاريخية أمر قديم، ففي علم النحو نجد أن أبا حيان (صاحب البحر المحيط) يذكر أن أول من استعمل مصطلح (نائب الفاعل) هو ابن مالك، وكان النحاة قبل ذلك يستعملون مصطلح: مفعول ما لم يسم فاعله[١].

ومتى عرفنا العالم الذي استعمل المصطلح الأول مرة استطعنا أن نعرف عصر ظهور هذا المصطلح، ومن ثم فإن هذا الأمر يساعد في معرفة عصر المخطوط على وجه التقريب إذا درسنا المصطلحات الواردة فيه[٢].

معرفة تاريخ ولادة المؤلف وتاريخ وفاته وتاريخ الانتهاء من تأليف كتابة وتاريخ النسخ بالإضافة إلى معرفة نوع الورق المستعمل في الكتابة فمثل هذه الأمور تساعد الفاحص على كشف حقيقة المخطوط هل هو مزور أو غير مزور. ومثال ذلك مخطوطة بعنوان: «الطريقة المحمدية» للبركوي محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (برقم ٣١١٥) ورد في آخرها تاريخ سنة ٩٤٣ هجرية على أنه سنة النسخ علماً بأن البركوي من مواليد سنة ٩٢٩هـ وتاريخ وفاته سنة ٩٨١ هجرية[٣]، فهو يكون قد

---

(١) الأزهري، خالد بن عبدالله. شرح التصريح على التوضيح، بيروت: دار الفكر، د.ت. ١/٢٨٦.

(٢) انظر: المشوخي، فهرسة المخطوطات العربية، ٢٥٢.

(٣) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ، ٩/١٢٣.

صنف «الطريقة المحمدية» على هذا الأساس حين كان عمره ١٤ سنة والأمر ليس كذلك فإنه انتهى من تصنيف كتابه سنة ٩٨٠هـ ثم إن نوعية الورق أوروبي إيطالي الصنع مصنوع في بداية القرن الثاني عشر الهجري. فهذا يؤكد تزوير التاريخ وقيام أحد التجار بإضافته.

يمكن لخبراء المختبرات مقارنة مكونات الخيط الذي يجمع به الورق في المخطوط ونسبة المكونات الكيمائية للخيط لعصر معين كما يمكن تحليل ومقارنة المكونات الكيميائية للصمغ الذي يُجلد به المخطوط.. إلخ.

ومن العوامل المساعدة على كشف التزوير في المحتوى العلمي:

- أسلوب المخطوط إذا كان يغاير أسلوب المؤلف.
- ذكر أسماء بعض الأعلام في النص عاشوا بعد وفاة المؤلف.
- استخدام بعض المصطلحات والعبارات داخل النص لم تكن معروفة في عصر المؤلف أو العصر الذي بعده.
- ذكر بعض الوقائع التاريخية التي حدثت بعد وفاة المؤلف.
- عدم ذكر اسم المخطوط أو الإشارة إليه في المؤلفات الأخرى التي ألفت في الموضوع نفسه.
- ذكر مسائل في المخطوطات لم تكن معروفة في زمن مؤلف الكتاب.
- خلو المخطوط من العنوان، واسم المؤلف.
- ذكر معلومات داخل المخطوط يناقضها التاريخ كأن يذكر في المخطوط أن المؤلف رأى فلاناً أو قابل شخصاً ما في حين أن هذا الشخص توفي قبل ولادة المؤلف أو بعد موته... وهكذا.
- ذكر بعض المغالطات التاريخية في النص لا تليق بمؤلف مشهور مشهود له بغزارة علمه وأمانته مثال ذلك ما ذكر في كتاب: «الإمامة والسياسة»

المنسوب لابن قتيبة من أن أبا العباس والسفاح شخصيتان مختلفتان، وهارون الرشيد هو الخلف المباشر للمهدي، وأن الرشيد أسند ولاية العهد للمأمون ومثل هذه الأخطاء لا تليق بعالم مشهور مثل ابن قتيبة.

- أن يذكر في النص مثلاً أن المؤلف روى عن فلان في بلد ما في حين أن المؤلف لم يدخل هذه البلد أصلاً ففي مثل هذا دليل على أن الكتاب مدسوس على صاحبه.

الفصل الثالث

مواطن التزييف والتزوير في المخطوط

مواطن التزييف والتزوير في المخطوط

٣ . ١ المحتوى العلمي

يعود الاختلاف في نص المخطوط الواحد لأسباب متعددة ومتنوعة من أخطرها تحريف النص عمداً مع سبق الإصرار لغرض تجاري أو لنصرة رأي مع معرفة وجه الحق فيه أو قد يعود الاختلاف بسبب حشو الناسخ، أو نتيجة لإملاء المؤلف كتابه في أماكن مختلفة وأوقات متفاوتة أو نتيجة تدخل تلاميذ المؤلف خاصة بعد وفاته وإلى غير ذلك من الأسباب التي سوف نتناولها بشيء من الإيجاز.

٣ . ١ . ١ تزوير النص لمكسب مادي

لم يقتصر عبث النساخ والوراقين وغيرهم على عناوين المخطوطات وأسماء مؤلفيها وأوراقها وخطوطها وأحبارها.. إلى غير ذلك بل زيفوا وزوروا وأضافوا وحذفوا وبدلّوا وغيّروا في طبيعة النص لتحقيق أهدافهم التي منها المكسب المادي، والحسد والضغينة والحقد وغير ذلك من الأسباب التي ذكرها الباحث في الفصل الثاني.

وقد جرى مجرى الأمثال القول: إن هذا النص من تصنيف الوراقين وكذب المؤلفين إذا أريد إظهار المبالغة في كذب خبر من الأخبار ومثال ذلك ما أورده ابن خلكان في «وفيات الأعيان» من أن محمد بن القاسم أبا العيناء «حضر يوماً مجلس بعض الوزراء، فتفاوضوا حديث البرامكة وكرمهم وما كانوا عليه من الجود، فقال الوزير لأبي العيناء ـ وكان قد بالغ في وصفهم وما كانوا عليه من البذل والأفضال ـ قد أكثرت من ذكرهم ووصفك إياهم، وإنما هذا تصنيف الوراقين، وكذب المؤلفين: فقال له أبو العيناء: فلم لا

يكذب الوراقون عليك أيها الوزير؟ فسكت الوزير»[1]. ونقل مثل هذه القصة عن الملك العادل أبي بكر بن أيوب قال: «وقد جرى ذكر البرامكة وأمثالهم ممن ذكر في كتاب «المستجاد في حكايات الأجواد»: إنما هذا كذب مختلق من الوراقين ومن المؤرخين، يقصدون بذلك أن يحركوا همم الملوك والأكابر للسخاء وتبذير الأموال فقال خضير[2]: ياخوند، ولأي شيء لا يكذبون عليك؟»[3].

٣ . ١ . ٢ اختلاف النص بسبب المؤلف نفسه

قد يكون سبب الاختلاف في النص زيادة أو نقصاً المؤلف نفسه، فكثيراً ما كان المؤلف يملي كتابه أكثر من مرة وهو في كل مرة يحدث في إملائه كثيراً من التغيير والتبديل على سبيل التنقيح والتجويد لعمله بعد المراجعة، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء اختلاف نسخ الكتاب الواحد.

ومن الأمثلة على ذلك:

كتاب الأصمعي «خلق الإنسان» حيث أملاه خمس عشرة مرة تختلف اختلافاً كبيراً بعضها عن بعض. وكذلك أملى ابن دريد كتاب «الجمهرة» في فارس ثم أملاه في البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف[4].

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٤/ ٣٤٣.

(٢) صاحب البستان المشهور قديماً عند الربوة بدمشق ومن أشهر ندماء الملك العادل محمد بن أيوب بن شاذي (المتوفى ٦١٥هـ) والذي ملك دمشق سنة ٥٩٢هـ.

(٣) المقري، أحمد بن محمد بن أحمد. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م، ٣/ ٢٩٨.

(٤) انظر السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبارهيم، القاهرة: دارالفكر، ١٣٩٩هـ/ =

وقد يقوم المؤلف بتأليف كتابه الواحد على ضروب شتى من التأليف، ومن أمثلة ذلك أبو زكريا يحيى بن علي الشهير بالخطيب التبريزي (المتوفى سنة ٥٠٢ هـ). فسر الحماسة ثلاث مرات، كما ذكر صاحب كشف الظنون. قال: «شرح أولاً شرحاً صغيراً فأورد كل قطعة من الشعر جميعاً ثم شرحها وشرح ثانياً بيتاً، ثم شرح شرحاً طويلاً مستوفياً»[1].

وقد يقوم بعض العلماء بتكرار ما يمليه على طلابه وربما أضاف شيئاً في المرة الثانية، ويحدث أن ينقل عنه بعض تلاميذه الرواية الأولى، وينقل عنه في مجلس آخر في مكان آخر رواية ثانية فيه زيادات عن الرواية الأولى... وهكذا ومن أمثلة ذلك كتاب «الموطأ» للإمام مالك فإنه ظل يمليه على طلابه نحو أربعين سنة، وهو يعدل في بعض أبوابه وينقح في أسلوبه ويزيد ويحذف ولهذا اختلفت رواياته اختلافاً كبيراً.

وكتاب «الياقوت» لأبي عمر الزاهد (المتوفى سنة ٣٤٥ هـ) أملاه مؤلفه ست مرات، وفي كل مرة يضيف زيادات لم تكن فيما أملاه من قبل، إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي سماها البحرانية، ونبه إلى أن ما جاء فيها هو المعتد به، ونفى صحة ما خالفها مما جاء في غيرها.

يقول النديم: «قرأت بخط أبي الفتح عبدالله بن أحمد النحوي عليه، وكان صدوقاً بحاثاً منفرداً، وكان عمر محمد بن عبدالواحد صاحب أبي

١٩٧٩م، ٢/ ١١٢. والقفطي، علي بن يوسف بن إبراهيم، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكرالعربي ١٩٨٦م، ٢/ ١٩٩. والزبيدي، محمد بن الحسن بن عبدالله، طبقات النحويين واللغويين؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م، ١٨٤.

(١) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ١/ ٦٩١-٦٩٢.

العباس ثعلب، ابتدأ بإملاء هذا الكتاب كتاب ياقوت يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة في جامع المدينة مدينة أبي جعفر ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور، فمضى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره، وكتبت ما أملاه مجلساً مجلساً، ثم رأى الزيادة فيه فزاد في أضعاف ما أملا مجلساً مجلساً، ثم رأى الزيادة فيه فزاد في أضعاف ما أملا وارتجل يواقيت أخر، واختص بهذه الزيادة أبو محمد الصفار لملازمته وتكرير قراءته لهذا الكتاب على أبي عمر، فأخذت الزيادة منه، ثم جمع الناس على قراءة أبي إسحاق الطبري له، وسمى هذه القراءة الفذلكة، فقرأ عليه وسمعه الناس، ثم زاد فيه بعد ذلك، فجمعت أنا في كتابي الزيادات كلها، وبدأت بقراءة الكتاب عليه يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذي القعدة سنة تسع وعشرين وثلثمائة إلى أن فرغت منه في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة وحضرت النسخ كلها عند قراءتي نسخة أبي إسحاق الطبري ونسخة أبي محمد الصفار، ونسخة أبي محمد بن سعد القطربلي، ونسخة أبي محمد الحجازي، وزاد لي في قراءتي عليه أشياء فتوافقنا في الكتاب كله من أوله إلى آخره، ثم ارتجل بعد ذلك يواقيت أخر وزيادات في أضعاف الكتاب، واختص بهذه الزيادة أبو محمد وهب لملازمته، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبي إسحاق عليه هذا الكتاب ، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب فلا يكون بعدها زيادة، وسمي هذه العرضة البحرانية، واجتمع الناس يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى من إحدى وثلاثين وثلاثمائة في منزله بحضرة منلة أبي العنبر، فأملا على الناس ما نسخته. قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العرضة هي التي تفرد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة أسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً فليس من

قولي فهو كذاب علي، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس وأنا أسمعها حرفاً حرفاً، قال أبو الفتح: «وبدأ بهذه العرضة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة»[١].

وقد ينبه صاحب الكتاب نفسه على زياداته الأخيرة أحياناً كما فعل المسعودي علي بن الحسين (المتوفى سنة 354 هـ) في آخر كتابه: التنبيه والإشراف». قال: »وقد سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة نسخة على الشطر منها، وذلك في سنة 344هـ، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به، فالمعول من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة»[٢].

وذكر ياقوت: أن الجاحظ ألف كتابه «البيان والتبيين» مرتين والثانية أصح وأجود[٣].

٣ . ١ . ٣ اختلاف النص بسبب تلاميذ الشيخ

كثيراً ما تتعرض المخطوطات العربية للزيادة أو التغيير والتبديل من التلاميذ والرواة وبخاصة كتب المجالس والأمالي. فقد جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري عند الكلام على الأصمعي: «وكان أملى ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه. فأخبرني أبو الفضل المنذر عن أبي جعفر الغساني عن سلمة قال: جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر

---

(١) النديم، الفهرست، ط ٢؛ تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ١٠٢ـ١٠٣.

(٢) المسعودي، علي بن الحسين بن علي، التنبيه والإشراف، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨١م، ٣٦٣.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الزدباء، ١٦/ ١٠٦.

صديق أبي السمراء، بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه عليَّ، فإن أحببتم أن أعلْم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلا فلا تقرؤه، قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثلث. ثم أمرنا فنسخناه له».

وذكر صاحب كشف الظنون أن للزجاجي أمالي ثلاثة: كبرى، ووسطى، وصغرى. لكن عبد السلام هارون اثبت في مقدمة هذا الكتاب أنها واحدة، وان اختلافها في تلك الصور الثلاث من صنع التلاميذ والرواة[1].

ومن الأمثلة على قيام التلميذ بإكمال كتاب شيخه: أبو القاسم النويري أكمل كتاب شيخه ابن مقدم البساطي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) المسمى «شفاء الغليل على مختصر الشيخ خليل»[2]. وكما أكمل بعض تلامذة أبي بكر أحمد بن محمد الأسدي (المتوفى سنة ٨٥١ هـ) الخرم الموجود في كتاب «التاريخ الكبير»[3].

٣ . ١ . ٤ اختلاف النص بسبب حشو أو إكمال الناسخ

وهو قيام الناسخ بإدخال كلمات أو عبارات ليست للمؤلف في النص من باب الشرح والتعليق لتوضيح النص الذي قد استغلق فهمه على الناسخ ومثال ذلك ما حدث في كتاب «الرسالة» للشافعي تحقيق أحمد شاكر فقد

---

(١) عبدالسلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ٣٧.
(٢) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت. ٤/ ٧.
(٩٣ السخاوي، الضوء اللامع . . . ، ١١/ ٢٣.

احتوت الرسالة على بعض الكلمات والعبارات مخالفة لأسلوب الشافعي قام بوضعها أحد النساخ أو القراء بدلاً من كلمات وعبارات ظنوا أنها خطأ أو بها تحريف ومثل هذا النوع من التزوير لا يتبينه إلا من له خبرة وقدرة ومعرفة بأساليب المؤلفين.

ويقول عبد المجيد دياب: قد يدخل الناسخ في الصلب تعليقات كانت في الأصل بين السطور أو في الهوامش، مثال ذلك: ما جاء في مخطوطة «ربيع الأبرار» للزمخشري يقول في سائر نسخه التي وقعت لنا «قيس بن الحداد الخزاعي» ويقف عند هذا الحد، ووجدنا العبارة في كل النسخ هكذا، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فإنها تقول:

«قيس بن الحدادية الحدادية الخزاعي. حداد بالضم من كنانة، وحداد بالكسر من...» ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشري. وإنما هي من أحد قراء النسخة الأصل وأراد أن يشرح فكتب في الهامش أو بين السطور هذه الزيادة فجاء الناسخ الذي نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص، فأدخلها في صلب النسخة ظناً منه أنها تكملة لكلام الزمخشري! وبمقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القراء كتبها في الهامش[١].

وقد يدخل الناسخ حاشية في النص ظناً أنها سقطت في الأصل، ثم استدرك الكاتب الناقص في الهامش[٢]. وقد ضرب برجستراسر مثالاً بقوله:

«من ذلك ما نجده في كتاب «الحيل في الفقه» للخصاف، ونصه في إحدى نسخه «فيقول أعرني أعرف هذه الدار أسكنها» وهو كلام لا معنى

---

(١) انظر: عبدالمجيد دياب، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ٢٥٥ وما بعدها.
(٢) انظر الأنموذج رقم ٢.

الأنموذج رقم (٢)

حاشية على كتاب في البلاغة لمؤلف غير معروف

رقم ٢١٦٩ ـ ٣٥ مركز الملك فيصل ...

نموذج يمثل اختلاط الحاشية مع النص

له. وفي النسخ الباقية لا توجد كلمة «أعرف» وهي زائدة في الحقيقة، وهي قراءة أخرى مكان أعرني، فالأصل الذي نقل عنه هذه النسخة كان على هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى، وظن الناسخ أنها استدراكات يجب إدخالها في المتن. وقراءة أعرف مكان أعرني تحريف، وهي ظاهرة الخطأ.

ووجود الاستدراك الناقص على هامش الكتاب يسبب أحياناً تقديماً وتأخيراً، وذلك لأن الناسخ لا يفهم أحياناً في أي موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستدركة. من ذلك ما نقرأه في إحدى نسختي «فهرست كتب جالينوس». »وكنت ترجمت نحواً من نصفه، ثم إني استتممته إلى السريانية « وهذا غريب لأننا كنا نتوقع أن يقال إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية، ولا يقال ذلك عن الاستتمام، ولهذا نجد في النسخة الثانية» ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانية ثم نقلت بعضه « فنستدل بذلك على أن كلمة السريانية كانت في الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب النسخة الأولى في غير موضعها[1].

وظاهرة التقديم والتأخير كثيرة الحدوث في المخطوطات خاصة الخالية من الترقيم أو التعقيبات والتي تعرضت كراساتها للتفكك فقد تحدث نتيجة إلى إدخال حاشية في النص ـ كما ذكر سابقاً ـ أو نتيجة السهو والغفلة من الناسخ أو المجلد الذي يقوم بتجليد المخطوطة دون التأكد من تسلسل النص وسلامة سياقه.

---

(١) انظر: برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب؛ إعداد محمد حمد البكري، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٣٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ٧٩.

وقد يقوم أصحاب المخطوطات في بعض الأحيان بإضافة شيء في الهوامش أو في أواخر الفصول والأبواب أخباراً وآراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في المتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

ومثال ذلك ما أخبر به أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد وذلك في رسالته التي تقدم بها لنيل درجة أستاذ في العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣م وموضوعها (ابن عبد ربه وعقده) رأى أن ناشري الطبعات التي بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جمل كثيرة من الأخبار فأثبتوا الأصل والزيادة في نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه.

والشاهد أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص مخطوطة توجد منها نسخ كثيرة حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلي قبل الحشو والإكمال. لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخة قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغي الالتجاء إلى مثل هذا التساؤل:

هل أسلوب المخطوطة في كل أجزائها واحد؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة؟ وهل تخلو من التناقض أو الانقطاع في تسلسل الأفكار؟ كل هذه الأمور وغيرها تعين المحقق أو الشخص الفاحص في معرفة ما إذا كانت المخطوطة قد تعرضت للحشو أو الإكمال.

ومن أسباب التلاعب في النص وإدخال ما ليس فيه في الأصل:

أ ـ موت المؤلف قبل أن يهذب كتابه فيأتي بعده من يبيضه فيزيد فيه فأحمد

البوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ) له كتاب: «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب» مات قبل أن يهذبه ويبيضه فبيضه من مسودته ولده على خلل كثير فيه، فإنه ذكر في خطبته أنه يقتفي أثر الأصل في اصطلاحه وسرده، ولم يوف بذلك، بل أكثر من إيراد الموضوعات وشبهها بدون بيان»[1].

ب ـ أن تكون الزيادة تعويضاً للسقط في بعض المخطوطات، فقد ذكر السخاوي عن محمد بن محمد بن علي بن صلاح المجد «انه ربما يقع له الكتاب المخروم فيوالي بين أوراقه أو كراريسه بكلام يزيده من عنده أو بتكرير تلك الكلمة بحيث يتوهمه الواقف عليه قبل التأمل تاماً، وقد يكون الخرم من آخر الكتاب فيلحق ما يوهم به تماماً»[2].

٣ . ٢ الملامح المادية للمخطوط العربي

يقصد بالملامح المادية للمخطوط العربي الكيان المادي الذي يتكون منه وهو:

صفحة العنوان، والمقدمة أو الاستهلال، والخاتمة، وعلامات الترقيم، والفصول والعناوين الفرعية، والهوامش، ومسطرة المخطوط، والاختصارات، والتصويبات والتصحيحات، وبيانات التوثيق المتمثلة في التمليكات والسماعات والقراءات والمطالعات، وأحجام المخطوطات، والصور والرسوم، والزخارف والتذهيب، وتجليد المخطوطات، والعلامات المائية... إلخ.

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١/ ٣٥٢.
(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٩/ ١٤٨.

وقد تعرضت هذه الملامح إلى التزوير والانتحال من بعض ذوي النفوس الضعيفة من تجار وغيرهم من أجل الكسب المادي وهناك العديد من مواطن التزوير في الملامح المادية للمخطوط العربي يكثر فيها التزوير أكثر من غيرها من ذلك :

٣ . ٢ . ١ تزوير العنوان

حيث يقوم بعض المزورين بإضافة عنوان مختلف أو كراسة من مخطوطة أخرى للمخطوط المراد تزويره في بداية الكتاب مع وجود العنوان واسم المؤلف[1] . وخير وسيلة لكشف ذلك هو أن يتأكد الفاحص أولاً من نسبة المخطوط للمؤلف ، ومعرفة موضوعه وقراءة فقرات قليلة منه من مواضع متفرقة في المخطوط للتأكد من أن موضوع المخطوطة هو نفسه ، ثم مقارنة نوع الخط ، وعدد الأسطر ، والمقاس للتأكد من أن المخطوط لم يتعرض للتزوير أو التلفيق .

ومن الأمثلة على ذلك مخطوطة برقم ١٤٣٨٧ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ورد عنوانها في الصفحة الأولى «كتاب التيسير للشيخ الإمام . . . جلال الدين السيوطي . . » وبقراءة أجزاء من النص تبين أن العنوان الحقيقي للمخطوط هو «تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن عمر بن كثير . وبفحص أوراق المخطوطة تبين أن الورقة الأولى التي تحمل عنوان التيسير لجلال الدين السيوطي تختلف عن بقية أوراق المخطوطة من حيث نوعية الورق ، والخط ، وعدد الأسطر ، كما يوجد بشر متعمد في نهاية المخطوطة بهدف إزالة معلومات موجودة ربما

---

(١) انظر : الأنموذج رقم (٣) .

الأنموذج رقم (٣)

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل [هكذا ورد عنوان المخطوط وهو غير صحيح]

علي بن أحمد، إبن مكي (المتوفى سنة ٥٩٨هـ)

أنموذج فيه: تزوير لعنوان المخطوط واسم مؤلفه. ففي هذا المثال ورد العنوان: «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» لابن مكي، والصواب أنه أحد شروح القدوري رقم ٧٣٩٠ ـ جامعة الملك سعود

تتعلق بتاريخ التأليف والنسخ واسم الناسخ ومكانه[1]. ومثل هذه الحالة بحاجة لخبير لفحص الورق ونوع الخط.

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر لنا تغيير عنوان مخطوط ما، منها:

١ ـ تزوير العنوان لدواعي تجارية تهدف إلى جني الأموال.

٢ ـ تزييف العنوان لداع نفسي كالحقد والحسد وأمثاله.

٣ ـ الجهل بعنوان الكتاب.

٤ ـ الخطأ في الاجتهاد لمعرفة الاسم فيوضع العنوان الخطأ ظناً بأنه العنوان الصحيح.

وهناك أسباب تفسر لنا خلو بعض المخطوطات من العناوين، ومن ذلك:

أ ـ دخول بعض المؤلفين في الموضوع ابتداء دون استهلال أو تعريف أو تقديم يذكر فيه اسم الكتاب أو الموضوع الذي ينوي معالجته.

ب ـ فقدان الورقة الأولى من بعض المخطوطات.

ج ـ خرق موضع العنوان بفعل الأرضة أو الرطوبة أو التمزق أو نتيجة لتلاعب النساخ أو التجار لأغراض في نفوسهم.

د ـ انطماس العنوان بفعل الرطوبة أو بالضرب عليه بالحبر من المتلاعبين لغايات في نفوسهم قد تكون تجارية وقد تكون غير ذلك.

ومن صور التزوير والتزييف والانتحال المتعمد القيام بمحو العنوان الأصيل للكتاب واثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدراً منه ليلقى بذلك

---

(١) انظر الأنموذج رقم (٤ ـ ٥).

الأنموذج رقم (٤)

(تفسير القرآن العظيم) لإسماعيل بن عمر بن كثير

رقم ٢٤٣٨٧ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج فيه: تزوير لعنوان المخطوطة واسم مؤلفها ففي هذا المثال ورد العنوان: «كتاب التيسير» لجلال الدين السيوطي، والصواب أنه جزء من كتاب «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير

الأنموذج رقم (٥)

(تفسير القرآن العظيم) لإسماعيل بن عمر بن كثير

رقم ١٤٣٨٧ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج فيه: بشر متعمد للبيانات المتعلقة بنسخ المخطوطة وتاريخ تأليفها

رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب. وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتَّاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصل[1].

فكم من مخطوطات حملت عناوين بعينها وعند فحصها تبين أن محتواها لا ينتمي للعناوين الموجودة في بدايتها[2].

فقد يقوم المزور بإلصاق ورقة تحمل عنواناً مهماً على مخطوطة أخرى. ويعمد البعض الآخر من المزورين إلى كتابة عنوان آخر للمخطوطة واسم مؤلفها.

وقد يخطئ البعض في نسبة المخطوطة إلى غير مؤلفها، وقد وقع في هذا عدد من المحدثين كما وقع فيه بعض القدماء وقد يعود سبب ذلك إلى تشابه عناوين المخطوطات أو تطابقها أحياناً أو تشابه أسماء المؤلفين.

وقد تكون المخطوطة جزءاً من كتاب كبير وقد أغرت مادته العلمية أحد القراء، فاستله من كتابه الأصلي، وجعل منه جزءاً منفرداً وأضاف إليه عنواناً مزوراً دون أن يشير إلى أصله، فينخدع بعض الباحثين أو الدارسين به ويقوم بشرائه.

ومن الأمثلة على تزييف العناوين أو تزويرها وانتحالها كتاب «الروضة الأدبية في شواهد العربية» المنسوب لابن هشام الأنصاري وحقيقته هو:

---

(١) انظر: عبدالسلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ٤٣.
(٢) انظر: الأنموذج رقم (٦).

الأنموذج رقم (٦)

موجبات الرحمة وعزائم المغفرة (في الحديث)

أحمد بن أبي بكر بن محمد، ابن الرداد (٨٢١هـ)

أنموذج فيه: ورود العنوان مخالفاً للمضمون؛ ففي هذا الأنموذج جاء العنوات في الصفحة الأولى وبداية المقدمة: «موجبات الرحمة» لابن الرداد، والصواب هو: مختارات من كتاب «جامع الأدوية والأغذية المفردة» لعبدالله بن البيطار

«الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي، إلا أن متلاعباً عمد إلى إبدال ورقته الأولى بأخرى كتب على وجهها: كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية لابن هشام، وكتب على ظهرها فاتحة للكتاب تختلف في أسلوبها عن أسلوب ابن هشام، وفي خطها عن خط النسخة الأصلية.

بالإضافة إلى هذا وجود خطأ لا يقع فيه مثل ابن هشام، وخلاصته أن السيوطي أشار في مقدمة كتاب الاقتراح إلى كتابي ابن الانباري (لمع الأدلة في أصول النحو والأغراب في جدل الإعراب ولأن الورقة الثانية من المخطوط ـ وهي أول النسخة الأصلية ـ يبدأ وجهها بعبارة (هذين الكتابين) كتب ذلك المزور ما يلي: «وبعد فهذا كتاب الفقه في شواهد النحو . . . وسميته الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين، حصر بهما من الفن القلب والعين فتطلبت هذين الكتابين، فوقع في خطأ نسبة الكتابين إلى ابن جني، وفي أن موضوعهما شواهد النحو.

تزوير الورق

من المعروف أن لون الورق يتغير على مر الأيام والشهور والسنين إذ أن للضوء والهواء والرطوبة والحرارة تأثيراً على مادة الورق. فالورق الأبيض يصير مائلاً إلى الصفرة بدرجات متفاوتة طبقاً لطول المدة. ويرجع هذا إلى تأكسد مكونات الورق بأوكسجين الهواء والزيادة التدريجية في حموضة مكونات الورق.

كما أن للقدم الطبيعي آثاراً تدل عليه، حيث نجد في كثير من الأحيان حواف الأوراق مشرذمة قد تفككت إزاءها ألياف الورق وبدت كالقطن المنتوف أو الشعر الناعم.

وإذا كان للجو تأثير في شكل الورق ولونه فإنه يصعب كثيراً الاعتماد عليه وحده لتحديد عمر الورق، إذ ربما يكون الورق قد حرر حديثاً ولكنه تعرض للتداول بالأيدي وتعرض للعوامل الجوية فيبدو شكله ولونه قديماً.

وقد يكون الورق منذ أمد طويل ولكن صاحبه اهتم به بالمحافظة عليه وصونه من الأيدي وعدم تركه معرضاً لعوامل الجو فظل على حاله الأصلي أمداً طويلاً بحيث لا يبدو عليه القدم ومن هنا كان الاعتماد على عنصر فحص الورق فقط لا يكفي في تحديد عمر المخطوطة. ويمكن الاستعانة في هذه الحالة بفحص الورق عن طريق الكربون الذري، وهي طريقة علمية كيميائية معروفة.

وقد عرف التزوير في الورق قديماً وحديثاً. فقد ذكر البرقاني أن ابن دوست[1] وهو: أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد الحافظ العلامة، أبو عبد الله البغدادي والد أبي بكر العلاف البزاز المولود سنة 333هـ. كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه وقيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق[2].

وقد ذكر لنا الخطاط الشهير علي بن البواب انه قام بتعتيق ورق جزء من المصحف قلد فيه خط ابن مقلة[3].

---

(١) توفي سنة ٤٠٧هـ، انظر الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ١٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥/ ١٢٣ ـ ١٢٤.

ومن أساليب المزورين في العصر الحديث تعتيق الورق بغمسه في محلول مصفر اللون كمنقوع الشاي أو البن أو ما شابه ذلك، ثم تجفف جيداً قبل البدء في كتابة المحتوى العلمي وذلك كي لا تتأثر الكتابة بعملية البلل الحادثة أثناء غمس الورق.

وقد يعتق الورق عن طريق تعريضه إلى سحب الدخان المتصاعد من مادة غير كاملة الاحتراق. أو بالتحميض الجزئي أو الكلي للورق وذلك بتعريضه لمصدر حراري وقد يكون هذا المصدر محدداً مثل فوهة لمبة الكيروسين فتبدو أماكن التعريض على هيئة هالات مستديرة منتشرة على سطح الورق، أو أن يكون هذا المصدر الحراري ذا مجال اكبر كالمكواة، أو أن يكون شاملاً ويستوعب جميع أوراق المخطوط بوضعه في فرن يضبط على درجة حرارة تناسب الحد المطلوب في تعتيق الورق. ويعمد المزور بعد ذلك إلى تجعيد الورق بفركه بيده أو ثنيه وفتحه عدة مرات حتى يحدث به ثنيات عميقة كدلالة على قدم الورق.

فالمزور يحاول أن يعمل كل ما في طاقته لإبراز مظهر القدم على المخطوط.

وفي مجال الكلام على القدم الطبيعي للمخطوطات أو المصطنع، على الفاحص أن يلاحظ ثنايا بعض الأوراق أو التمزقات التي قد توجد بالمخطوطات ليرى ويتأكد ما إذا كانت نتيجة للبلل الطبيعي للورق أم أنه أريد به مجرد عملية التمويه والتضليل وإيحاء بحالة معينة. ويحتاج ذلك لخبير لمعرفة عمر الورق أو قدمه.

فالبلل الطبيعي للورق يتسبب في فقدان مؤازرة الألياف بعضها لبعض فتنفصل عند الثنيات نظراً لأن هذه الأخيرة تكون هي المواضع من الورقة التي تتعرض للحركة الدائمة والمستمرة من كثرة الطي والنشر.

وفي هذه الأحوال التي تنفصل فيها الورقة عند مواضع الثني نتيجة القدم الطبيعي، نجد أن الألياف ـ بالفحص الميكروسكوبي ـ تبدو متناثرة وضعيفة التماسك أو عديمة نظراً لفقدها مادة الحشو ومادة الصقل فكان من نتيجة ذلك أن تباعدت الألياف بعضها عن بعض وأصبحت على هيئة شعيرات أو أهداب سائبة ومتنافرة في شتى الاتجاهات.

أما الثني أو التمزق المصطنع فتكون الألياف فيه عند مواضع التمزق سليمة محتفظة بتماسكها وصقلها، فيبدو موضع الفصل عبارة عن مقطع في الورقة ذي خاصية مستوية، ومنتظمة كما لو كان قد تم بأداة حادة كسكين أو مقص ونحوه، أو أن الورقة قطعت باليد. وفي جميع هذه الحالات تبدو الورقة في حالة عادية لا يدل مظهرها على القدم وهذا لا يخفى على الفاحص الواعي.

ومن أساليب التزوير في الورق قيام الناسخ باستعمال أكثر من نوع من الورق، فالورق منه الثقيل بحيث لا يتسرب المداد خلال مسامه وإذا محيت الكتابة من فوق سطحه لا يمكن الوقوف على ما كان مكتوباً. ومنه ما تكون درجة صقله متوسطة فيتسرب المداد خلال مسامه ولا يتأتى للمحو أن ينال من هذه الآثار إلا إذا أتلفت الورقة. ومنه الخفيف. ويمكن قياس سُمك الورق في المختبر كما يمكن التعرف على العلامات المائية به.

وقد نجد الاختلاف في لون الورق، فبعضه أبيض، والآخر أصفر أو داكن اللون. بل إننا قد نجد بعض المخطوطات تحتوي على ورق مشرقي وآخر أوربي تظهر فيه العلامات والخطوط المائية، والورق ـ كما هو الحال اليوم ـ أنواعه كثيرة ومتعددة ولكل نوع ميزة معينة وخواص معينة ولكل نوع سعره وثمنه حسب جودته. فقد يتفق وراق أو ناسخ مع أحد الأشخاص

على نسخ مخطوطة ما على ورق معين يتصف بالجودة ثم يبدأ الوراق أو الناسخ بكتابة بعض الكراسات على الورق الذي تم الاتفاق عليه خاصة الكراسة الأولى والأخيرة من المخطوطة ثم يكتب بقية النص على ورق أقل جودة وأقل سعراً وهذا بطبيعة الحال ضرب من ضروب التزوير.

٣ . ٢ . ٢ زيادة حجم المخطوط

يلجأ بعض المزورين من النساخ إلى زيادة حجم المخطوط بإدخال معلومات عبارة عن شروح وحواشي وتعليقات داخل النص حيث يتقاضى أجرة النسخ مقابل عدد الأوراق أو الكراسات التي قام بنسخها.

وقد يزيد الناسخ في أعداد أرقام الأوراق والصفحات والكراسات إما عن خطأ أو وهم وسهو أو من باب الغش ليتقاضى مقابل عدد الأوراق أجرة أكبر. وهناك الكثير من الأمثلة على حدوث اختلال في ترقيم أوراق بعض المخطوطات ومن الأمثلة على ذلك مخطوطة بعنوان «شرح النقاية مختصر الوقاية»[1] في الفقه الحنفي تعرف بـ «شرح مختصر الوقاية» لعبد العلي بن محمد بن حسين البرجندي أو (البيرجندي) (المتوفى سنة ٩٣٢ هـ/ ١٥٢٦م). بخط محمد تيمور فرغ من نسخها سنة ٩٧٠هـ. حيث تبين من خلال متابعة ترقيم أوراق هذه المخطوطة وجود زيادة في الترقيم الموضوع في الأوراق عن عدد الأوراق الحقيقية للمخطوطة وبفحص المخطوطة تبين خلو المخطوطة من السقط إلا أن الناسخ وضع بعد رقم ٤٢٩ رقم ٤٥١، وفي الورقة التالية لورقة رقم ٥١١ وضع رقم ٥١٣ بالرغم من تتابع النص وعدم وجود سقط.

---

(١) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ١٣٦١٠.

المداد (الحبر)

يقصد بالمداد الحبر المستخدم للكتابة وهو مادة أساسية في عمل النساخ والوراقين والعلماء وكل من يقوم بالكتابة. واصطلاح المداد يشاطره في المعنى الحبر.

قال المبّرد: قال التوزي: سألت الفراء عن المداد لم سمى حبراً؟ فقال: يقال للمعلم حَبر وحِبر بفتح الحاء وكسرها، فأرادوا مداد حبر، أي مداد عالم، فحذفوا مداداً وجعلوا مكانه حبراً. وقال المبرد: وأنا أحسب أنّ سميّ بذلك لأن الكتاب يحبر به، أي يحسن[1].

وجاءت تسمية المداد لأنه يمدّ القلم، أي يعينه، قالوا: وكل شيء مددت به شيئاً فهو مداد، قال الأخطل:

رأت بارقات بالأكف كأنها مصابيح سرج أوقدت بمداد[2]

أما مصطلح «الحبر» فله عدة دلائل كما ذكر صاحب لسان العرب[3] بقوله بأن الحبر هو الذي يكتب به وموضعه المحبرة، بالكسر، قال ابن سيده: الحِبرُ المداد، والحِبْرُ والحَبْرُ: العالم، ذمياً كان أو مسلماً، سأل عبد الله بن سلام كعباً عن الحَبر، فقال: هو الرجل الصالح. وكان يطلق على عبدالله ابن عباس، «حَبْرُ الأمة»، أو المُحبّر، وكان يقال لطفيل الغنوي في الجاهلية: محبّر، اتحسينه الشعر، وهو مأخوذ من التحبير وحسن الخط والمنطق.

---

(١) انظر القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ٢/ ٤٦٠-٤٦١.
(٢) القلقشندي، صبح الأعشى....، ٢/ ٤٦٠.
(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة حبر.

وسمي الحبر حبراً لتحسينه الخط . يقول الصولي : حبّرت الشيء تحبيراً وحبّرته حبراً : زينته وحسنتّه والأسم ، الحبر ، قال ابن أحمر :

لبسنا حبرهُ حتى اقتضينا بأعمال وآجال قضينا

وقيل : الحبر مأخوذ من الحبار ، وهو أثر الشيء ، كأنه أثر كتابة(١) .

وقد عُرف الحبر بأسماء أخرى . يقول القلقشندي : سمي الحبر نِقساً ونقْس ، بكسر النون وفتحها ، وسكون القاف ، وسين مهملة ، والكسر أفصح ، ويجمع على أنقاس(٢) .

وهناك أنواع كثيرة من الحبر وسبب ذلك مصدر صناعته حيث يصنع من نباتات متعددة ومختلفة بالإضافة إلى مواد أخرى : كالصمغ ، والماء ، والعسل ، والنفط ، والملح ، والعفص وغير ذلك من المواد والتي يتم معالجتها بالدخان وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى انتاج أنواع متعددة ومختلفة من الأحبار .

وقد فُضِّل اللون الأسود منه للكتابة عن بقية الألون ، وتدرجوا في تلاوينه . فيقال : أسود قاتم ، وهو أول درجة السواد ، وحالك وحانك وجُلكوك ، وحُلبوب ، وداجٍ ، ودجوجي ، وديجور ، وأدهم ، ومدهام ، وهذه التسميات أطلقها المدائني(٣) .

---

(١) انظر : الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيى الكاتب ، أدب الكتاب ؛ تحقيق محمد بهجت الأثري ، مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٤١هـ ، ١٠٤ .

(٢) القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، ٢/ ٤٦٠ .

(٣) القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، ٢/ ٤٦٣ .

وبعض الأحبار يمكن إزالتها بحيث لا تترك آثاراً تدل على الكتابة المزالة ومنها ما يترك آثاراً تنم عما كان مكتوباً ثم محي ويمكن تقسيم الحبر إلى قسمين :

١ ـ حبر يقاوم المحو:

وهو الحبر الحديدي وهذا يستقر على سطح الورقة عند الكتابة به إذ له قدرة على التغلغل في ألياف الورق ولذلك فإنها تقاوم محاولات الإزالة بالمحو أو الكشط . فمهما أجهد الشخص نفسه في المحو فإنك من الممكن أن تلمس آثار الحبر بواسطة المجهر بين ألياف الورقة .

٢ ـ حبر يقاوم الإزالة الكيميائية:

الحبر الكربوني لأن الكربون هو جوهر تكوينه فإنه لا يتأثر بالمحاليل الكيميائية التي تزيل الألوان . ولذلك فإنه يقاوم أي محاولة للتزوير عن طريق الاستعانة بتلك المحاليل .

إن أحبار القسم الأول وإن كانت مقاومتها للمحو والكشط عالية إلا أنها تستسلم تماماً لفعل محاليل الإزالة الكيميائية ولذا فإنها إذا حققت الضمان ضد التزوير بالمحو والكشط ، فهي لا تحقق أي ضمان ضد التزوير بالمحو الكيميائي .

أما أحبار القسم الثاني فإذا كنا قد عرفنا مقاومتها لمحاليل الإزالة الكيميائية عالية إلا أنها تستسلم لعمليات المحو والكشط لأنها لا تتغلغل في الورقة بل تظل مستقرة على سطحها مما يسهل أزالتها دون إحداث ضرر يذكر بالورقة .

تزوير الخط

من الأشياء المتعارف عليها أن خطوط الناس تختلف بعضها عن بعض باختلاف عوامل كثيرة، فللسن ونوع القلم والحبر وموضوع الكتابة والحالة النفسية والجسمية وغيرها من الاعتبارات آثار واضحة في كل ما يكتبه الإنسان بخطه، ولا يخفى أن لكل كاتب لازمة خاصة، فهو يرسم بعض الخطوط بطريقة خاصة ربما لا يقلده في حرف واحد منها سوى واحد في كل مائة كاتب وبما أن لكل حرف من الحروف التي يخطها لازمة خاصة فإنك لا تجد في العالم كله شخصين تتطابق لوازم جميع حروفهما تطابقاً تاماً، نعم هناك ألوف تتشابه لوازم حرف أو حرفين من خطوطهم بطريق الاتفاق إما أن تتشابه لوازم جميع الحروف بين اثنين من سكان الأرض فيكاد يكون من المستحيلات. كذلك قد تتأثر الكتابة بالأداة المستعملة فيها.

وبالرغم من كل هذا فإن ظاهرة التزوير في الخط العربي عرفت قديماً وحديثاً فقد ذكرت لنا بعض المصادر أن الخليفة العباسي الناصر لدين الله (المتوفى سنة 622 هـ) استعان بالخطاطة نسيم البغدادية عندما أصيب بفقد البصر واضطر أن يحتجب عن وزراء الدولة وعن الناس. وقد ساعدته نسيم البغدادية على مواصلة سياسة المملكة؛ لأنها «كانت تقلد خطه وكتابتها لا تتميز عن كتابته قط، وكانت إذا وصلت المراسيم إلى الوزير نفذها فوراً لجهله داء الخليفة واعتقاده أن المراسيم هي خطه لا خط الست نسيم»[١].

وقد يقوم بعض النساخ بتقليد الخط. فيذكر لنا التاريخ: أن بعض الحذاق من النساخ قد تمكنوا من تقليد الخطوط تقليداً متقناً ومثال ذلك ما

---

(١) فيليب دي طرازي، خزائن الكتب العربي في الخافقين، بيروت: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤٧م، ٣/ ٨٥٢.

ذكره ابن الأثير من أن علي بن محمد الأحدب (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) «. . . . كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه»[١].

وعن حيل النساخ وتقليدهم للخطوط وتغييرهم في الملامح المادية للخطوط ذكر لنا الناسخ الشهير علي بن البواب ـ كما أشرت سابقاً ـ، أنه قلد جزءاً من مصحف شريف كتب بخط ابن مقلة وقام بتعتيق ورقه وإبدال جلده وعندما وضعه بين الأجزاء الأخرى للمصحف لم يعرف[٢] وهذا يدل على حيل بعض النساخ وتلاعبهم في الملامح المادية للمخطوط العربي ويتمثل ذلك في:

أ ـ تقليد خطوط الآخرين.

ب ـ تعتيق الورق بإضافة مواد معينة.

ج ـ تغيير الجلود[٣].

والظاهر أن ابن البواب لم ينتفع أثناء حياته بالقيمة الفائقة التي قدرت بها أعماله بعد وفاته. فيروي ياقوت الحموي أنه وجد رقعة بخطه قد كتبها إلى بعض الأعيان في نحو السبعين سطراً يسأل فيها مساعدة صاحبه ابن منصور إنجاز وعد وعده به لا يساوي دينارين، وقد بيعت بسبعة عشر ديناراً امامية، وبلغه أنها بيعت مرة أخرى بخمسة وعشرين ديناراً[٤].

---

(١) ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد، الكامل في التاريخ، ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م، ٧/ ١٠٦.
(٢) انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥/ ١٢٢ ـ ١٢٤.
(٣) عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١٧٦.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥/ ١٢١ ـ ١٢٢.

وسرعان ما أصبحت النسخ التي كتبها ابن البواب نادرة، وكان عارفو قدرها يدفعون فيها أثماناً عالية، فيروى ياقوت الحموي أيضاً أن محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن البرفطي (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧م)، الذي وصفه بأنه أوحد عصره في حسن الخط، خلف خمسة وعشرين قطعة بخط ابن البواب قال: «لم تجتمع في زماننا عند كاتب، وكان يغالي في شرائها. . . . فحصل له منها ما لم يحصل لأحد غيره. وجدت عنده أكثر من عشرين قطعة بخطه آرانيها»[1].

وذكر ياقوت الحموي أن خط كمال الدين أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة المعروف بابن العديم (المتوفى سنة ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م) شاع ذكره في البلاد وتهاداه الملوك، وأن مما رغب في خطه «انه اشترى وجهة واحدة بخط ابن البواب بأربعين درهماً، ونقلها إلى ورقة عتيقة ووهبها من حيدر الكتبي، فذهب بها وادعى أنها بخط ابن البواب وباعها بستين درهماً زيادة على التي بخط ابن البواب بعشرين درهماً، ونسخ لي هذه الرقعة بخطه فدفع فيها كتاب الوقت على أنها بخطه ديناراً مصرياً»[2].

وكان الفقيه أحمد بن عبد الله بن أحمد، ابن الحطيئة (المتوفى سنة ٥٦٠هـ) قد دخل مصر مع أولاده فصادف بها مجاعة، وكان لا يقبل من أحد شيئاً فانشغل بالنساخة وعلم زوجته وابنته الكتابة، فكانتا تكتبان مثل خطه ونسخ الكثير بالأجرة، فإذا شرعوا في نسخ كتاب أخذ كل واحد جزءاً وكتبوه فلا يفرق بين خطهم إلا الحاذق[3].

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الزدباء، ١٧/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠.

(٢) ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، ١٢/ ٤٠٥.

(٣) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات؛ تحقيق هلمت ريتر . . (وآخرين)، ألمانيا، فيسبادن فرانزشتايز، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠م، ٧/ ١٢١.

ومن الأمثلة الأخرى على تزوير الخط ما ذكره ابن حجر العسقلاني عن محمد بن شريف بن يوسف الزرعي ثم المصري شرف الدين بن الوحيد كاتب الشريعة الشريفة بجامع الحاكم ولد بدمشق سنة ٦٥٧ هـ وتعانى الخط المنسوب وسافر إلى بعلبك وتعلم من ياقوت وغيره وبلغ الغاية في قلم التحقيق وفضاح النسخ فلم يكن في زمانه من يدانيه فيهما وكان تام الشكل حسن البزة متأنقاً في أموره يتكلم بعدة السن وكان يبيع المصحف نسخاً بلا تذهيب ولا تجليد بألف حتى أن بعض تلامذته كان يحاكي خطه فكان هو يشتري المصحف من تلميذه بأربع مائة ويكتب في آخره كتبه محمد بن الوحيد فيشترى منه بألف(١) .

ومن أمثلة المخطوطات التي زورت بعض خطوطها بتقليد خطها الأصلي كتاب «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» للحسن ابن محمد بن الحسن الصاغاني(٢) . حيث أضيفت الكراسة الثالثة للمخطوط في وقت متأخر وقد تم الاستدلال على ذلك من خلال ظهور العلامات المائية في أوراق الكراسة علماً بأن تاريخ نسخ المخطوطة ٨١٦ هـ وقد استطاع ناسخ الكراسة أن يقلد نوعية الخط وشكله وعدد الأسطر في كل صفحة بحيث يصعب التفريق بينها وبين بقية الكراسات .

ومن وسائل التزوير في الخط نسبة خط المخطوطة لناسخ آخر مشهور بحسن خطه وإتقانه وضبطه وذلك لغرض تجاري . فالوراق محمد بن محمد الجزيري (المتوفى سنة٨٦٥هـ) . « قد تعاطى التجارة بالكتب حتى صارت له

---

(١) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، بيروت : دار الجيل ، د . ت ، ٣/ ٤٥٣ .

(٢) مخطوط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ٥٢٩٨ .

براعة في معرفتها وخبرة زائدة بخطوط العلماء والمصنفين، بحيث إنه يشتري الكتاب بثمن يسير ممن لا يعلمه ثم يكتب عليه بخطه أنه خط فلان فيروج وقد يكون ذلك غلطاً لمشابهته له، بل وربما يتعمد؛ لأنه لم يكن بعمده حتى إنه ربما يقع له الكتاب المخروم فيوالي بين أوراقه أو كراريسه بكلام يزيده من عنده أو بتكرير تلك الكلمة (التعقيبة) بحيث يتوهمه الواقف عليه قبل التأمل تاماً، وقد يكون الخرم من آخر الكتاب فيلحق ما يوهم به تمامه»[١].

ومن صور التزوير الأخرى تحايل بعض النساخ بتقليد الخطوط عن طريق الورق الشفاف، فقد سمع الناسخ جمال الدين الشيرازي أن ربعة بخط ابن البواب في بغداد كتبها بخط عجيب فأحضر معه الورق الشفاف جملة وأخذه معه وتوجه إلى بغداد وأخذ تلك الربعة جزءاً فجزءاً وكان يضع الورق الشفاف على خط ابن البواب يشف عما تحته ويجلي الكتابة له فكتب عليها لا يخل بذرة منها[٢].

يقول الصفدي عن هذه الربعة «وقد رأيت أنا هذه الربعة التي كتبها عماد الدين (الشيرازي) جزءاً وما في الورقة مكتوب إلا وجهة واحدة فكنت أتعجب لذلك فلما سمعت هذه الواقعة علمت السبب»[٣].

وقد نجد اختلافاً في نوعية الخط بين كتابة النص وعناوين الفصول والأبواب أو عنوان الكتاب؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض النساخ الذين كانوا يحرصون عند الانتهاء من نسخ كتبهم إلى كتابة عناوينها عند نساخ تخصصوا في كتابة عناوين الكتب، فهذا الناسخ إبراهيم بن أحمد الزرعي (المتوفى سنة ٧٤١ هـ) يقول عنه الصفدي:

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٩/ ١٤٨.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات، ١/ ٢٠٢.

(٣) الصفد، الوافي بالوفيات، ١/ ٢٠٢.

. . . أنه كتب الخط المنسوب المليح إلى الغاية وكان له قدرة على مجاراة الخطوط ومناسباتها ويحمل إليه الناس الكتب ليكتب أسماءها بحسن خطه[1].

تزوير اسم الناسخ

ومن صور التزوير التي تحدث في بعض المخطوطات القيام بشطب اسم الناسخ الحقيقي وكتابة اسم آخر كما حدث في مخطوطة «العروس أو مولد النبي»[2] المنسوب لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). حيث وجد في نهاية المخطوطة قيام أحد المزورين بشطب اسم الناسخ الحقيقي وهو: محمد بن محمد، ابن الحاج مصطفى القصاب وكتابة اسمه «إسماعيل بن السيد مصطفى الخطيب بن عبد الله الخطيب مكان الناسخ الحقيقي بخط مغاير وحبر حديث.

وفي مخطوط آخر بعنوان «الاختيار لتعليل المختار»[3] لعبد الله بن محمود بن مودود البلدجي (المتوفى سنة ٦٨٣هـ) تعرض اسم الناسخ للكشط[4].

تزوير تاريخ النسخ

يعد تاريخ التأليف وتاريخ النسخ بالذات من أهم الملامح التي يحدث فيها التزوير في المخطوط العربي والذي يأتي في خاتمة المخطوط.

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٥/ ٣٠٩.
(٢) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مخطوط رقم ٧٧٥.
(٣) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم ٦٩٥.
(٤) لمزيد من الأمثلة انظر النماذج (٧ـ٩).

الأنموذج رقم (٧)

إتمام النعمة الكبرى على العالم بمولد سيد ولد آدم أحمد بن محمد بن علي، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض (رقم ٤٤١)

أنموذج فيه: طمس متعمد لاسم ناسخ المخطوطة

الأنموذج رقم (٨)

كتاب في الفقه ـ مكتبة عارف حكمت، الرقم ١٤٢٥ ـ رقم التصنيف ٢٥٦/٥

أنموذج فيه: شطب متعمد لاسم الناسخ

الأنموذج رقم (٩)

مصابيح السنة ـ الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت ٥١٠هـ)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣٩)

أنموذج فيه: بشر متعمد لاسم الناسخ

فقد ينشئ المزور مخطوطة ويعطي لها تاريخاً قديماً سابقاً على نسخه بأمد بعيد ولكي يذلل عقبة لون الورق يحول لونه إلى الصفرة حتى يتلاءم مع التاريخ الذي تحمله المخطوطة.

لذلك يجب على فاحص المخطوطة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخ فكثير من النساخ ينقلون عبارة التاريخ التي تثبت في العادة في نهاية المخطوطة، ينقلها كما هي، غير مراع للفرق الزمني بينه وبين الناسخ الأول، فيخيل للمفهرس أو المحقق أو الباحث أو الفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنين من الزمان[1].

وهنا يعين الخط، والورق، والحبر، والخبرة به، واسم الناسخ الأول والثاني على تحقيق هذا التاريخ.

إن ظاهرة تزوير تاريخ نسخ المخطوط معروفة حيث نجد حالات كثيرة للتلاعب بالتواريخ المكتوبة في نهاية المخطوط، فقد يحرف التاريخ العددي، ليظهر أن عمر المخطوط أقدم من تاريخه الحقيقي، بل قد يقوم بعضهم بكشط أو طمس أسماء النساخ وتواريخ النسخ[2] أو بمحو أسماء المؤلفين أو تملكات المخطوطات إذا كانت حاوية أي تاريخ.

وبعض النساخ ينقلون عبارة التاريخ التي تثبت في نهاية المخطوط الذي ينقلون عنه ولا يذكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما للغش رغبة في الترويج، وهذا يفضي إلى التضليل إذا لم ينتبه إليه الفاحص. فعلى الفاحص أن يستوثق من تاريخ نسخ المخطوط سواء ذكر في آخر الكتاب

---

(١) انظر: الأنموذج رقم (١٠).
(٢) أنظر: الأنموذج رقم (١١ـ١٢).

الأنموذج رقم (١٠)

(مختصر نشر القراءات) لمحمد الجزيري

رقم ٥٥ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج لما يقوم به بعض النساخ من كتابة كل ما جاء في أصل المؤلف ونقله بما في ذلك تاريخ النسخ دون أن يذكر السنة التي أتم فيها النسخ، وهذا يحدث كثيراً. في هذا الأنموذج ذكر تاريخ النسخ سنة ٨١٤هـ إلا أن ورق المخطوط وخطه يعود إلى القرن الثاني عشر الهجري.

الأنموذج رقم (١١)

الأربعون النووية ـ يحيى بن شرف بن مري النووي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ)

رقم ٤٩٣٩ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أنموذج فيه: ١ ـ كشط اسم ناسخ المخطوط، ٢ ـ كشط تاريخ النسخ

الأنموذج رقم (١٢)

جواهر الفقه ـ في العبادات ـ طاهر بن إسلام بن قاسم الأنصاري

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (رقم ٨٨٥٦)

أنموذج فيه: طمس متعمد لاسم ناسخ وتاريخ النسخ

أو لم يذكر فلا ينخدع بحالة المخطوطة واصفرار ورقها وهلهلتها وآثار الأرضة والبلل الذي يظهرها على أنها قديمة كل هذا ليس دليلاً قاطعاً على قدم المخطوطة فقد تشاهد مثل هذه الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين سنة. ويُعد الفحص المخبري عن طريق خبراء الخطوط الفيصل في تحديد عمر المخطوطة.

وبعض النساخ يكتبون تاريخ نسخ المخطوط مختصراً على أساس أن هذا الاختصار لن يلتبس على المعاصرين، كأن يسقط الرقم الأول من اليسار فيكتب ٣٦ للهجرة أو ٩٩ مثلاً، وهو يريد سنة ١٠٣٦ هـ أو سنة ١٠٩٩ م.

وهنا يتطلب الأمر محاولة التعرف على اسم الناسخ وتاريخ وفاته إذا كان هذا ميسوراً، بيد أن الغالبية من النساخ لا يمكن التعرف على شيء من سيرهم، فإذا عثر على ترجمة الناسخ - وهذا قليل - فإن الترجمة تساعد على معرفة تاريخ النسخ، وإلا لجأ الباحث أو الفاحص في تقدير التاريخ إلى فحص الورق والحبر والخط وغير ذلك من البيانات التوثيقية كالمقابلات والسماعات والقراءات، والإجازات وربما التصحيحات والإضافات، والنقول في ثنايا المخطوط مما قد يكون مؤرخاً، فهذه كلها تساعد في تحديد تاريخ المخطوط.

ومع أن النساخ كانوا عادة يذكرون أسماءهم كاملة، إلا أن بعضهم كان لا يذكر اسمه، وبعضهم الآخر كان يكتب الاسم بحساب الجّمل كما يظهر في مخطوط: «الإسراء والمعراج للبرزنجي[1]. إذ كتب الناسخ: «تحفة الفقير ٩٢» وهو يقابل اسم محمد في حساب الجّمل: م = ٤٠، ح = ٨، م = ٤٠، د=٤ = ٩٢.

---

(١) مخطوط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم ٣٢٩٦.

وبعضهم كتب التاريخ بحساب الجمّل مثال ذلك قول المؤلف في السطر الثالث قبل نهاية مخطوط «نزهة النظر في نظم نخبة الفكر» لابن حجر العسقلاني[1] (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

قد تم نظمي لكتاب النخبة عام جلض بمصر في ذي حجة

فكلمة جلض بحساب الجمّل تساوي سنة ٨٣٣هـ إذ أن حرف ج = ٣ وحرف ل = ٣٠ وحرف ض = ٨٠٠.

٣ . ٢ . ٣ تزوير البيانات التوثيقية

يقصد بالبيانات التوثيقية المقابلات والسماعات والقراءات والإجازات والمطالعات التي ترد في بعض المخطوطات العربية حيث تعرضت البيانات التوثيقية للتزوير في بعض المخطوطات العربية من أجل تحقيق بعض المكاسب المادية.

ومثال ذلك ما ذكره صاحب كتاب «الوافي بالوفيات» من أن قاضي القضاة محمد بن جعفر العباسي ارتشى على كتاب باطل أثبته» وقال لأحمد ابن البندنيجي اكتُب عليه عُورض بأصله ولم يكن له أصل فقد رأيت اصله فركن إليه وكتب عليه وأتي بالكتاب إلى ابن الصباغ[2] هذا فلما رأى خط البندنيجي ركن إليه وكتب فلما ظهرت الحال عُزل القاضي وأشهر الشاهدان على جملين بحريم دار الخلافة مكشوفي الرأس»[3].

---

(١) مخطوط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم ٢١١٨/ ٣.
(٢) ابن الصباغ: هو محمد بن محمد بن عبدالواحد أبو غالب، ابن أبي جعفر المتوفى سنة ٦١٥هـ.
(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ١/ ١٦٧.

وممن اتهم بتزوير بعض البيانات التوثيقية : الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ـ وهو ممن رغب الناس في خطه وضبطه ـ اتهم من بعض الوراقين بالغش وحب الكسب من غير وجهه ، وزعموا أنه كان « إذا أراد بيع كتاب ـ استكتبه بعض تلامذته حرصاً على الطمع منه . . وكتب في آخره وإن لم ينظر في حرف منه : «قال الحسن بن عبد الله : قد قرئ هذا الكتاب وصح» ليشترى بأكثر من ثمن مثله»[١] .

وقد يقوم بعض المزورين بنقل طبقات السماع من المخطوطات الأصلية على النسخة الحديثة دون أن ينبه على ذلك ، وإذا كان الناسخ أميناً يقول : وجدت على النسخة الأصلية ما مثاله ، ويورد السماعات . وبعضهم يقوم بطمس متعمد للمطالعات والقراءات[٢] أو أسماء بعض العلماء[٣] .

٣ . ٢ . ٤ تزوير الوقف

ومن الأمثلة التي ذكرت عن تزوير الوقف ما ذكره يوسف العش عند حديثه عن مسجد السفاحية حيث قال : «بنى الأشرف أبو العباس أحمد سبط ابن السفاح جامع السفاحية وجعل منه مدرسة ومسجداً بدون منبر ، وأوقف عليه كتباً قيمة كان اشتراها وعندما عُيّن ابنه الزيني عمر ناظراً عليها كشط علامات الوقف المكتوبة على النسخ وباعها[٤] .

---

(١) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ٨/ ١٨٩ ـ ١٩٠ .
(٢) انظر الأنموذج رقم (١٣) .
(٣) انظر الأنموذج رقم (١٤) .
(٤) يوسف العش ، دور الكتب والمكتبات العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ، ٢٧٤ .

الأنموذج رقم (١٣)

مصابيح السنة ـ الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (المتوفى سنة ٥١٠هـ)

رقم ٧٩٨٣ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج فيه: طمس متعمد لبعض المطالعات والقراءات

الأنموذج رقم (١٤)

كتاب في التفسير ـ مكتبة عارف حكمت

الرقم العام ٩٤ ـ رقم التصنيف ٢/ ٢٢٨

أنموذج فيه: بشر متعمد لاسم أحد العلماء

وهناك الكثير من المخطوطات العربية التي يظهر فيها محاولة طمس وإزالة أختام الوقف[1].

٣ . ٢ . ٥ تزوير العلامات المائية

من الملامح المادية للمخطوطات العربية العلامات المائية التي تظهر في الأوراق حين عرضها على الضوء وكذلك الخطوط المائية وهي ذات أشكال متعددة ومتنوعة بعضها على شكل أهلَّة وبعضها على شكل أزهار وحيوانات وطيور ودروع وأشكال هندسية . . . الخ وكل علامة عبارة عن شعار لمصنع ورق .

وقد يلجأ المزور للتلاعب في تلك العلامات ومثال ذلك ما أشار إليه قاسم السامرائي عند قيامه بفهرسة مخطوطة «تاريخ أبناء الزمان وسبب تفرق الناس في البلدان» لمحمد بن إسماعيل بن محمد الكبسي (المتوفى سنة ١٣٠٨هـ) والمخطوطة محفوظة بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض (برقم حفظ ١٨٣٨) أشار السامرائي إلى أن المخطوطة المذكورة آنفاً مكتوبة على كاغد أوربي الصنع إيطالي ابيض خشن تظهر فيه الخطوط المتوازية والعلامة المائية التجارية المتميزة (درع وفى داخله هلال بوجه إنسان) وأشار إلى وجود علامة مائية أخرى بخط عربي نصها : «بياض أبو شيك اسطمبولي عال أصلي» وعلق شيخنا بقوله : إن كاغد المخطوطة بالتأكيد ليس اسطنبولياً قط وإنما هو من حيل التجار .

---

(١) انظر الأنموذج رقم (١٥ ـ ١٧) .

الأنموذج رقم (١٥)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣١٧)

أنموذج فيه: شطب متعمد لأكثر من تملك وطمس لأحد الأختام

الأنموذج رقم (١٦)

مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣١٧)

أنموذج فيه: حرق وطمس متعمد لأختام الوقف

الأنموذج رقم (١٧)

مختارات النوازل ـ مكتبة الملك فهد الوطني (رقم ٦٠)

أنموذج فيه: طمس متعمد لأختام التملك، ولأحد أسماء المتملكين

٣ . ٢ . ٦ خاتمة المخطوط

إن لخاتمة المخطوطة العربية أهمية لا تقل في فائدتها بالنسبة للفاحص والمفهرس والمحقق عن بداية المخطوطة ومقدمتها، لما قد تحويه من معلومات مهمة، لم ترد أحياناً في مكان آخر من المخطوطة فقد يرد فيها عنوان المخطوطة، أو اسم المؤلف، وقد يذكر فيها مكان النسخ، أو اسم الناسخ وتاريخ النسخ باليوم والشهر والسنة.

من أجل هذا نجد خاتمة المخطوطة من أهم الملامح التي قد يقع فيها التزوير. فقد يلجأ بعض المزورين إلى إضافة الورقة الأخيرة للمخطوطة وهي في الأصل ليست له أو قد يضيف كراسة بأكملها في نهايتها عنوان المخطوط واسم مؤلفه، ومكان النسخ واسم الناسخ وتاريخ النسخ فهنا ينبغي على من يفحص المخطوط أن يربط العديد من الأمور بعضها ببعض مثل: موضوع المخطوطة وعنوانها واسم مؤلفها وتاريخ وفاته ونوع الورق والحبر ومكان النسخ واسم الناسخ وتاريخ النسخ والبيانات التوثيقية إن وجدت في المخطوط والمتمثلة في المقابلات والسماعات والقراءات والإجازات والمطالعات ومقاس المخطوط. يربط هذه القضايا بعضها ببعض ويستعين ببعض المصادر وكتب التراجم ليصل في نهاية الأمر إلى حقيقة المخطوط هل هو الأصل أو أنه تعرض لعملية التزوير والتلاعب بهدف الكسب المادي. والشخص الفاحص المتمرس الذي يمتلك الخبرة والثقافة والمعرفة الدقيقة بأنواع الخطوط والأحبار والأوراق يستطيع أن يكتشف التزوير الذي تتعرض له خواتيم بعض المخطوطات بسهولة بالرغم من تشابه بعض المخطوطات ـ أو الكراسات التي تضاف ـ في الخط والحجم وعدد الأسطر والحبر.

الفصل الرابع

المشاركون في التزييف والتزوير والانتحال

المشاركون في التزييف والتزوير والانتحال

٤ . ١ المؤلفون

لم تخل دنيا الإسلام في عهودها الزاهرة من تزييف وتزوير الكتب أو انتحالها وقد ذكرت لنا كتب التاريخ والتراجم عدة حوادث اتهم فيها أدباء ومؤلفون عظام بسطوهم على مؤلفات الآخرين ونسبتها إليهم[١] .

ومن يتعامل مع المخطوطات العربية يجد صوراً متنوعة وطرقاً مختلفة لتزييف وتزوير بعض المخطوطات سواء ما يتعلق بالمحتوى العلمي أو الكيان المادي للمخطوط .

ويعود السبب في بعض صور التزوير في المخطوط العربي - كما ذكر الباحث في الفصل الثاني - إلى تلاعب بعض العلماء وانتحالهم بعض الكتب ؛ وكذلك إلى بعض الوراقين والنساخ والملاك الذين زيفوا وزوروا ونسبوا بعض المؤلفات لأنفسهم أو لغيرهم[٢] ، وبعضهم قام بطمس تواريخ النسخ ، وغير ذلك من الأمور التي أدت إلى اختلال التوثيق .

يقول الباحث مشهور آل سلمان[٣] :

هناك من اتهم من أفاضل العلماء بسرقة المصنفات زوراً وبهتاناً ، مثل صديق حسن خان ؛ فقد اتهمه نصراني في كتاب له مطبوع بعنوان : »اكتفاء

---

(١) انظر : محمد ماهر حمادة : «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية» ، ٧٠٨ .

(٢) انظر المناذج (١٨ - ٢١) .

(٣) مشهور حسن آل سلمان ، كتب حذر منها العلماء ، الرياض : دار الصميعي ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، ٣٧٥ .

الأنموذج رقم (١٨)

بشرى الكئيب بلقاء الحبيب

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، السيوطي (ت ٩١١هـ)

أنموذج فيه: نسبة العنوان لغير مؤلفه؛ ففي هذا الأنموذج اسم مؤلفه عمر العرضي (المتوفى سنة ١٠٢٤هـ) في حين أن مؤلفه الحقيقي جلال الدين السيوطي

الأنموذج رقم (١٩)

تلخيص المفتاح ـ محمد بن عبدالرحمن بن عمر القزويني (المتوفى سنة ٧٣٩هـ)

رقم ٢٩٥٨ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج لمخطوطة منسوبة لغير مؤلفها

الأنموذج رقم (٢٠)

الدرر السنية في الرد على الوهابية لأحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣٥٥)

أنموذج فيه: محاولة تغيير عنوان المخطوطة بعنوان آخر

الأنموذج رقم (٢١)

امخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣٨٤)

أنموذج فيه: محاولة واضحة لإزالة العنوان الحقيقي للمخطوط

القنوع بما هو مطبوع» بأنه كان عامياً وتزوج بملكة بوهبال، فعندما اعتز بالمال؛ جمع إليه العلماء، وأرسل يبتاع الكتب بخط اليد، وكلف العلماء بوضع المؤلفات ثم نسبها لنفسه، قال: «بل كان يختار الكتب القديمة العديمة الوجود وينسبها لنفسه. . » إلى آخر هذا الهراء، فتأليفه ـ كما يقول الغماري في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٥٧) ـ نَفَسُهُ فيها متَّحد وهي له.

بيد أن هنالك من اشتهر من الأقدمين بالسطو على مؤلفات غيره، وجعل ذلك مهنة له، ومن أمثلة ذلك:

تصانيف يحيى بن أبي طي حميد بن ظافر بن علي بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسن بن صالح بن علي بن سعيد بن أبي الخير الطائي أبو الفضل النجاري الحلبي.

قال ابن حجر العسقلاني: «وله تصانيف، وأخذ عن غيره، ثم ترك صناعته ولزم تعليم الأطفال في سنة سبع وتسعين إلى ما بعد الست مئة، وتشاغل بالتصنيف؛ فاتخذ رزقه منه. قال ياقوت: كان يدعي العلم بالأدب والفقه والأصول على مذهب الإمامية، وجعل التأليف حانوته ومنه قوته ومكسبه، ولكنه كان يقطع الطريق على تصانيف الناس بأخذ الكتاب الذي أتعب جامعه خاطره فيه؛ فينسخه كما هو؛ إلا أنه يقدم فيه ويؤخر، ويزيد وينقص، ويخترع له اسماً غريباً، ويكتبه كتابة فائقة لمن يشبه عليه ورزق من ذلك حظّاً، وذكر من تصانيفه «معادن الذهب في تاريخ حلب» كبير، و«شرح نهج البلاغة في ست مجلدات، و«فضائل الأئمة» في أربع مجلدات، و«خلاصة الخلاص في آداب الخواص» في عشر مجلدات، و«الحاوي في رجال الإمامية»، و«سلك النظام في أخبار الشام». . . إلى غير ذلك[1].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، لسان الميزان، بيروت: دار الفكر ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٦/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

ومن العلماء الذين اتهموا بالتزوير: محمد بن حبيب فبالرغم من مكانته العلمية الكبيرة إلا أنه اتهم بالتزوير. قال عنه المرزباني: «. . . كان يغير على كتب الناس، فيدعيها، ويسقط أسماءهم، فمن ذلك الكتاب الذي ألفه إسماعيل بن (أبي) عبيد الله، واسم أبي عبيد الله معاوية وكنيته هي الغالبة على اسمه، فلم يذكرها لئلا يعرف، وابتدأ فساق كتاب الرجل من أوله إلى آخره ولم يغير فيه حرفاً ولا زاد فيه»[1]. فلما ختمه اتبع ذلك بذكر من لقب من الشعراء ببيت قاله. قال: وما علمت أن أحداً من العلماء صنع صنيعه هذا، ولا من استحسن أن يضع نفسه هذا الموضوع القبيح وأحسب أن الذي حمله على ذلك أن كتاب إسماعيل هذا لم تكثر روايته ولا اتسع في أيدي الأدباء، فقدر ابن حبيب أن أمره ينستر، وأن إغارته عليه تميت ذكر صاحبه[2].

وقد ذكر السخاوي في كتابه «الضوء اللامع . . .» أن أحمد بن عبد الله ابن الحسن الأوحدي (المتوفى سنة ٨١١هـ) «كتب مسودة كبيرة لخطط مصر والقاهرة تعب فيها وأفاد وأجاد وبيض بعضها فبيضها المقريزي ونسبها لنفسه مع زيادات»[3].

«وأن لمحمد بن عبد الدائم النعيمي» شرح العمدة «لخصه من شرحها لشيخه ابن الملقن من غير إفصاح بذلك مع زيادات يسيرة، وعابه شيخنا (ابن حجر العسقلاني) بذلك»[4].

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢/ ٣٢٦.
(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨/ ١١٢-١١٣.
(٣) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١/ ٣٥٨-٣٥٩.
(٤) السخاوي، الضوء اللامع . . .، ٧/ ٢٨٢.

ومن أساليب التزوير اللجوء إلى التلخيص أو الزيادة أو إكمال نقص ومن هؤلاء: عبدالله بن أسعد بن علي بن عيسى أبو الفرج الموصلي الفقيه الشافعي المعروف بابن الدهان. نحوي أديب وفقيه وشاعر سمع الحديث وكتب بخطه إلا أنه كان ضيق العطن ما كتب تصنيفاً إلا اختصره برأيه، ولا يعن فيه أنه اختصره[1].

جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه علّي، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثلث، ثم أمرنا فنسخناه له[2].

ومن المؤلفين الذين اتهموا بالكذب: صاعد بن الحسن بن عيسى الربَّعي البغدادي أبو العلاء. قال عن الصفدي: كان يُتهّم في نقله بالكذب، فلذا رفض الناس كتابه، ولما تحقق المنصور بن أبي عامر كذبه في النقل رمى بكتابه «الفصوص» في النهر فقال بعضهم:

قد غاص في البَحْر كتاب الفصوص وهكذا كلُّ ثقيلٍ يغوصْ

فبلغ صاعداً، فقال:

عاد إلى عنصره، إنما تخرج من قعر البُحور الفصوص[3].

---

(١) القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، ٢/ ١٠٣.

(٢) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة؛ تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١/ ١٥.

(٣) السيوطي، بغية الوعاظ في طبقات اللغويين والنحاة، ٢، رقم ١٣٠٢، وانظر الشبنتريني، أبو الحسن بن علي بن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١، القسم الرابع، ٨-١٦.

٤ . ٢ الوراقون

على الرغم من الأمانة العلمية التي كان الوراقون يراعونها في ضبط الكتب العلمية وأدائها على الوجه الصحيح إلا أنه لم يكن كل الوراقين على هذا النحو من الضبط والإتقان والأمانة العلمية .

ومن يتعامل مع المخطوطات العربية يجد صوراً مختلفة من صور التزييف والتزوير قام بها بعض الوراقين حيث نسبوا بعض المؤلفات لأنفسهم أو لغيرهم ، وبعضهم قام بطمس تواريخ النسخ ، وغير ذلك من طرق التزوير الأخرى .

يقول عبد السلام هارون : وكانت ثقة القوم بالوراقين نازلة ، لأنهم لم يكونوا في الغالب من العلماء أو من أهل الرواية ، بل هم أهل صناعة وتكسب . وقد عرف الطعن فيهم قديماً[١] .

وقد قيل إن من آفات العلم خيانة الوراقين . وكان العلماء الذين يحرصون على سلامة العلم ينسخون كتبهم بأنفسهم إن استطاعوا .

قال ثعلب في الكلام على كتاب العين : «وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء ، إلا أنه لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين فاختل الكتاب لهذه الجهة»[٢] .

وكان بعض الوراقين يتجاوزون مهنتهم الأصلية إلى صناعة التأليف . قال النديم : «كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها مشتهاة في أيام خلفاء

---

(١) عبدالسلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، ٢١ .

(٢) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ؛ تحقيق أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١/ ٨٢ .

بني العباس وسيما في أيام المقتدر، فصنف الوراقون وكذبوا فكان ممن يفتعل ذلك رجل يعرف بابن دلان، واسمه أحمد بن محمد، بن دلان، وآخر يعرف بابن العطار، وجماعة»[1].

وقد اشتهر بعض الوراقين بالسقط ومثال ذلك: علي بن أحمد بن أبي دجانة المصري أبو الحسن الكاتب الوراق كان جيد الخط كثير الضبط إلا أنه مع ذلك لا يخلو خطه من السقط وإن قل. . »[2].

وكان كثير من الوراقين ينسبون كتباً إلى أهل العلم ويذيعونها ليتكسبوا من ورائها، ومن ذلك كتاب «الأغاني الكبير» المنسوب إلى إسحاق بن إبراهيم الموصلي يقول النديم: «قرأت بخط أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الزبير الكوفي الأسدي حدثني فضل بن محمد اليزيدي قال: كنت عند إسحاق بن إبراهيم الموصلي فجاءه رجل فقال: يا أبا محمد أعطني كتاب الأغاني، فقال أيما كتاب؟ الكتاب الذي صنفته أو الكتاب الذي صنف لي، يعني بالذي صنفه «كتاب أخبار المغنين واحداً واحداً» والكتاب الذي صنف له «كتاب أخبار الأغاني الكبير» الذي في أيدي الناس.

حدثني أبو الفرج الأصبهاني قال: أخبرني أبو بكر محمد بن خلف وكيع قال: سمعت حماد بن إسحاق يقول: ما ألف أبي هذا الكتاب قط - يعني كتاب الأغاني الكبير - ولا رآه والدليل على ذلك أن أكثر أشعاره المنسوبة إنما جمعت لما ذكر معها من الأخبار وما غني فيها إلى وقتنا هذا، وأن أكثر نسبة المغنين خطأ؛ والذي ألفه أبي من دواوين غنائهم يدل على بطلان هذا

---

(١) النديم، الفهرست، ٣٦٩،

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢/ ٢٢٣.

الكتاب وإنما وضعه وراق كان لأبي بعد وفاته، سوى الرخصة التي هي أول الكتاب فإن أبي ألفَّها، إلا أن أخباره كلها من روايتنا وقال لي أبو الفرج: هذا سمعته من أبي بكر وكيع حكاية فحفظته واللفظ يزيد وينقص.

وأخبرني جحظة انه يعرف الوراق الذي وضعه وكان يسمى سندي بن علي وحانوته في طاق الزبل وكان يورق لإسحاق، واتفق هو وشريك له على وضعه؛ وهذا الكتاب يعرف في القديم بكتاب السراة وهو أحد عشر جزءاً ولكل جزء أول يعرف به، فالجزء الأول من الكتاب «الرخصة» هو تأليف إسحاق لا شك فيه ولا خلف»[1].

وقد ينسب بعض الوراقين بعض الكتب لعلماء مشهورين بغزارة علمهم وسيرتهم الحميدة وهي ليست لهم أمثال: ابن تيمية، والنووي، وابن الجوزي، والسخاوي، والسيوطي، وابن قتيبة... وغيرهم الكثير ليقبل طلبة العلم على شرائها ومن أمثلة ذلك:

- «المقاصد في بيان ما يجب معرفته من الدين من العقيدة والعبادة وأصول التصوف» حيث نسب زوراً للإمام النووي وهو مكذوب عليه.
- «شرح مولد ابن الجوزي» منحول عليه بسبب شهرته.

والأدلة على بطلان نسبة المقاصد للنووي كثيرة منها:

أولاً: أسلوب صاحبه يغاير أسلوب النووي.

ثانياً: فيه ما يناقض المقرر في كتب النووي الأخرى[2].

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٦/ ٥٧-٥٨.

(٢) انظر: مشهور حسن آل سلمان، الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات، ط ٢، الرياض: دار الهجرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، هامش ٢٠-٢٥.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بعض الوراقين من الأدباء المغمورين يؤلفون كتباً ينسخونها وينسبونها إلى مؤلفين مشهورين عادةً يكونون قد رحلوا عن الدنيا لكي يسوقوها أو يبيعوها بأثمان مجزية.

ومثال ذلك مخطوط بعنوان: «نشر العلم في شرح لامية العجم».

جاء في مقدمته: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة الحافظ جلال الدين السيوطي... الحمد لله الكريم المنان... أما بعد فإن القصيدة الفريدة المشهورة بلامية العجم، الجامعة للأمثال السائرة والحكم، نظم الفاضل الأديب مؤيد الدين الحسين بن علي الطغرائي... قد اعتنى الفضلاء بحفظها، وتطلعوا إلى فهم معناها ولفظها، وقد علقت عليها شرحاً يحل غريب لغاتها ومشكل إعرابها، ليسفر بمطالعتها وجوه أترابها... وتشرح صدر معانيها،... واخترت من محاسن أشعاره المفيدة، واختصرت منه على ما يتعلق بشرح القصيدة[1]... الخ.

وبالرجوع إلى «كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة للتأكد من نسبة الكتاب للسيوطي، وهل له شرح على لامية العجم؟ تبين أن المخطوط ليس لجلال الدين السيوطي، إنما هو لجمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن بحرق الحضرمي (المتوفى سنة ٩٣٠هـ) حيث ذكر لنا حاجي خليفة في السطر الرابع عشر من العمود رقم ١٥٣٨ نحو اثني عشر سطراً من مقدمة الكتاب. وبالمقارنة بين ما ورد في مقدمة المخطوط وما أورده حاجي خليفة وبالرجوع إلى المصادر الأخرى وكتب التراجم تبين للباحث أن الكتاب لمحمد ابن عمر بن مبارك بن بحرق وليس للسيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

---

(١) انظر النموذج رقم (٢٢).

الأنموذج رقم (٢٢)

نشر العلم في شرح لامية العجم ـ محمد بن مبارك بحرق (المتوفى سنة ٩٣٠هـ)

أنموذج فيه: لمخطوطة منسوبة لغير مؤلفها

وبالنظر في وفاة السيوطي ووفاة مؤلف الكتاب الحقيقي نجد الفرق بينهما نحو تسعة عشر عاماً، أي أنهما كانا في عصر واحد، فنسخ الكتاب بعد وفاة السيوطي ونسبته إليه ـ وهو المؤلف المشهور ـ كان لغرض تجاري بحت وهو ترويج الكتاب، لأن السيوطي أشهر سمعة من بحرق.

والشيء الذي يجب أن يستفاد مما سبق، أن على الشخص الفاحص ألا يعتمد على المعلومات التي ترد في بداية المخطوط ونهايته، أو حتى في المقدمة، بل يجب عليه الرجوع إلى المصادر وكتب التراجم في كل الأحوال لتوثيق صحة البيانات التي يدونها عن المخطوط.

وعن تحريف الوراقين للنص وجهلهم يقول الجاحظ: «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانبية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً»[1].

٤ . ٣ النساخ

مع التضحية الكبيرة التي تحملها النساخ والتي بفضلها ننعم بقراءة أمهات الكتب في مختلف فنون المعرفة لجأ بعضهم إلى الدس والتزوير في الأصل الذي ينسخونه، فقد كان الرفاء السري مثلاً متخصصاً في نسخ ديوان صديقه كشاجم، ولكنه دس فيه وأضاف إليه بعض أشعار الخالديين، ربما

الجاحظ، عمر بن بحر، الحيوان؛ تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥م، ١/ ٧٩.

ليزيد من قدر صديقه، أو ليزيد من حجم ما ينسخ فيزيد بالتالي مكسبه من بيع الديوان، ويقول في ذلك الثعالبي «فمن هذه الجهة وقعت في بعض النسخ من ديوان كشاجم أشياء ليست في الأصول المشهورة منها، وقد وجدتها كلها للخالديين»[1].

ويفهم من ذلك أن بعض النساخ أخلّوا بالأمانة، ولهذا نجد كثيراً من المؤلفين المسلمين يلجؤون إلى نسخ أعمالهم بأنفسهم ضماناً لسلامتها.

أما الأخطاء التي كان النساخون يقعون فيها من غير قصد فهي السهو بسقوط عبارة أو كلمة أو أجزاء، أو الخطأ الإملائي أو تكرار نسخ عبارة أو فقرة داخل النص، ولهذا السبب نجد اختلافاً كبيراً بين عدد النسخ لعمل واحد ولمؤلف واحد واصدق هذه النسخ تلك التي كتبت بخط المؤلف نفسه.

إن وجود إجازات النسخ المثبتة على ظهور بعض المخطوطات على غرار إجازات الرواية والسماع بالإضافة إلى ما نصت عليه بعض الوقفيات من منع نسخ بعض المخطوطات لدليل على إدراك بعض القدماء لخطورة ما يقوم به بعض النساخ من تدخل في النص وتلاعب فيه، وجهل البعض منهم وحماقتهم التي يترتب عليها التصحيف والتحريف والسقط والتقديم والتأخير وإفحام ما يرد في الهوامش من تعليقات وشروح داخل النص.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن سرعة نسخ الكتب توقع بعضهم في أخطاء لأن النساخ كانوا يكسبون معاشهم من نسخ الكتب.

من المآخذ التي ذكرت عنهم:

---

(١) الثعالبي، عبدالملك بن حمد النيسابوري، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر؛ تحقيق محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، القاهرة: المكتبة الحسينية المصرية، ١٩٣٤م، ١/ ٤٥٠ـ ٤٥١.

أ - انتحال الكتب حيث يقوم بعض النساخ بوضع اسمه على عمل غيره.

ب- قد يلجأ بعض النُسَّاخ إلى نقل عبارة المؤلف التي ترد في نهاية الكتاب، وهي في المعتاد نحو «وكتب فلان» أي المؤلف؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف. وهذا قد يقع على سبيل السهو وأغلب الأحيان للغش والتزوير والرغبة في ترويج الكتاب. وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة الفاحص والباحث، والمحقق والخبرة الطويلة في فهم الخط والتاريخ ونوع الورق وخلاف ذلك من الملامح المادية الأخرى التي عن طريقها يستطيع اكتشاف مثل هذه الحالات.

ج- قد تخلو بعض المخطوطات من ذكر عناوين لها أو أسماء مؤلفين خاصة الكتب العادية وهذا يدفع ببعض النساخ إلى وضع عناوين من عندهم اجتهاداً منهم وربما ينسبوها إلى أسماء مؤلفين وهي ليست لهم.

٤ . ٤ المستملون

ومن الأسباب التي تؤدي إلى اختلال النص والعبث به بعض المستملين الذين يكتبون كلمات أو عبارات من عندهم.

فقد ورد عن أحمد بن روح قال «قال أبو عُبَيْدَةَ لكَيسان مستمليه كيَسان يسمع غير ما أقول ويقول غير ما يسمع ويكتب غير ما يقول ويقرأ غير ما يكتب ويحفظ غير ما يقرأ».

و«عن محمد بن سلام الجمحي قال: قال أبو عبيدة كيسان يغلط في الحديث من أربعة أوجه يسمع من الناس فيعي غير ما يسمع ويكتب في الألواح غير ما وعى ثم ينقله من الألواح إلى الدفتر غير ما كتب ثم يقرأ من الدفتر غير ما فيه».

وقد ورد عن يموت بن المزرَّع قوله «سمعت خالي عمرو بن بحر الجاحظ يقول أمليت على إنسان مرةّ أنا عمرو فاستملى أنا بشر وكتب أنا زيد» .

ونقل عن إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ بإصبهان قوله : «كنا في مجلس نظام الملك أبي علي الحسن بن علي بن إسحاق الوزير فأملى أفّ للدنيا الدنيّة دار هم وبليّة فقال المستملي وهو سليمان بن إبراهيم الحافظ وتليّة فقيل له وبليّة فقال وفليّة فقيل له وبليّة فقال وقليّة فضحك الجماعة فقال النظام اتركوه»[1] .

٤ . ٥ المُلاك

ومن الفئات التي كان لها أثر سلبي في المخطوط العربي بعض المتملكين الذين زوَّروا خاتمة بعض المخطوطات التي لا تحمل اسم الناسخ أو تاريخ النسخ فيحشر اسمه ويضع تاريخاً للنسخ من عنده بخط مغاير وحبر مختلف ناسباً العمل كله لنفسه ، ومثال ذلك ما جاء في مخطوط «قصيدة بانت سعاد» لكعب بن زهير (المتوفى سنة ٢٦هـ) محفوظ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم ٤٠٢٥ حيث بُشر اسم الناسخ الأصلي عمداً في المخطوط ووضع اسم شاذي بك الأشرفي ـ مالك المخطوط ـ فوق الاسم المبشور . ومثال آخر موجود بحوزة رئيس قسم المخطوطات بمكتبة الملك فهد الوطنية الأستاذ عبد الله المنيف وهو عبارة عن رسالة بعنوان «الفتيا الحموية» لابن تيمية تم في نهايتها تزوير اسم الناسخ وهو مالك المخطوطة باسم آخر هو : هازان بن سابق بن وزان[2] .

---

(١) السمعاني ، عبدالكريم بن محمد بن منصور ، زدب الإملاء والاستملاء ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ٩٢ ـ ٩٣ .
(٢) انظر : الأنموذج رقم (٢٣) .

الأنموذج رقم (٢٣)

الفتيا الحموية لابن تيمية (رسالة في حوزة الأستاذ/ عبدالله المنيف)

أنموذج فيه: تزوير لاسم ناسخ المخطوطة

وربما كان سبب طمس التملكات وجود عداء بين المتملك الأول والثاني، فيقوم الأخير بطمس تملك الأول، وبخاصة إذا كان الكتاب ملكاً لأفراد أسرة معينة، وانتقل بطريقة أو بأخرى إلى فرع آخر من فروع هذه الأسرة، ويبدو ذلك واضحاً في الجزء السابع من مخطوط: «تاريخ الإسلام» للذهبي[1]. فأننا نجد فيه بعض التملكات التي لم تزل باقية، بيد أن بعضها قد طمس عمداً[2].

وربما يكون من أسباب شطب التملكات الموجودة في المخطوطات العربية المالك الجديد الذي يهمه شطب التملكات السابقة حتى لا يكون محل شبهه بسرقة الكتب واختلاسها[3].

وقد يقوم مالك المخطوطة باختلاق مقدمات وخاتمات لمخطوطات ناقصة الأول ومبتورة الآخر ومثال على ذلك مخطوطة بعنوان «قصة جبلة بن الأيهم» برقم ٤٢٧٠ في قسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قام بفهرستها أستاذنا الدكتور قاسم السامرائي وذكر ضمن ملاحظاته عليها أن المخطوطة مبتورة الأول والآخر حاول أحد القراء أو ملاك المخطوطة إكمال المقدمة والخاتمة فلم يحسن التزوير[4].

وفي مخطوطة أخرى بعنوان «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»[5]

---

(١) مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم ١٨٣١.

(٢) لمزيد من التفصيل حول طمس التملكات انظر النماذج السابقة.

(٣) انظر: النماذج (٢٤ ـ ٣٤) التي تبين الأساليب المتنوعة في اخفاء اسم المالك فتارة يستخدم الطمس أو الشطب وتارة الكشط أو البشر وتارة المحو.. وهكذا.

(٤) انظر السامرائي، الفهرس الوصفي لمخطوطات السيرة النبوية ومتعلقاتها، الرياض: جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية ـ عمادة شوون المكتبات، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ٢/ ٢٥٣.

(٥) مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم ٦٩٠٨.

الأنموذج رقم (٢٤)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (رقم ٢٣٢٧)

أنموذج فيه: شطب متعمد للتملكات في صفحة العنوان

الأنموذج رقم (٢٥)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٥)

أنموذج فيه: شطب متعمد لبعض التملكات

الأنموذج رقم (٢٦)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣٣٩)

أنموذج فيه: طمس وشطب متعمد لبعض التملكات الواردة في صفحة العنوان

الأنموذج رقم (٢٧)

مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٢٣٨)

أنموذج فيه: طمس متعمد لاسم أحد ملاك المخطوطة

الأنموذج رقم (٢٨)
تلخيص المتفاح ـ جلال الدين محمد القزويني
جامعة الملك سعود ـ رقم عام (٥٧٢)
أنموذج فيه: طمس بعض التملكات

الأنموذج رقم (٢٩)

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ رقم (٢٠٢٧) حياة الحيوان للدميراي

أنموذج فيه: طمس متعمد لمالك المخطوطة في صفحة العنوان

الأنموذج رقم (٣٠)
مكتبة الملك فهد الوطنية (رقم ٣١٣)
أنموذج فيه: طمس متعمد لمالك المخطوطة في صفحة العنوان

الأنموذج رقم (٣١)

الإكليل ـ في أنساب حمير ـ الحسن بن أحمد الهمداني (ت ٣٣٤هـ)

مكتبة الملك فهد الوطنية ـ رقم (١٢٧)

أنموذج فيه: كشط متعمد لأحد المتملكين

الأنموذج رقم (٣٢)

شرح مختصر ابن الحاجب ـ عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (رقم ٥٠٥)

أنموذج فيه: شطب لبعض التملكات والبيانات التوثيقية

الأنموذج رقم (٣٣)

مكتبة الملك فهد الوطنية (مجموعة دار الإفتاء) ـ رقم (٨٢/ ٨٦)

أنموذج فيه: كشط وشطب وطمس للتملكات الواردة في صفحة العنوان

الأنموذج رقم (٣٤)

الإكليل ـ في أنساب حمير ـ الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت ٣٣٤هـ)

مكتبة الملك فهد الوطنية ـ رقم (١٢٧)

أنموذج فيه: محو متعمد لاسم مالك المخطوطة

لأحمد ابن محمد العسقلاني (المتوفى سنة ٩٢٣هـ). مبتورة من أولها وآخرها حاول مالكها المجهول أن يدلس حقيقتها فكتب البسملة والصق ما يشبه الطرة المزينة بأشكال نباتية في أولها وكتب في نهايتها المبتورة «وكان الفراغ من كتابه يوم العاشر من رجب سنة ألف وخمسون من الهجرة تم والحمد لله» ولغرض إكمال التعمية فقد أضاف ورقة من نوع آخر من الكاغد إلى أولها. وكتب: «القول المبين في سيرة خاتم المرسلين كتبه بدر الدين الزركشي سنة ١٠٥٠» ولم يدر هذا المالك أن الزركشي محمد بن بهادر توفي سنة ٧٩٤هـ وليس له مثل هذا العنوان فيما صنف.

وقد يقوم المالك بتزوير العنوان ومثال ذلك مخطوطة بعنوان «مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام»[1] لشهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي (المتوفى سنة٧٦٥هـ) حاول أحد المتملكين تبديل عنوان المخطوط حيث قام بطمس عبارة «إلى زيارة» الموجودة في وسط العنوان وكتب بدلاً منها «مثير الغرام في فضائل القدس والشام».

٤ . ٦ المجلدون

ومن الأسباب التي أدت إلى اختلال التوثيق في الملامح المادية للمخطوط العربي عبث المجلدين وغشهم وقد حذر ابن الحاج في كتابه «المدخل» المجلدين بقوله: «ويتعين عليه (أي المجلد) أن يتحفظ على عدد كراريس الكتاب وأوراقه فلا يقدم ولا يؤخر الكراريس ولا الأوراق عن مواضعها ويتأنى في ذلك، فإنه من باب النصح وتركه من الغش. وإذا كان ذلك كذلك فيحتاج الصانع أن يكون عارفاً بالاستخراج، ليعرف بذلك

(١) مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم ٤٥٠٠.

اتصال الكلام بما بعده، أو تكون عنده مشاركة في العلم يعرف بها ذلك، ثم مع ذلك يحترز أن يولي عملها لمن لا يعرف تمييزها من الصناع والصبيان، لئلا يختلط الكتاب على صاحبه. . . »[1].

وقد يلجأ بعض المزورين إلى التلاعب في جلود المخطوطات فقد يبدل الجلد الحديث بجلد قديم، أو الغلاف الورقي بغلاف من الورق المقوى المغطى بالجلد . وقد يستبدل الجلد الصناعي بجلد طبيعي أو بوضع غلاف مزخرف ومزين من خارجه بدلاً من غلاف عادي يخلو من الزخرفة.

فهنا على الشخص الفاحص أن يدرك أن فن التجليد عند العرب والمسلمين قد مر بأطوار مختلفة، علماً بأن التجليد كان في القرون الأولى من الهجرة متشابهاً إلى حد بعيد واختلف بعد ذلك وبخاصة منذ القرن الرابع الهجري وما بعده حيث نجد كل منطقة لها زخارف تتميز بها، وأن فن التجليد في القرن السادس والسابع يتميز بخصائص معينة لم توجد في القرنين الرابع والخامس وهكذا بالنسبة لبقية القرون السابقة واللاحقة.

ويستطيع الشخص الفاحص الذي لديه خلفية ثقافية عن أنواع الجلود وخصائصها وأماكن صناعتها وزخارفها وما تميزت به كل منطقة في العالم العربي والإسلامي من خصائص أن يعرف ما إذا كان جلد المخطوطة المعروضة للبيع مصنوع في الفترة التي نسخت فيها المخطوطة أو أنه أضيف للمخطوطة فيما بعد بغرض تجاري أو غيره .

وهناك الكثير من الأخطاء وقع فيها المجلدون أنفسهم. وهم يتفاوتون في درجة وعيهم وإتقانهم للصناعة.

---

(١) ابن الحاج، محمد بن محمد بن محمد، المدخل، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨١م، ٤/ ٩٠.

ومن الأخطاء التي وقع فيها بعض المجلدين والتي نشاهدها في بعض المخطوطات :

١ ـ القيام بتجليد أوراق المخطوطة دون التأكد من سلامة سياق النص عن طريق متابعة تسلسل أرقام أوراق المخطوطة أو عن طريق التعقيبات[1] الموجودة في نهايات الأوراق من جهة اليمين لذلك نجد في كثير من الأحيان وجود تقديم وتأخير في أوراق بعض المخطوطات .

لقد لاحظ الباحث أثناء عمله بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض وجود تقديم وتأخير في ترقيم أوراق بعض المخطوطات ومثال ذلك مخطوطة (محفوظة بالمركز برقم ١٢٢٤٥) بعنوان : مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار . لعبد اللطيف بن عبد العزيز ، ابن ملك (المتوفى سنة ٨٠١هـ) . وتاريخ نسخه سنة ١٠٣٣هـ نجد الأوراق المرقمة من ١٠٠ إلى ١١٩ جاءت بعد ورقة رقم ٧٩ ، والأوراق من ٨٠ إلى ٩٩ جاءت بعد ورقة ١١٩ وهذا يدل على أن المجلد لم يتأكد من تسلسل أرقام الأوراق قبل القيام بعملية التجليد .

٢ ـ تجليد أوراق المخطوطة دون التأكد من اتجاهها الصحيح حيث نجد في بعض المخطوطات بعض الأوراق مقلوبة أو معكوسة .

٣ ـ القيام بتجليد مجموعة من الرسائل معاً بدون اتفاق في طول أوراقها أو عرضها أو تاريخ نسخها .

---

(١) وهي الكلمات التي تكتب في نهاية الورقة اليمني وتكون عبارة عن كلمة وقد لا تتجاوز حرفين وقد تزيد عن كلمتين وهي ذات فوائد متعددة فالقارىء يتابع تسلسل النص من خلالها في حالة تفكك المخطوطة وكذلك المجلد والمزوق والمفهرس والمحقق .

٤ ـ استعمال بعض الرسائل والصفحات الأولى التي تحمل عناوين الكتب وكذلك خواتيمها في التجليد فأدى ذلك إلى ضياع الكثير من الرسائل والعناوين والخواتيم في بطون جلود المخطوطات.

وقد ذكر السخاوي في ترجمة ناصر بن أحمد بن يوسف الفزاري البسكري، ابن مزني (المتوفى سنة ٨٢٣هـ) أنه «جمع تاريخاً للرواة لو قدر أن يبيضه لكان مائة مجلدة وكان قد مارس ذلك إلى أن صار أعرف الناس به فإنه جمع منه في مسوداته ما لا يعد ولا يدخل تحت الحد ولم يقدر له تبييضه ومات فتفرقت مسودته شذر مذر ولعل أكثرها عمل بطائن لجلود الكتب»[(١)].

وفي ترجمة محمد بن محمد بن محمد المخزومي المكي الشافعي (المتوفى سنة ٨٤٦هـ) ذكر عمر بن فهد الهاشمي المكي عنه أنه» عانى التاريخ فحفظ منه جملة كان يذاكر بها، وعلق بخطه منه كثيراً مسودات، ولقد أخبرني من رأى منها جملة جلد بها. . »[(٢)].

وبهذا يتبين لنا أن بعض المجلدين أضاعوا الكثير من الرسائل والكتب والأوراق المهمة في بطون الجلود.

يقول عبد الله الحبشي:

«وكان من نتيجة جهل بعض المجلدين ضياع كثير من الكتب، إذ أغلبهم يجعلون من إلصاق الأوراق ببعضها البعض ورقة واحدة غليظة تقوم مقام البطانة، ومن يتأمل الجلود لتلك الكتب القديمة يجد مصداق ما قلنا، بل

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٠/ ١٩٥.

(٢) الهاشمي المكي، عمر بن فهد، معجم الشيوخ؛ تحقيق محمد الزاهي، الرياض: داراليمامة للبحث والترجمة والنشر، د.ت. ٢٧٥.

إني استطعت أن استخلص من جلد واحد الأوراق الأولى لعدة كتب نادرة»[١].

ومن الكتب المهمة التي تتحدث عن تجليد الكتب والتي تفيد في فحص الجلد والتأكد من صحته:

1. Miquely Planas (R.), Restauracion Del Arte hispanoarabeen la decoraion exterior de Los libros. (Barcelona, 1913.
2. Mehemet Aga-oglu, Persian Bookbinding‘s of the Fifteenth Century. (Michigan, 1935).
3. Gratzl (E.), Islamische Bucheinbande Des 14 bis 19 jahrh underts. (Leipzig, 1924).

وفي عام ١٩٧٩م طبع كتاب بعنوان «فن التجليد عند المسلمين» للباحثة اعتماد يوسف القصيري وصدر عن المؤسسة العامة للآثار والتراث ببغداد وهي دراسة مفيدة تعرف بخصائص فن التجليد منذ القرون الأولى وحتى القرن الحادي عشر للهجرة وذلك في العالمين العربي والإسلامي. بالإضافة لهذا هناك العديد من البحوث والدراسات التي يمكن أن يستفيد منها الشخص الفاحص في إثراء معلوماته عن الجلود وأنواعها وخصائصها وبالتالي يستطيع أن يحدد إلى حد ما تاريخ نسخ المخطوطات التي تخلو من التاريخ وذلك بعد أن يتأكد أن جلد المخطوطة صنع في الأساس لها وفي زمنها.

فنوع الجلد وزخرفته والنقوش الموجودة عليه وزخارفه الهندسية والنباتية كل هذا وغيره يمثل العصر الذي نسخت فيه المخطوطة أو الزمن الذي جلدت فيه.

---

(١) الحبشي، الكتاب في الحضارة الإسلامية، ١٢٠.

٤ . ٧ تجار المخطوطات

من الآفات التي ابتليت بها المخطوطات العربية وكانت سبباً للتزوير والتزييف اتجار التجار بها فقد شهد القرن الحالي اهتمام بعض الناس والمؤسسات التعليمية والمراكز العلمية والجامعات في البلاد العربية بالمخطوطات وهذا أدى إلى لجوء الكثير من الناس إلى الاتجار بالمخطوطات حيث وجدوا فيها سلعة رائجة للحصول على المكاسب الكبيرة مستغلين في ذلك عدم وعي الكثير ـ ممن في حوزتهم المخطوطات ـ بأهمية هذا التراث وجهلهم بقيمته العلمية فقاموا بإغراء هؤلاء بالمال مقابل حصولهم على المخطوطات التي بحوزتهم. وليتهم اقتصروا على ذلك بل لجأوا إلى التزوير والتزييف في عناوين المخطوطات وأسماء مؤلفيها بالإضافة إلى ملامحها المادية من أجل الحصول على الأموال الكثيرة.

ومن حيل التجار وأساليبهم في الغش والتزوير:

١ ـ نسبة بعض المخطوطات إلى مؤلفين مشهورين بعلمهم وغزارة إنتاجهم مع وضع عناوين مناسبة لها، ويحدث هذا بصفة خاصة في المخطوطات الخالية من العناوين.

أو قد يلجأ التاجر إلى تبديل العنوان الأصلي للمخطوط بعنوان آخر أكثر جاذبية للقارئ ويتم ذلك بخط وحبر يشبه الأصل.

٢ ـ استغلال الأوراق المفروطة التي تتجمع لديه (تاجر المخطوطات) والتي تسمى بالدشت وإضافة بعضها لمخطوطات ناقصة الأول ومبتورة الآخر أو بها سقط لتظهر على أنها كاملة بالرغم من عدم وجود علاقة بين المخطوطة الناقصة وتلك الأوراق اللهم إلا في نوع الخط ولون الحبر والحجم.

٣ ـ لجوء بعض التجار إلى بشر بعض المعلومات الواردة في نهاية المخطوط إذا كان جزءاً من الأجزاء ليخدعوا المشتري بأن هذا المخطوط تام. وقد يغيرون ويبدلون في رقم المجلد مثال ذلك مخطوط بعنوان: «شرح الجامع الصحيح» بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (برقم 5564) يظهر في نهايته محاولة العبث والتلاعب في رقم المجلد. ومثال آخر ورد في نهاية مخطوطة «فيض القدير بشرح الجامع الصغير» لعبدالرؤوف بن تاج العارفين (برقم ٣٨٤) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[١].

٤ ـ إضافة تملك أو وقف في بداية المخطوط أو نهايته باسم عائلة الشخص الذي ينوي بيع المخطوط له أو اسم جده وذلك بخط يشابه خط المخطوط وحبر يتوافق مع الحبر المستخدم في نسخ المخطوط لترغيب الشخص بشراء المخطوط بأي ثمن خاصة إذا كان المشتري صاحب منصب أو جاه.

وبعضهم يضيف إلى المخطوطات بعض أسماء المدن أو القرى الموجودة في بلد ما والتي ينوي بيع المخطوطات فيها ويلاحظ هذا في بدايات بعض المخطوطات أو نهاياتها.

٥ ـ من عادة النساخ أن يكتبوا أسماءهم أحياناً وتاريخ النسخ في ورقة مستقلة بعد نهاية الكتاب، وبعض المؤلفين يثبتون أسماءهم وتاريخ تأليفهم في نهاية الكتاب، فيلجأ بعض المزورين والمزيفين من التجار إلى استغلال هذا الأمر بالقيام بقطع الورقة الأخيرة أو القيام بمسح ما ورد فيها، فيبقى الكتاب على تاريخ التأليف، وقد يكون بين التأليف والنسخ عدة قرون، فيتوهم المشتري أحياناً ويظن أن المخطوطة بخط مؤلفها.

---

(١) انظر النموذج رقم (٣٥).

الأنموذج رقم (٣٥)

فيض القدير بشرح الجامع الصغير ـ عبدالرؤوف محمد بن تاج العارفين بن علي زين الدين ـ ١٠٣١هـ ـ ١٦٢١م رقم ٣٨٤ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج فيه: يمثل بشر بعض التجار أو غيرهم لرقم الجزء ـ إذا كان الكتاب مكوناً من عدة أجزاء ـ بغرض بيعه على أنه كتاب كامل

٦ ـ استغلال خواتيم بعض المخطوطات العربية الخالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ بإضافة اسم أحد العلماء المعروفين والمشهورين على أنه ناسخ المخطوطة ووضع تاريخ للنسخ يتناسب مع تاريخ حياته مع محاولة تقليد الخط والحبر ليوهم المشتري بذلك ويشجعه على الشراء.

٧ـ وضع جلود قديمة لمخطوطات حديثة خالية من تاريخ النسخ حتى يتوهم المشتري أنها قديمة. وفي بعض الأحيان يتم تجليد بعض المخطوطات خاصة المصاحف بجلود حديثة يتم زخرفتها بزخارف هندسية ونباتية لترغيب المشتري.

٨ ـ قيام بعض التجار بتعتيق المخطوطات بوسائل عدة من بينها تعريض المخطوطات للحرارة لإظهارها على أنها عتيقة قديمة خطها وورقها باهت ومن ثم القيام ببيعها على أنها مخطوطة قديمة خاصة إذا كانت المخطوطة غير مؤرخة.

٩ ـ إضافة صفحة عنوان مخطوطة مهمة لمخطوطة أخرى ليست بذات قيمة علمية وبيعها على أنها المخطوطة المعنونة في صفحة العنوان.

١٠ ـ التلاعب في تاريخ نسخ المخطوط[١] بمسحه وإثبات غيره بحبر وخط مقارب للأصل أو وضع تواريخ قديمة لمخطوطات غير مؤرخة لإظهار قيمتها ورفع سعرها.

١١ ـ تزوير خاتمة المخطوطة المراد عرضها للبيع وغالباً ما تكون عبارة عن ورقة واحدة أو الكراسة الأخيرة من مخطوطة أخرى تحمل تاريخ نسخ قديم وإضافتها لمخطوطة حديثة.

---

(١) انظر النموذج رقم (٣٦).

الأنموذج رقم (٣٦)

الفقه الأكبر للنعمان بن ثابت الكوفي ـ رقم ٢٤٧٠

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنموذج لتزوير بعض تواريخ نسخ المخطوطات، ففي هذا النموذج ذكر أن تاريخ نسخ المخطوطة سنة ٥٠٣هـ والصواب أنها كتبت في القرن العاشر الهجري اعتماداً على نوع الورق والخط والحبر وغير ذلك من الملامح المادية الأخرى

١٢ ـ القيام بتزييف كامل المخطوطة[١] من أولها إلى آخرها، وهذا يعد من أخطر أنواع التزييف، وغالباً ما يحدث مثل هذا التزييف في بعض المخطوطات النادرة والفريدة حيث يتم اختيار العنوان المناسب واسم مؤلف مشهور واختيار تاريخ التأليف والنسخ المتلائم والمتوافق مع الفترة التي كان يعيش فيها المؤلف وكذلك اختيار نوع الخط الذي كان مستخدماً في الفترة المذكورة مع تعتيق الورق ليناسب أيضاً التاريخ المشار إليه في المخطوط المزيف من أجل الحصول على مبالغ طائلة.

التجار وتزوير مخطوطات المجاميع:

يقصد بمخطوطات المجاميع تلك التي تحتوي على رسائل أو مؤلفات متعددة سواء كانت لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين جمعت مع بعضها البعض وضمت وجلدت في كتاب واحد وربما يكون موضوعها واحد وفي كثير من الأحيان تكون فنونها متعددة ومتنوعة.

وغالباً ما تتعرض هذه المجاميع للتلاعب من بعض المزيفين وبخاصة إذا كانت خالية من الترقيم أو التي تنتهي رسائلها في صفحة مستقلة أي لا تعقبها رسالة أخرى في الورقة نفسها أو في ظهرها مثلاً.

وطريقة التزوير في كتب المجاميع تتم عن طريق القيام بفصل رسائل المجموع الواحد والقيام بتجليدها كل واحدة مستقلة عن الأخرى والدافع إلى هذا هو:

١ ـ زيادة الكسب المادي. ذلك أن عرض المجموع في رسائل مستقلة وتغليفها بغلاف مزين ومزخرف يؤدي إلى زيادة تقديرها من وجهة نظر التاجر.

---

(١) انظر النموذج رقم (٣٧).

الأنموذج رقم (٣٧)

ديوان الحجة في القراءات السبع ـ الحسين بن علي بن خالوية

مكتبة الملك فهد الوطنية ـ رقم (١٤٥)

أنموذج فيه: انتحال وتزوير لكامل المخطوطة من حيث العنوان واسم المؤلف وتاريخ النسخ، فابن خالوية له كتاب بعنوان «الحجة في قراءات الأئمة السبعة» ولم تذكر المصادر له هذا العنوان «الديوان» وتاريخ النسخ المذكور (٩٧٧هـ) غير صحيح، والصواب أن تاريخ نسخ المخطوطة يعود إلى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي

٢ ـ رغبة البعض في استبعاد رسالة معينة ضمن مجموع نظراً لأهمية موضوعها أو ندرتها. أو أنها غير محققة، أو أن أحد المعارف يرغب في تحقيقها. . . الخ .

وهنا ينبغي على الشخص الفاحص أن يكون على درجة من الذكاء والفطنة. حيث يحاول أولاً القيام باطلاع مبدئي على المجموعة الكاملة للمخطوطات المعروضة للبيع ومثل هذه الخطوة تساعده في كثير من الأمور منها :

أ ـ تجميع مجلدات الكتاب الواحد في موضوع واحد لأنه قد تحتوي المجموعة المعروضة على أجزاء متعددة لكتاب واحد أو مجلدات متعددة .

ب ـ اكتشاف كتب المجاميع .

ج ـ تجميع النسخ المكررة للكتاب الواحد والقيام بعملية المفاضلة فيما بينها وانتقاء الأفضل في ضوء الملامح المادية لكل نسخة واستبعاد النسخ الأخرى إذا كانت ضمن المجموعة المعروضة ويسمح بالانتقاء منها .

د ـ كشف الرسائل المتفرقة التي كانت في الأصل ضمن مجموع ويظهر ذلك عن طريقين :

ـ أرقام الأوراق حيث يجد رسالة ما تبدأ برقم واحد مثلاً ورسالة أخرى تبدأ برقم عشرين . . . وهكذا .

ـ وجود تعقيبات في الصفحات الأخيرة من الرسائل وهذا يدل على أنها ضمن مجاميع وأن بعدها رسائل أخرى .

فمن خلال أرقام المخطوطات والتعقيبات يستطيع الفاحص للمخطوطات أن يدرك أن هذه الرسائل كانت في الأصل ضمن مجموع

وأنه قد تم تفريقها لأغراض أخرى ـ كما ذكر آنفاً ـ وهناك قرائن أخرى تساعد الفاحص في اكتشاف مثل هذه الأمور مثل : نوع الخط ، والورق ، وحجم الأوراق ، وعدد الأسطر ، والأحبار .

ومن الأمور المعينة كذلك ـ لمن يقوم بفحص المخطوطات ـ في معرفة ما إذا كانت المخطوطة في الأصل عبارة عن مجموع أو أنها مفرده ما نجده في بطن الدفة الأولى من الجلد من معلومات حول المخطوطة ، ففي كثير من كتب المجاميع نجد عناوين الرسائل وأسماء مؤلفيها مكتوبة في باطن الدفة الأولى من الجلد وقد نجد عددها حيث تعطى الرسالة الأولى رقم واحد والثانية اثنان . . . وهكذا يتم إعطاء الرسائل أرقام تسلسلية حسب ورودها في المجموع . وفي كثير من الأحيان نجد مثل هذه المعلومات وعند فحص المخطوطة يتبين أن محتواها عبارة عن الرسالة الأولى المذكورة في باطن الجلد أما بقية الرسائل فلا وجود لها وقد نجد رسالتين أو أكثر .

وقد نجد مثل هذه المعلومات ـ أي عناوين رسائل المجاميع وأسماء مؤلفيها وأرقامها التسلسلية ـ في الصفحة الأولى من المجموع وعند البحث والتدقيق نجد أن بعض الرسائل المذكورة موجودة وبعضها الأخر لا وجود له .

ومثال ذلك ما وجده الباحث في مخطوطة برقم ١٣٥٧٣ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية حيث كتب في الصفحة الأولى ثلاثة عناوين هي : ـ

١ ـ تشريح الأفلاك لبهاء الدين محمد العاملي .

٢ ـ السبع السداد لابن كمال الدين حسين الطباطبا عطاء الله الحكيم .

٣ ـ رسالة قوشجي .

وبالبحث في أوراق المخطوطة تبين أنها عبارة عن الرسالة الأولى فقط وهي : تشريح الأفلاك لبهاء الدين محمد العاملي . أما بقية المجموع فقد سجل بأرقام مستقلة هي : ١٣٥٧١ ، و ١٣٥٧٢ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض . وبالنظر في المخطوطات الثلاث تبين أن خطها ، وحجمها ، ونوعية أوراقها ، وتاريخ نسخها واحد وان تفريقها تم بغرض تجاري بحت . إذ أنها كانت في الأصل في كتاب واحد .

وتتميز كتب المجاميع بصفة عامة بقصر الرسائل الموجودة فيها ، وتناولها قضايا وموضوعات محددة أو متشابهة في فن واحد أو في عدة فنون وغالباً ما تكون موضوعاتها فريدة ونادرة لا تتطلب الكتابة فيها أكثر من ورقة أو ورقتين بمعنى أنه يصعب أفرادها في كتاب مستقل لذلك نلاحظ في كثير من المجاميع الرسائل صغيرة ومتفاوتة ومتنوعة من حيث موضوعاتها وأحجامها . وقد نجدها بخط ناسخ واحد أو بخطوط مختلفة ومنسوخة في سنة واحدة وشهر واحد أو في تواريخ متفاوتة وقد تكون لمؤلف واحد أو لعدد من المؤلفين .

وبعض المجاميع تصل عدد الرسائل فيه إلى مائة رسالة وبعضها الأخر يحتوي على رسالتين فقط أو أكثر ، ويلاحظ كذلك أن بعض كتب المجاميع لا يوجد فاصل واضح فيما بين رسائلها كالبسملة أو عنوان الرسالة أو اسم المؤلف أو خط مميز عريض على سبيل المثال أو كتبت بداية الرسالة أو نهايتها بحبر مغاير يميز ذلك ويلفت الانتباه أو ترك فراغ بمقدار سطر واحد أو سطرين من باب التنبيه . وإذا لم توجد مثل هذه الأشياء الملفتة للنظر في كتب المجاميع فإن هذا بدون شك يمثل مشكلة ليست للفاحص فقط بل لمفهرس المخطوطات ولكل من له علاقة بالمخطوطات . لذلك يجب في هذه الحالة التدقيق في كل صفحة من المخطوطة بل وفي كل سطر وخاصة مفهرس

المخطوطات الذي يطلب منه كتابة بداية كل رسالة ونهايتها وإلا سيكتب بداية المخطوطة ونهاية مخطوطة أخرى.

ولو تتبع أحد المحققين فهارس مخطوطات المجاميع وقام بإجراء المقابلات بين الكتب والرسائل المفهرسة فيها والنسخ الأخرى لها في مجاميع أخرى لوجد العجب العجاب من اتفاق في بدايات نصوصها واختلاف في خواتيمها وربما يشمل الإختلاف بدايتها أيضاً وسبب ذلك تداخل الكتب والرسائل داخل المجاميع وعدم وجود فاصل فيما بينها في كثير من الأحيان مما يترتب عليه نقل خواتيم كتب ورسائل أخرى لا تمت لها بأي صلة.

وهذه مشكلة يجب التنبيه إليها وحل ذلك هو بمتابعة النص العلمي في كل صفحة من صفحات المخطوطة مع إجراء مقابلة بين المخطوط المراد فهرسته والنسخ الأخرى له إذا تيسر ذلك وفي حالة عدم وجود نسخ أخرى للمخطوطة يقوم المفهرس بالإستعانة بفهارس المخطوطات المنشورة التي تذكر بدايات المخطوطات ونهاياتها مثل فهرس برلين على سبيل المثال.

أما بالنسبة لترقيم أوراق المجاميع فهناك اختلاف أيضاً فيما بينها فبعض المجاميع تأخذ أرقاماً تسلسلية من بدايتها إلى نهايتها، وبعض المجاميع مرقمة بالصفحات، وبعض المجاميع نجد فيها كل رسالة تأخذ ترقيماً مستقلاً بحيث تبدأ الرسالة الأولى برقم واحد وتنتهي عند رقم ٥٠ مثلاً ثم تبدأ الرسالة الثانية برقم ١ وتنتهي بـ ٦٠ وهكذا. وبعض المجاميع أوراقها متروكة بدون ترقيم.

ومن فوائد المجاميع أن نجد في بعضها تراجم مفصلة لبعض العلماء لا نجد لهم ذكراً في كتب التراجم المعروفة أو أن تراجمهم ذكرت في كتب التراجم على سبيل الاختصار في حين نجد لهم تراجم مفصلة في المجاميع.

٤ . ٨ المحققون والناشرون

امتدت يد التآمر على تراثنا العربي المخطوط من قبل فئة من المحققين والناشرين وبتنسيق فيما بينهم في بعض الأحيان في عصرنا الحاضر حيث خبت جذوة الإيمان في نفوسهم وأصبح همهم الحصول على المال أو الشهرة فلجأوا إلى طرق ملتوية من التزوير والتزييف والانتحال وأخذوا يتفننون في تبديل أسماء الكتب أو الزيادة عليها؛ لقلة تحصيلهم العلمي تارة، وطمعاً في تغرير القراء تارة أخرى، فيوهمونهم أن الكتاب لم يطبع بوضع اسم جديد له ـ من عندهم ـ طمعاً في الربح المادي؛ وبعضهم نسب الكتاب إلى غير مؤلفه أو زيد عليه اسم آخر مخترع، يرغب سامعه ويشوق شاهده.

يقول محمد منير الدمشقي عن هذه الفئة من الناشرين وغيرهم: إنهم أهل مادة فقط فكلما أرادوا نشر كتاب ـ كثر طلابه وتكرر استجلابه وقامت سوقه ـ تهافتوا عليه تهافت الفراش بدون نظر لنفعه أو ضرره. وصحته أو سقمه. حتى إنهم ربما نسبوا الكتاب إلى غير مؤلفه. . . . وليس بغريب من أمثال هؤلاء العوام مثل ذلك، بل الذي يعجب منه ويستهجن: إقرار العلماء على ذلك وإصرارهم على السكوت وعدم التعرض لذلك كتابة ونشراً، ولو نبه العلماء على ذلك وبينوا أن هذا خيانة وتصرف فيما للغير بغير إذنه لا يجوز بحال لارتدع الناشر والطابع والمنفق، ولما تجاسر أحد على أمثال ذلك، وإذا لم يكن العلماء يحافظون على مثل هذا وينبهون عليه فمن المكلف بذلك؟[1].

---

(١) انظر: محمد منير الدمشقي، نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ، ٧٨.

وقد يقوم بعض المحققين أو الناشرين بسلخ بعض النصوص من كتب مشهورة واستحداث عناوين تجارية لها ونسبتها لمؤلفين كبار. فيظن القارئ أو طالب العلم بعد ذلك أنها عناوين جديدة لعلماء معروفين فيظنها كتباً جديدة تنشر للمرة الأولى فيسارع إلى اقتنائها فيجد عجباً إذ هي منتزعة من كتب أخرى أو مسلوخة منها سلخاً. طبعت في كتاب مستقل بعنوان جديد. ومن أمثلة ذلك:

- «كتاب التوبة» تأليف ابن قيم الجوزية.- تحقيق صابر البطاوي.- مكتبة دار السنة.- القاهرة: الدار السلفية للنشر، ١٤١٠هـ وهو من كتاب «مدارج السالكين» المطبوع في ثلاثة أجزاء.
- «خصائص يوم الجمعة» تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية. هكذا: «تأليف» باللفظ الواضح والصريح. طبع بالقاهرة، المكتبة القيمة. وهو في الأصل عبارة عن فصل من كتاب «زاد المعاد» ويمضي هذا التزوير دون أي إشارة من المحقق أو الناشر إلى ذلك على غلاف الكتاب الخارجي أو حتى صفحة العنوان الداخلية.
- «حكم الإسلام في الغناء» لابن القيم وعليه اسم: أبو حذيفة إبراهيم ابن محمد. طنطا: مكتبة الصحابة، ١٥٠٦هـ. وهو فصل من كتاب «إغاثة اللهفان».
- «معجم التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية» لابن القيم، مكتبة التراث الإسلامي لصاحبها عبد الله حجاج مأخوذ من كتاب «الطب النبوي».
- «السحر والكهانة والحسد» لابن حجر العسقلاني، جمع وإعداد عبدالله حجاج، مكتبة التراث الإسلامي، مأخوذ من أبواب عدة من كتاب: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني.

ـ «المسيح الدجال وأسرار الساعة» تأليف محمد السفاريني، مكتبة التراث الإسلامي، الناشر عبد الله حجاج، مأخوذ ومنتحل من كتاب «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني صفحة ٦٥ وما بعدها ولم يُشر الناشر إلى ذلك.

وهناك بعض الكتب التي سلخت من كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي ونشرت مستقلة مثل:

ـ الموت وعذاب القبر .

ـ كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، فهو عبارة عن جزء من كتاب «المبسوط» للسرخسي.

وعن تلاعب بعض الناشرين في نصوص بعض الكتب ذكر عبد الفتاح الحلو ـ رحمه الله رحمة واسعة وجعل مثواه جنة الخلد ـ إن ناشر الكتاب المشهور «فقه اللغة وسر العربية» وهو أحد معاجم المعاني المبكرة في تراثنا العربي لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) الذي صنفه استجابة لرغبة الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي أجاز لنفسه أن يتصرف في نص الكتاب، وأن يحذف منه، وأن يغير فيه، ولم يصرح باسمه، وإنما جاء في أوله أنه وقف على تصحيحه وضبطه أحد الآباء اليسوعيين، مدرس البيان في كلية القديس يوسف في بيروت، وذكر أنه لم يغير فيه شيئاً سوى انه طرح منه ما لا يليق أن يكون في يد طلبة العلم، لا سيما الأحداث منهم.

وأراد ناشر الكتاب أن يغطي على سوء عمله هذا، فألحق بالكتاب ثبتاً رتب فيه ما جاء في الكتاب من ألفاظ ترتيباً معجمياً، وهذا أمر يغري باقتناء هذه النشرة التي تم طباعتها في بيروت سنة ١٨٨٥م ويجعل القارئ يغفل عما أباحه ناشرها لنفسه من التصرف في النص، وحذف ما لا يرى جدوى

فيه، أو ربما احتواه فرفع منه ما كرهه، دون إشارة إلى مواطن هذا العمل، وهذه جناية خطيرة، أشار إليها من أشرف على طبعته بالمطبعة الأدبية بمصر سنة ١٣١٨هـ، حيث قال في الصفحة الأولى منه: «تنبيه: إننا طبعنا هذا الكتاب على النسخ الصحيحة الخالية من التغيير والتبديل، لا كما طبعته الجمعية اليسوعية فحذفت منه أصوله كل ما يتعلق بالمسلم والإسلام، مع جمل كثيرة».

ثم قام عبد الفتاح الحلو - يرحمه الله - بإجراء مقابلة بين الطبعتين، فاتضح له أن النشرة اليسوعية حذفت كل ما يتعلق بالأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي من المقدمة وهو قدر كبير يصل إلى عشر صفحات. بالإضافة إلى كثير من العبارات من النص التي أشار إلى مواضع بعضها الحلو في مقالة له نشرت في مجلة عالم الكتب حيث قال: «ولو ذهبت استقصي أمثال هذه المواضع لضاق النطاق عن سردها واستقصائها»[1].

وهكذا خان هذا الرجل أمانة العلم، واستباح لنفسه الحذف والتبديل والتغيير في أثر لغوي عظيم، قصد إلى ذلك قصداً، ولم يقع منه غفلة أو جهلاً.

ثم أشار إلى مثال آخر وهو كتاب باسم «مكارم الأخلاق» نشره الأب لويس شيخو في المجلد الثالث من مجلة المشرق، في سنتها الثالثة سنة ١٩٠٠م وطبعه بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت.

---

(١) انظر: عبدالفتاح الحلو، «أمانة تحمل العلم»، عالم الكتب، مج ٢، عدد ٤، ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير/ فبراير ١٩٨٢م)، ٧٠٣-٧٠٦.

وقال في صدر نشرته هذه: «إن بين كتب مكتبتنا الشرقية مجموعاً نفيساً، يرتقي عهده إلى القرن الثامن للهجرة، والرابع عشر للمسيح، وهو يشتمل على ثمان عشرة رسالة منها فلسفية لابن سينا والفارابي وابن الايلاقي، ومنها مذهبية لابن العربي أو أدبية للإمام علي وللثعالبي، فاخترنا من هذا المجموع رسالة قصيرة، لم تنشر بعد بالطبع، وهي لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل [كذا] الثعالبي النيسابوري، صاحب فقه اللغة المشهور (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) والرسالة المذكورة تدعى «مكارم الأخلاق» لم نجد لها ذكراً في كتاب «كشف الظنون» لحاجي خليفة، ولا في أحد فهارس المكاتب الأوربية، فزادنا ذلك رغبة في نشرها، لئلا تأخذها يد الضياع، وهي عبارة عن ثمانية أبواب قصيرة، أودعها صاحبها حكما بليغة مسجعة في حسن سياسة النفس، فنزفها إلى قرائنا، في بدء هذه السنة، كريمة يجتلون معانيها ويستمرنون مجانيها».

والحقيقة أن الثعالبي لم يؤلف كتاباً بهذا الاسم، ولم يذكره له أحد ممن ترجمه أو ساق ثبت كتبه، وإنما تلك مختارات من كتابه «الفرائد والقلائد»، احتوى صاحبها ما جاء في مقدمة الكتاب من حمد الله وثناء على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فساق أولها هكذا: «أما بعد فإن أحق كلام نطق به لسان. . . . » ثم حذف ما يمكن أن يفضح صنيعه في الكتاب، ويمكنه من اختراع اسم له، هو «مكارم الأخلاق»، وذلك قول الثعالبي: «وجعلناه ألف فصل» إذ كيف يذكر هذا، وهو لم يثبت من هذه الفصول إلا خمسة وتسعين فصلاً، تسعة عشر منها في الباب الأول، وخمسة عشر في الثاني، وأحد عشر في الثالث، وسبعة في الرابع، وأحد عشر في الخامس، وأثنى عشر في السادس، وسبعة في السابع، وثمانية في الثامن.

ثم يعلق الحلو على ذلك بقوله: ولست أدري إن كان هذا من فعل الأب لويس شيخو، وقد تقدم ما يقوي هذا الظن من صنيع زميله في فقه اللغة، أو من فعل من نسخ الكتاب، وأودعه المكتبة، وسواء أكان هذا أم ذلك، فهو عمل يجانب أمانة العلم.

هذان مثالان لمجانبة الأمانة في تحقيق النصوص ونشرها، ولو شغل متتبع نفسه بهذا الأمر لاكتشف هنات وهنات، والأمل معقود بدارسينا وعلمائنا ممن يتصدون لتحقيق التراث، أن يتقيدوا بما كان يتقيد به سلفنا الصالح، من الأمانة في تحمل العلم، والصبر على توثيق نصوصه، وبذل الجهد في ذلك، ابتغاء للحق، وطلباً لرضوان الله سبحانه[١].

ومن صور التزييف التي يلجأ إليها بعض المحققين والناشرين في عصرنا الحاضر التلاعب المتعمد في عناوين بعض المخطوطات على خلاف ما وضعه مؤلفه الأصلي.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

«آكام المرجان في أحكام الجان» لبدر الدين بن عبد الله الشبلي (المتوفى سنة ٧٦٩هـ) عرف الكتاب بهذا الاسم بين العلماء وطلبة العلم منذ ما يزيد عن ستة قرون.

ومنذ سنوات ظهر الكتاب في السوق بعنوان تجاري يستهوي الباحثين من طلاب العلم هو: «غرائب وعجائب الجان كما يصورها القرآن والسنة» تحقيق وتعليق إبراهيم الجمل. جدة: مكتبة الخدمات الحديثة، ١٩٨٢م.

والذي يتبادر للذهن أن العنوان الأخير للكتاب غير العنوان الأول وهذا يدفع بطالب العلم إلى شراء الكتاب.

وقد برر محققه في المقدمة لجوءه للتلاعب بعنوان الكتاب بقوله: «فغيرنا اسمه إلى «غرائب وعجائب الجان كما يصورها القرآن والسنة» ليلائم روح العصر».

وهنا اعتراف وإقرار من المحقق بتزوير العنوان وتحريفه مستخدماً كلمة «التغيير» ليخفف من جريمة التزوير.

- «أخلاق أهل القرآن» للآجري. ظهر الكتاب محققاً في بيروت بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث. وعنوانه الصحيح الذي وضعه له الآجري:

- «آداب حملة القرآن» وكان الدافع وراء ذلك المكسب المادي وترغيب القارئ العربي باقتناء الكتاب بهذا العنوان المزور.

- «أنوار البروق في أنواء الفروق». لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى سنة ٦٨٤هـ) هذا الكتاب يعد من أعظم الآثار التي خلفها القرافي اشتهر باسم «الفروق» أو «فروق القرافي» بينما أطلق عليه صاحبه أكثر من اسم. يقول مؤلفه في المقدمة: «.... وسميته لذلك أنوار البروق في أنواء الفروق ولك أن تسميه كتاب الأنوار والأنواء أو كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية كل ذلك لك»[١].

ومع ذلك لم يطبع الكتاب بأي من هذه العناوين التي ذكرها مؤلف الكتاب.

---

(١) انظر مخطوطة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض رقم ٥٠٢.

ـ «البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان». لتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (المتوفى بعد سنة ٥٠٠هـ).

هكذا سمى المؤلف كتابه في المقدمة، وذكره الداودي في كتابه «طبقات المفسرين» إلا أن الكتاب طبع باسم «أسرار التكرار في القرآن». وقد قام بتغيير العنوان وتزويره محقق الكتاب مع سبق الإصرار ويدل على ذلك أنه (أي المحقق واسمه عبد القادر عطا) في ص١١ من مقدمته للكتاب وضع عنواناً جانبياً هو «تاج القراء للكرماني وكتابه البرهان» وفي هذا اكبر دليل على معرفة المحقق بالعنوان الحقيقي للكتاب ومع هذا غير عنوانه.

ـ «تاريخ المدينة المنورة» هكذا طبع الكتاب بتحقيق فهيم محمد شلتوت، وهذه التسمية من تصرف الناشرين وعنوانه الصحيح: «أخبار المدينة».

ـ «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ). في حين أن الشارح ـ العراقي ـ سمى شرحه في المقدمة بعنوان آخر فقد جاء في مقدمة النسخة التي حققها عبد الرحمن عثمان قول الشارح: «وسميته «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح» فالعنوان الأول وضع بتصرف الناشر حيث رأى أن العنوان الأول المزور أكثر ملائمة لبيع الكتاب وجني الأرباح.

ـ «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس». للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) طبع في بيروت بعنوان: « توالي التأسيس. . . . » وقد ذكره باسمه الصحيح كل من:

ـ السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان».

ـ وحاجي خليفة في «كشف الظنون . . . . » .
ـ ومحمد بن سليمان الروداني في كتابه : «صلة الخلف بموصول السلف» .
ـ «التوحيد» لإبن خزيمة .

طبع محققاً باسم «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» ، بتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان . والاسم الصحيح للكتاب : «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» التي وصف بها نفسه في محكم تنزيله الذي أنزله على نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وعلى لسان نبيه بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة نقل العدول عن العدول من غير قطع في إسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار .

ـ «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ، ومعرفة الصحيح والمعلول ، وما عليه العمل» .

هذا هو العنوان الصحيح لكتاب «الجامع الصحيح» للترمذي وهذا الاسم الأخير تسمية خاطئة ، وقد قام بتحقيق العنوان الشيخ عبد الفتاح أبو غده ـ رحمه الله تعالى ـ .

ـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمر رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» .

هذا هو العنوان الصحيح لـ «صحيح البخاري» وقد حققه الشيخ عبدالفتاح أبو غده ـ رحمه الله ـ في كتابه : «تحقيق اسمي الصحيحين ، واسم جامع الترمذي . حلب : مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ١٤١٤هـ . ص ص٩ ـ ٣٢ .

ـ «شرح مشكل الآثار» للطحاوي .

طبع بعض هذا الكتاب قديماً باسم «مشكل الآثار» وطبع مؤخراً باسم «شرح مشكل الآثار» بتحقيق شعيب الأرنؤوط ، وكلا هذين الاسمين مخالف لتسمية الكتاب الصحيحة .

والعنوان الصحيح للكتاب: «بيان مشكل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها» هكذا أورد العنوان ابن خير الإشبيلي في فهرسته المطبوع سنة ١٣٩٩هـ ص ٢٠٠ .

ـ «صحيح ابن خزيمة» . طبع بهذا الاسم بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي والاسم الصحيح للكتاب هو: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى» .

ـ «قاعدة العقود» لشيخ الإسلام ابن تيمية، . طبع الكتاب بمصر باسم «نظرية العقد»[1] .

ـ كتاب « المدينة النبوية» ، للحافظ أبي زيد عمر بن شبه النميري البصري .

طبع هذا الكتاب باسم: «تاريخ المدينة المنورة» ثم طبع بعنوان: «كتاب أخبار المدينة النبوية» ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ عبد الله الدويش .

وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة عمر بن شبه في كتابه: «تذكرة الحفاظ» ما نصه «صنف تاريخاً للبصرة، وكتاباً في أخبار المدينة . . . » .

أما الحافظ السخاوي فقال في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» ص٢٦٠ من الطبعة التي حققها فرانز روزنثال، وترجمة صالح العلي ما نصه: «المدينة النبوية، لعمر بن شبه كما في ترجمته» . وعليه فنشر الكتاب باسم «المدينة النبوية» أو «أخبار المدينة النبوية» هو الأقرب للصواب .

---

(١) لمزيد من الأمثلة عن الكتب التي غيرت عناوينها انظر:
أ ـ مشهور حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ١ ـ ٥٦ وما بعدها .
ب ـ راشد بن عامر الغفيلي، صحة عنوان الكتاب، الحكمة، عدد ٩ ، ١١ ، ١٤٥ ـ ١٤٩ .

ـ «مسند ابن الجعد» طبع هذا الكتاب بهذا العنوان بتحقيق عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي .

والصواب أنه باسم: «حديث علي بن الجعد الجوهري» من تصنيف أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي كما في نسخته المخطوطة .

ـ «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ» . هذا هو العنوان الصحيح لصحيح مسلم، ومع هذا لم تخرج حتى الآن ولو طبعة واحدة تحمل العنوان الصحيح .

ـ «معرفة علوم الحديث» للإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح (المتوفى، سنة ٦٤٣هـ) . الشهير بـ «مقدمة ابن الصلاح» هذا الكتاب سماه مؤلفه «معرفة علوم الحديث» .

ـ «نفثات صدور المكمد، وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» لشمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (المتوفى سنة١١٨٨هـ) .

هذا الكتاب طبع للمرة الأولى باسم: «شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» ولم يظهر الكتاب باسمه الذي وضعه مؤلفه .

يقول المؤلف في مقدمة كتابه: «وسميته نفثات صدر المكمد وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» وذكره بهذا الاسم أيضاً كل من: ابن حميد المكي (المتوفى سنة ١٢٩٥هـ) في كتابه: «السحب الوابلة»، ومحمد ابن جعفر الكتاني (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ) في الرسالة المستطرفة، وعبد الحي الكتاني (المتوفى سنة ١٣٨٢هـ) في كتابه: «فهرس الفهارس والإثبات» .

ومن أخطاء بعض الناشرين والمحققين :

١ ـ التدخل في النص بالإضافة .

٢ ـ الوقوع في أخطاء أثناء كتابة المخطوطة .

٣ ـ التدخل بحذف عبارات كاملة من النص ـ فيبتر النص حسبما يفهم ـ ثم يضيفها في بعض الأحيان في الهامش ويقول عنها : هنا في الأصل عبارة غير مفهومة هي كذا وكذا ، أو يقول : عبارة لا ضرورة لها وهي كذا وكذا .

٤ ـ تشويه بعض الكلمات مثل جعل المفرد جمعاً أو العكس . . . وهكذا .

٥ ـ عدم القدرة على فهم السياق مما يؤدي إلى سقم التصويب .

الفصل الـخـامس

السـرقـة والانتحال في المسروقات

السـرقـة والانتحال في المسروقات

ذكرت لنا بعض المصادر حوادث عدة اتهم بها علماء ومؤلفون مشهورون بالسطو على مؤلفات غيرهم ونسبتها إليهم.

وقد عقد السخاوي فصلاً نقله من خط شيخه ابن حجر «فيمن أخذ تصنيف غيره فادَّعاه لنفسه وزاد فيه قليلاً ونقص منه، ولكن أكثره مذكور بلفظ الأصل»؛ «جاء فيه: «البحر» للروياني؛ أخذه من «الحاوي» للماوردي، »الأحكام السلطانية» لأبي يعلى[1]؛ أخذها من كتاب الماوردي ولكن بناها على مذهب أحمد، «شرح البخاري» لإسماعيل بن محمد التيمي؛ من شرح أبي الحسن بن بَّطال، «شرح السنة» للبغوي؛ مستمد من شرحيّ الخطابي على البخاري وأبي داود، «الكلام على تراجم البخاري» للبدر بن جماعة؛ أخذه من «تراجم البخاري» لابن المنيّر، «اختصار علوم الحديث» لابن أبي الدَّم؛ أخذه من «علوم الحديث» لابن الصلاح بحروفه وزاد فيه كثيراً، «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن صلاح» لشيخنا البُلقيني؛ كل ما زاده على ابن الصلاح مستمد من «إصلاح ابن الصلاح» لمغلطاي، «شرح البخاري» لشيخنا ابن الملقن؛ جمع النصف الأول من عدة شروح، وأما النصف الثاني؛ فلم يتجاوز فيه النقل من شرحي ابن بطال وابن التَّين، كما سمعت ذلك من صاحب الترجمة».

---

(١) انظر: المرغني، عبدالله مصطفى. الفتح المبين في طبقات الإصوليين، بيروت: محمد أمين ١٩٧٤م ١/ ٢٥٣، وصبحي الصالح، النظم الإسلامية: نشأتها وتطورها، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م، ٨، وأبي يعلى الفراء، محمد بن محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م، ٤٩٩ وما بعدها فجميع هؤلاء أقروا ما قاله ابن حجر.

ثم قال: «وقرأت بخطه أيضاً على ذَيْل لشيخه ابن الملقن مرتبة على الحروف اشتمل على أزيد من أربع مئة نفس، ذَيّل به على «طبقات الشافعية» المرتب على طباق ثلاثة، اشتملت على أزيد من ألف ومئتي نفس له أيضاً ما نصه: نظرت هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وقابلت التراجم جميعها على كتاب «الطبقات الوسطى» للقاضي تاج الدين السبكي؛ فوجدت الجميع إلا اليسير منقولاً منها بحروفها، والقدر اليسير الزائد لعله عشرة تراجم لا يزيد على ذلك.

ولقد طال تعجبي من شيخنا فيما اعتمده من ذلك؛ فما كان يضره لو قال في خطبة إنه التقطه من تصنيف من سبقه إليه؛ أتراه ظن أن طبقات تاج الدين تدفن معه في القبر فلا تظهر وما جوز قط أن ينقل منها نسخة أخرى؟ إن هذا الشيء عجيب؛ قال: ولم أقف على طبقاته التي هي ذيل عليها، وأظنها ملخصة من «الطبقات الكبرى»، ومن «طبقات الإسنوي»، والعلم عند الله تعالى».

وقال السخاوي: «وقد وقفت على الطبقات المشار إليها بخط فقيه صاحب الترجمة الشيخ صدر الدين السفطي في مجلد لطيف، والمجلد الثاني وهو بخطه أيضاً اشتمل على الذيل الذي كتب عليه شيخنا ما قدمته، وعلى طبقات القراء وغير ذلك من تصانيف ابن الملقن».

وقال أيضاً: «وكذا قرأت بخطه (أعني صاحب الترجمة) على «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» للزركشي ما نصه:

أصل هذا التصنيف للأستاذ الجليل أبي منصور عبد المحسن محمد بن علي ابن طاهر البغدادي، الفقيه، المحدث، المشهور، رأيته في مجلدة لطيفة، وجملة ما فيه من الأحاديث خمسة وعشرون حديثاً، وكان الكتاب

المذكور عند القاضي برهان الدين بن جماعه؛ فما أدري هل خفي عليه وقت تقديم هذا له أو أعلمه به؟ نعم لمصنف «الإجابة» حُسْنُ الترتيب والزيادات البينة، والعزو إلى التصانيف الكبار، والأول على عادة ما تقدَّم، يقتصر على سوق الأحاديث بأسانيده إلى شيوخه، وجملة من أخرج ذلك عنه من شيوخه نحو من ثلاثين شيخاً من شيوخ بغداد ومصر وغيرهما، ولا يعزو التخريج إلى أحد، وقد نقل هذا المصنَّف على أبي منصور في هذا الكتاب؛ فعلم أنه وقف عليه، وكان ينبغي له أن ينبه على ذلك».

وأضاف السخاوي: «قلت: وأبو منصور هذا ليس هو مصنف الأصل، بل هو شيخه، والمصنف إنما هو الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر ابن محمد البغدادي، وقد وقعت على النسخة التي أشار إليها شيخنا؛ فسبحان من لا يسهو».

وقال أيضاً: «وقرأت بخطه أيضاً على نسخة من «شرح العمدة» للبرماوي ما نصه: يقول الفقير أحمد بن علي الشافعي: إن هذا الكتاب مشى فيه الشيخ شمس الدين ـ عفا الله تعالى عنه ـ على شرح شيخنا الشيخ سراج الدين بن الملقّن من أوله إلى آخره، ينتخب فوائده ويحصّل مقاصده، وربما لم يزد فيه إلا الشيْ اليسير بحيث لو تصدَّى حاذق إلى انتزاع مازاده؛ لم يزد على كراس أو كراسين، ولو تصدَّى؛ لتتبع ما قدمه من شرح شيخنا من الفوائد التي تضاهي ما انتخبه؛ لكان قدر ما كتبه، ولو كان تجرد؛ لعمل نكتاً على كتاب شيخنا تحريراً واستدراكاً ونحو ذلك، فكان أظهر لبيان فضيلته وقوة تفننه، مع السلامة من الإغارة على كلام شيخه من غير أن ينسبه إليه؛ فليس ذلك من شكر العلم، والله المستعان».

وقال السخاوي: «وقرأت بخطه أيضاً «شرح البخاري» لبدر الدين العيني، أخذه من «فتح الباري» لابن حجر، ونقص منه وزاد فيه قليلاً،

ولكن أكثره يسوقه بحروفه الورقة والورقتين وأقل وأكثر، أو يعترض عليه اعتراضات واهية[1].

وذكر ياقوت الحموي[2] أن «أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، له كتاب ما ائتلف واختلف في أسمائها، ثم وقفني صديقنا الحافظ الإمام أبو عبدالله محمد بن محمود بن النجار، جزاه الله خيراً، على مختصر اختصره الحافظ أبو موسى محمد بن عمر الأصفهاني، من كتاب ألفه أبو الفتح نصر بن عبدالرحمن الإسكندري النحوي، فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع، فوجدته تأليف رجل ضابط قد أنفد في تحصيله عمراً وأحسن فيه عيناً وأثراً، ووجدت الحازمي، رحمه الله، قد اختلسه وادعاه، واستجهل الرواة فرواه، ولقد كنت عند وقوفي على كتابه أرفع قدره من علمه، وأرى أن مرماه يقصر عن سهمه، إلى أن كشف الله عن خبيته، وتمحض المحض عن زبدته، فأما أنا فكل ما نقلته من كتاب نصر، فقد نسبته إليه وأحلته عليه، ولم أضع نصبه، ولا أحملت ذكره وتعبه. والله يتيبه ويرحمه.

ومن خلال النص السابق فقد أوضح ياقوت أن الحازمي اختلس كتاب «ما ائتلف واختلف من أسمائها» من كتاب نصر بن عبدالرحمن الإسكندري النحوي «فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع» بدون ذكر الرواة دون الإشارة إلى ذلك، في الوقت الذي مدح فيه نصر وأثنى على كتابه وأمانته ودقته في النقل والتحري وتوثيق ما يقتبسه.

وقد شكا كثير من العلماء من سرقة كتبهم ونسبتها إلى غيرهم، ومثل هذا الأمر كان يقع في كل عصر منذ بداية التأليف عند المسلمين.

---

(١) انظر: مشهور حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ٣٧٥ وما بعدها.

(٢) ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ١/ ١١.

ومن بين هؤلاء: السخاوي الذي اتهم معاصره جلال الدين السيوطي باختلاس كتبه حين كان يتردد عليه، ومن بين الكتب التي اتهمه باختلاسها:

ـ الخصال الموجبة للظلال.

ـ الأسماء النبوية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

ـ موت الأبناء[١].

ويذكر أيضاً: إن سرقات السيوطي لم تقتصر على كتبه فقط بل امتدت إلى مؤلفات المتقدمين. وفي هذا يقول السخاوي عنه: إنه «... أخذ من كتب المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون. فغير فيها يسيراً وقدم وأخر ونسبها لنفسه وحول في مقدمتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه»[٢].

ثم يتهمه أنه ابتدأ سرقاته للآخرين بسرقة جزء من كتاب ابن تيمية في تحريم المنطق» وأول ما أبرز جزءاً له في تحريم المنطق جرده من مصنف لابن تيمية واستعان بي في أكثره فقام عليه الفضلاء بحيث كفه العَلَمُ البلقيني عنه وأخذ ما استكتبه به في المسألة»[٣].

ثم يذكر السخاوي ما اختلسه من تصانيف شيخه (ابن حجر): لباب النقول في أسباب النزول، وعين الإصابة في معرفة الصحابة، والنكت في البديعات على الموضوعات، والمدرج إلى المدرج، وتذكرة المؤنسي بمن حدث ونسي، وتحفة النابه بتلخيص المتشابه، وما رواه الواعون في أخبار

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٤ ـ ٦٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الطاعون، والأساس في مناقب بني العباس، وجزء في أسماء المدلسين، وكشف النقاب عن الألقاب، ونشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير. فكل هذه تصانيف شيخنا، وليته إذا اختلس لم يمسخها ولو مسخها على وجهها لكان أنفع، وفيها مما هو لغيره الكثير. هذا إن كانت المسميات موجودة كلها وإلا فهو كثير المجازفة»[1].

هذا وقد تصدى له جلال الدين السيوطي ورد على اتهام السخاوي له في رسالة له بعنوان: «الكاوي لدماغ السخاوي». وكذلك في رسالة له أيضاً بعنوان الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي. قام بدراستها ونشرها قاسم السامرائي[2].

يقول السامرائي: لم يفت السيوطي انتقاد شمس الدين السخاوي في رسالتنا هذه بالرغم من أنه لم يذكر اسم السخاوي صراحة (في باب انتقاده له مع أنه ذكره في موضع آخر من الرسالة). فقد حكي له عن الحافظ ابن حجر أن: «كبيراً من تلامذته، حافظاً مفيداً «استعار من ابن حجر كتابه في «الطبقات» فنقل التلميذ أشياء منها دون أن ينبه على أنه اعتمد على كتاب أستاذه. فمن يكون هذا الكبير من تلامذة ابن حجر الحافظ المفيد غير السخاوي الذي وصم السيوطي بالسرقة منه ومن غيره[3].

ولم ينج السخاوي من لسان السيوطي حتى بعد وفاته (توفى سنة ٩٠٢هـ) فكتب السيوطي في كتابه «نظم العقيان» في السخاوي: «أنه لا

---

(١) المرجع السابق.
(٢) انظر: قاسم السامرائي، «الفارق بن المصنف والسارق للسيوطي»، عالم الكتب، مج ٢، عدد ٤، (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير/ فبراير ١٩٨٢م)، ٧٤١-٧٥٢.
(٣) المرجع السابق.

يحسن من غير الفن الحديثي شيئاً أصلاً، ثم أكب على التاريخ فأفنى فيه عمره وأغرق فيه عمله وسلق فيه أعراض الناس وملأه بمساوئ الخلق وكل مارموا به، إن صدقاً وإن كذباً»[1].

ويقول السامرائي: [2] ويعجبني هنا قول الشوكاني صاحب «البدر الطالع» في مطاعن السخاوي: «وعلى كل حال فهو غير مقبول عليه لما عرفت من قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول قول الأقران بعضهم في بعض، مع ظهور أدنى منافسة، فكيف لمثل هذه المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض، فإن أقل من هذا يوجب عدم القبول»[3]. ويصح قول الشوكاني هذا بالشدة ذاتها في مطاعن السيوطي على السخاوي، فكلاهما علم من أعلام الفكر الإسلامي وهما بعد ذلك من البشر فرحمهما الله تعالى جميعاً[4].

وقد شكا السيوطي نفسه وهو المؤلف المشهور والعالم الموسوعي من سطو الآخرين على كتبه فقد تحدث في رسالته (الفارق بين المصنف والسارق) عن رجل موصول بأبناء الخلفاء حيث أذن لطلبته وسمح لهم بإعارة مصنفاته له كما قال: «إكراماً لمن يشفع به من بني العباس وإبراماً لحبل ودادهم الذي هو عندنا محكم الأساس، وتفادياً لرد شفاعة هذه السلالة الذين هم رؤوس الأشراف وكواهل الناس، فما كان من هذا العديم الذوق إلا أنه نبذ الأمانة وراء ظهره وخان وجنى ثمار غروسنا وهو فيما

(١) المرجع السابق، ٧٤٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة: د. ن، ١٣٤٨هـ، ٣٣٣.
(٤) قاسم السامرائي، «الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي»، ٧٤٤.

اجتناه جان؛ افتض أبكار عرائسنا آلائي لم يطمثهن في هذا العصر إنس قبلنا ولا جان، وأغار على عدة كتب لنا أقمنا في جمعها سنين وتتبعنا فيها الأصول القديمة وعمد إلى كتابي «المعجزات والخصائص الطويل والمختصر» فسرق جميع ما فيها بعباراتي التي يعرفها أولو البصر وزاد على السرقة فنسبها إلى نفسه ظلماً وعدواناً وما اقتصر وقال: تتبعت وجمعت ووقع لي، قال تعالى: ولمن انتصر. لقد أقمت في تتبع هذه الخصائص عشرين سنة. . . إلى أن زادت على الآلاف وأضفت عليها من كتب التفسير والحديث وشروحه والفقه والأصول من كتب المذاهب الأربعة والتصوف وغيرها ما يجل عن العَّد والوصف بحيث أن «الروضة» التي هي أعظم كتب المذاهب وأجمعها ليس فيها من الخصائص عشُر ما في كتابي ولا ظفر طالب بما يرويه في هذا الباب إلا من كتابي، وأنا إلى الآن ساع في الزيادة، وكل وقت أظفر في المطالعة بخصيصة لم تكن قبل ذلك في كتابي مفادة اقتبستها اقتباساً حسناً وهذبتها تهذيباً يزيل عن الطالب وسَنه، فجاء هذا السارق فصدَّر كلامه بأن قال: وأما الخصائص فقد تتبعت فوقع لي، وساق كتابي برَّمته وأورد ما جمعته مما اختص به في ذاته الشريفة وفي أُمته، فزعم أنه الجامع المتتبع وهو كلابس ثوبي زور مما لم يُعطَ متتبعُ وعمد إلى التخاريج والنقول التي وقفت عليها في أصول القوم فذكر العزو مستقلاً به من غير واسطة كتاب، موهما أنه وقف على تلك الأصول وهو لم يرها بعينه ولا في النوم. ولقد أبهمت نقولها عن أئمة فأوردها على إبهامها ولو سُئل في أي كتاب هي لم يدر خنصرها من إبهامها، ولقد زدت على النسخة التي أُعيرت له أكثر من مأتي خصيصة ولو رام الوصول إلى واحدة منها لم يَجُلُ منها بجزء بصيصةُ وإنما ورَّطه في ذلك الجهل بآداب المصنفين فإنه ليس من أهل هذا المنزل بل هو عن هذا الفناء بمعزل؛ لا سمع بالحديث الوارد عن

النبي ـ ﷺ وعلى آله : «تناصحوا في العلم فإن خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانته في ماله» ، ولا بالأثر الوارد ـ رضي الله عن ناقله ـ «بركة العلم عزوه إلى قائله» .

ثم يواصل السيوطي حديثه عن الرجل الذي اتهمه بالإغارة ويقول : «ولقد رأيت هذا الرجل أفحش في سرقة كتابيّ المذكورين وأغار على جميع ما فيهما مع كونهما في الآفاق مشهورين ، وسرق لي كتاباً ثالثاً وهو المختصر المسمى : «طي اللسان عن ذم الطيلسان» ، أغار على جميع ما أودعت فيه وصدر عما أوردته فيه بقلب كأنه الذي أقام دهراً يتتبعه ويتقصيه فجعل ذلك من تتبعه وقوله وأثبته على أنه من ذخائر كنزه وطوله ، فإن كان صادقاً في أنه القائل المتطلع والجامع المتتبع فشكر الله مسعاه وبارك فيما أوعاه ، وإن كان سارقاً سالخاً وناسخاً ماسخاً وكاذباً في دعوى اطلاعه على الأصول ، ومدعّياً ما لا حاصل عنده ولا محصول ، ومغيراً على مصنفي ومنتحلاً لتأليفي فلا يأمن أن يحرمه الله نفعه وثوابه وأن يعدم عليه نفسه وكتابه ثم لا يدفع عنه كبير ولا جليل ، ولا يغنى عنه صديق ولا خليل .

ولقد أغار على كتاب رابع وهو : «مسالك الحنفا في والدي المصطفى» إلا أنه أخذ منه القليل ولم يستوف ما فيه من تقرير ودليل ، ثم أنه لم يقتصر على السرقة من كتبي ، بل رأيت كتابه كله سرقة بعد سرقة وصفحات كلها مسترقة ، فأصبح بسرقة كتاب القاضي قطب الدين الخيضري مفترياً (وعززها) بسرقة كتاب الحافظ شمس الدين السخاوي ، فليت شعري ما الذي ألجأه إلى ولوج هذا الباب وليس له طاقة وما الذي اضطره إلى التشبه بأهل الإفاقة وهو من أهل الفاقة؟ فإن ظن أنه يربح بذلك فإنما هو يخسر ، وإن توهم أنه يدعى بذلك رأساً فإنما هو رأس نسر . وهذا الرجل لست أعرفه في سر ولا جهر وإنما قيل لي عند السؤال ـ وأنا بالروضة ـ إنه رجل من

أهل ما وراء النهر، فما أجدر هذا السارق الأعجم أن تقطع يده اليمين ويؤخذ منه باليمين وأن حلف على يمين أنه لم يسرق فإنه يمين. ألم يأخذ عدة كراريس من كتابي في المعجزات والخصائص من تلميذي الشيخ عبد الجبار وهو في مكة المشرفة وأطال مكثها عنده مدة إلى أن أغار على ما فيها بغير علم ولا معرفة ثم عاد إلى مصر فسأله عن باقيها فامتنع فالحَّ عليه وتشفع إليه فأعطاه بشفاعة من شفع وأخذ كتاب «أنموذج اللبيب» «وطي اللسان» من الشيخ نور الدين (الحسيني) وأغار فيهما على كل نفيس قدره وسني، فيستفيد ولا يعترف وينكر ما أضحى له من بحار كتبنا يغترف، فليدرك دكاً وليشك في دفتر الخائنين شكاً ولتبك عنقه كما بكت بمكة أعناق الجبابرة بكا، وإن زكاه أحد ما كان عندنا بمزكى»[١].

ثم يورد السيوطي مثالاً على سرقة الشعر بقوله: «وقد اشتهر في كتب الأدب قصة مهذب الدين بن الخيمي، لما نظم قصيدة وأودعها في الخلوة وسافر، وسكن الخلوة من بعده نجم الدين بن إسرائيل - شاعر آخر - فوجد تلك الورقة فنسب القصيدة إلى نفسه وقد جاء صاحبها من السفر فبلغه الحال فشكاه إلى أبناء جنسه وتحاكما إلى الشيخ عمر بن الفارض في أمرهما فأمر كلا منهما أن ينظم قصيدة على رويها وبحرها، فلما سمع القصيدتين وعرف النفس قضى بتلك لابن الخيمي وعرف أن الثاني منه سرق واختلس، فقال له ابن إسرائيل: يكون من وضع الحافر على الحافر، فقال له ابن الفارض: وقع الحافر على الحافر يكون من الأول إلى الآخر...»[٢].

---

(١) قاسم السامرائي، «الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي»، ٧٤٤ـ٧٤٦.
(٢) قاسم السامرائي، «الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي»، ٧٤٧.

وهناك الكثير من الشواهد على سرقة الشعر ذكرت في كتب الأدب. وقد ينسب الواحد منهم الأبيات على لسان بعض الجاهليين وينسبها إليهم لمطمع مالي أو غرض آخر.

وأشهر من فعل ذلك حماد وخلف.. فكان حماد كثيراً ما يضع الأبيات أو القصيدة ينسبها إلى شاعر من قوم، يريد أن يتزلف إلى رجل من صاحب نفوذ أو سيادة في عصره.. كما فعل في ولاية خال ابن عبد الله القسري، وكان خالد شديد العصبية لقومه من اليمنية على القيسية. فنظم حماد أبياتاً نسبها إلى ابن الحدادية، يمدح بها أسد بن كرز من بجيلة قبيلة خالد القسري المذكور وأسد بن كرز أبو جده. فأورد حماد حكاية جرت لابن الحدادية مع ناس من قومه أصابوا دماً في قوم خزاعة فهربوا حتى نزلوا في بجيلة على أسد بن كرز، فآواهم وأحسن إليهم، وذكر أن ابن الحدادية نظم فيه قصيدة يمدحه بها[1]... إلى آخر الحديث.

وكذلك كانوا يفعلون في وضع الأنساب طمعاً في المال. قال ابن الكلبي: «أول كذبة كذبتها في النسب أن خالد بن عبد الله سألني عن جدته أم كريز، وكانت أمه بغياً لبني أسد يقال لها زينب... فقلت له هي زينب بنت عرعرة ابن خزيمة بن نصر بن قعين، فسر بذلك ووصلني.

وبالنسبة لانتحال الشعر وسرقته ألفت العديد من الكتب التي كشفت لنا بعض السرَقات التي حدثت عبر القرون نذكر منها:

- كتاب الصناعتين للعسكري (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

---

(١) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٣م، ٤١٦.

ـ الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي (المتوفى سنة ٤٣٣ هـ) .
ـ الحجة في سرقات ابن حجة للنواجي (المتوفى سنة ٨٥٩ هـ) .

وقبل هؤلاء المؤلفين وغيرهم نبه أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٨٨ هـ) من انتحال الشعر في مقدمة كتابه «طبقات فحول الشعراء» .

إن المؤلفات المنحولة كثيرة، يصعب حصرها ولا يمكن عدها؛ فهي من الكثرة بمكان بحيث يصعب ذكرها في هذا البحث وسوف يقتصر الباحث على بعض النماذج التي أشار إليها بعض العلماء قديماً وحديثاً .

وممن اتهم بالإغارة على كتب غيرهم :

عبد الله بن محمد بن السيِّد البَطَلْيوْسي (المتوفى سنة ٥٢١هـ) .

ونسب إليه ابن خلصة شرح أدب الكاتب المسمى بالاقتضاب وذكر أن ابن السيد البطليوسي أغار عليه وانتحله[١] .

ومن المؤلفين الذين يزيدون في مؤلفاتهم ما ذكره السخاوي عن علي ابن حسين بن عروة، ابن زكنون (المتوفى سنة ٨٣٧هـ) أن «طريقته فيه (أي في كتابه المسمى : الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري) انه إذا جاء لحديث الإفك مثلاً يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامة ويستوفي ذاك الباب من المغني لابن قدامة ونحوه»[٢] .

---

(١) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، ١٥٢ .
(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٥/ ٢١٤ .

ومن الأمثلة الأخرى: إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي اختصر كتاب «الأنساب للرشاطي» وسماه «قدس الأنوار» وأضاف إليه زيادات في ثلاثة أجزاء بخطه[1].

ويقول ابن الجوزي عن علي بن هبة الله بن ماكولا وزير جلال الدولة ابن بويه: سمعت شيخنا عبدالوهاب يقدح في دينه ويقول: العلم يحتاج إلى دين. صنف كتاب المختلف والمؤتلف، جمع فيه بين كتب الدارقطني وعبدالغني والخطيب، وزاد عليهم زيادات كثيرة[2].

وذكر السخاوي في ترجمة إسماعيل (الأشرف) بن العباس الأفضل، الأشرف الرسولي أن طريقته في تأليف الكتب اختيار الموضوع ثم يجمع مادته أو بعضها ثم يأمر من يتمه ويعرضه عليه فما ارتضاه أثبته وما أباه حذفه وما وجده ناقصاً أكمله[3].

وفي ترجمة السخاوي ليوسف بن شاهين الكركي، سبط ابن حجر (المتوفى سنة ٨٩٩هـ) ينسب إليه كتاب: «النجوم الزاهرة بأخبار قضاة مصر والقاهرة» قال السخاوي عنه: «رأيت هذا الكتاب خاصة وهو مختصر لخص فيه الإصر من نسختي وكتب في هوامشها ما أثبته من تراجم من تأخر وزاد أشياء منكرة وأساء الصنيع جداً[4].

---

(١) السخاوي، المرجع السابق، ٢/ ٢٨٦.
(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥/ ١٠٢-١٠٣.
(٣) السخاوي، مرجع سابق، ٢/ ٢٩٩.
(٤) السخاوي، المرجع السابق، ١/ ٣١٣-٣١٧.

ومن أمثلة الكتب المنحولة:

- «تعبير الرؤيا»، و «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المنسوبان لابن سيرين (المتوفى سنة ١١٠ هـ). وهو على التحقيق ليس من تأليفه على الرغم من شهرته وكثرة طباعته. وقد فرق الزركلي بينهما وحكم بأنه ليس لابن سيرين قال: «ينسب له (أي لابن سيرين) كتاب «تعبير الرؤيا»، ذكره النديم وهو غير «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المطبوع المنسوب إليه أيضاً وليس له»[١].
- كتاب العين: وقد ذكرت لنا بعض المصادر أن ابن دريد أبا بكر محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) والذي يعد من علماء العربية يتهمه كثيرون بالتخليط وافتعال العربية وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامها[٢].

واتهمه ابن نفطويه، إبراهيم بن محمد بن عرفة بسرقة كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي بعد أن غير فيه وبدل ثم نسبه إلى نفسه.

وفي هذا يقول نفطويه في شعر له يهجو ابن دريد أنه سرق كتاب العين للخليل:

ابن دريد بقره ... وفيه عي وشره

ويدعي من حمقه ... وضع كتاب الجمهره

وهو كتاب العين ... إلا أنه قد غيره

---

(١) خير الدين الزركلي، الإعلام، ط ٩، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م، ٦/ ١٥٤.

(٢) ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، بغداد: مكتبة المثنى، د. ت. ١/ ٧.

ولقد رد ابن دريد هجاء نفطويه بهجاء مقابل عندما قال:

لو تنزل الوحـي على نفطويه لكان ذلك الوحي سخطاً عليه

وشاعر يدعي بـــنصف اسمه مستـأهل للصفع على أخدعيه

أحرقـه الله بنصــف اسـمـه وصـير الباقي صراخاً عليه[1]

وقد ذكر السيوطي[2] نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة كتاب «العين» المنسوب إلى الخليل وقد أجمعوا على أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده.

وذكر السيرافي أن الخليل عمل أول كتاب «العين»يقول المحقق عبد السلام هارون[3]: «والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، وتأدِّيهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل. فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقُّق بنسبة الكتاب».

كذلك اتهم التهمة نفسها أبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب «الأغاني» فقد ذكر الخطيب البغدادي في: «تاريخ بغداد» قوله: حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طاطبا العلوي قال: سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النونجتي يقول: كان أبو الفرج الأصبهاني أكذب الناس، كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة، والدكاكين مملوءة

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ٩٣-٩٤.
(٢) السيوطي، المرجع السابق، ١/ ٨٦-٩٢.
(٣) عبدالسلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ٤٥.

بالكتب فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها[1].

وقد ذكرت لنا بعض المصادر أن الخطيب البغدادي نفسه المحدث الشهير والمؤرخ المعروف قد اتهم بأن أكثر كتبه مستفادة من كتب الصوري . وأنه سرق ما يزيد عن خمسين كتاباً. وقد ذكر ابن الجوزي في المنتظم أنه : قد روى لنا عن أبي الحسين بن الطيوري (المبارك بن عبد الله أبو الحسن بن الطيوري) أنه قال : أكثر كتب الخطيب مستفادة من كتب الصوري[2] ابتدأ بها .

والخطيب البغدادي من المكثرين في التأليف في مختلف فنون المعرفة وقد ترجم له عدد من القدامى وهم بين مثبت لهذه التهمة ومدافع عنه . وقد درسه من المحدثين يوسف العش في كتاب اسماه «الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها» وقد عرض في كتابه لهذه التهمة بالتفصيل وأتى بأقوال من يتهمه ثم حاول الرد عليها . وقد روى هذه التهمة وأيدها ابن الجوزي في كتابه المنتظم وسبط ابن الجوزي في كتابه مرآة الجنان وياقوت الحموي في معجم الأدباء وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة[3].

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد؛ تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ١١/ ٣٩٩.

(٢) ابن الجوزي، علي بن عبدالرحمن، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر زباد، الدكن دائرة المعارة العثمانية، ١٣٥٩هـ، ٧/ ٤٠.

(٣) انظر : محمد ماهر حمادة، سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية، ٧٠٧-٧١٢.

ومن الكتب المنحولة:

ـ فتوح الشام.

ـ منسوب للواقدي ومكذوب عليه.

ـ كتاب الردة منسوب للواقدي وهو ليس له وهو منشور[1].

ـ الفقه الأكبر.

منسوب للإمام أبي حنيفة ومن قرأ الكتب وجد فيه مسائل لم يكن الخوض فيها معروفاً في عصره ولا العصر الذي سبقه[2].

وقد نسب الكتاب الإمام الذهبي في «العلو للعلي الغفار» إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم؛ فقال: «وبلغنا عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي صاحب «الفقه الأكبر»؛ قال».

وعلق الشيخ الألباني على مقولة الذهبي في «مختصر العلو» ص ١٣٦)، فقال: «وفي قول المؤلف: «صاحب الفقه الأكبر»: إشارة قوية إلى أن كتاب «الفقه الأكبر» ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ خلافاً لما هو مشهور عند الحنفية، وقد طبع عدة طبعات منسوباً إليه.

وهناك الكثير من الكتب المنحولة التي أشار إليها بعض الكتّاب وأوردوا الحجج والبراهين الدالة على انتحالها ومن بين هؤلاء مشهور بن حسن في مؤلفه الذي نشر بعنوان «كتب حذّر منها العلماء» ومن الكتب التي ذكرها:

---

(١) حققه ونشره يحيى الجبوري وهو لابن أكثم الكوفي.

(٢) انظر مشهور حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ٢/ ٢٩٢.

«مسند الربيع بن حبيب الإباضي» .

طبع هذا المسند باسم «الجامع الصحيح ، مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الآزدي البصري» في مجلد واحد يحتوي على أربعة أجزاء .

هذا المسند منحول ، ومؤلفه مجهول ، على الرغم من أنه قد سطر على غلافه أنه . أحد الأفراد النبغاء من علماء آخر قرن البعثة .

«رسالة الإمام للإصطخري» .

هذه الرسالة منحولة على الإمام أحمد بن حنبل ، إمام أهل السنة ، وقد أوردها برمتها ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»[1] ، والدليل على ذلك أمران :

الأول : في الرسالة عبارات تخالف منهج السلف الصالح في الصِّفات ، وفيها من التفصيلات والإثباتات ما يجعل المنصف يستبعد صدور ذلك من مثل هذا الإمام الذي نعت بأنه «تابعي جليل ، تأخر به الزمن» ؛ ففيها مثلاً :

«وكلم الله موسى تكليماً من فيه» ! و«ناوله التوراة من يده إلى يده» ! وهكذا .

والآخر : ما قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[2] عقب رسالة أرسلها الإمام أحمد إلى عبيد الله بن يحيى بن خاقان ؛ قال : «فهذه الرسالة إسنادها كالشمس ؛ فانظر إلى هذا النَّفَسَ النوراني لا كرسالة الإصطخري» .

---

(١) ابن أبي يعلى ، محمد بن محمد بن محمد بن الحسين . طبقات الحنابلة ، بيروت : دار المعرفة ، د . ت ، ١/ ٢٤ ـ ٣٦ .

(٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١١/ ٣٨٣ .

وقال في «تاريخ الإسلام»[1] (وفيات ٢٤١ ـ ٢٥٠ هـ) عقب رسالة عبيد الله أيضاً: «قلتُ: رواة هذه الرسالة عن أحد أئمة أثبات، أشهد بالله أنه أملاها على ولده، وأما غيرها من الرسائل المنسوبة إليه كرسالة الإصطخري، ففيها نظر، والله أعلم».

«رسالة الصلاة»

منسوبة للإمام أحمد بن حنبل

وهذه الرسالة مكذوبة ومنحولة عليه وقد أشار الذهبي[2] إلى ذلك بقوله: «وكذلك رسالة المسيء في صلاته باطلة، وما ثبت عنه أصلاً وفرعاً؛ ففيه كفاية».

«الإمامة والسياسة»

منسوب لابن قتيبة.

كتاب مهم عند كثير من المؤرخين والباحثين وقد شكك ابن العربي وغيره من المؤرخين المعاصرين في نسبته لابن قتيبة. وساقوا الأدلة الكثيرة على نفي نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة منها:

١ ـ أن الكتاب يذكر أن مؤلفه كان بدمشق وابن قتيبة لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٢ ـ أن الكتاب يروى عن أبي ليلى، وأبو ليلى كان قاضياً بالكوفة سنة ١٤٨هـ؛ أي: قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٣٦.

(٢) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/ ٢٨٧.

٣ـ أن المؤلف نقل خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة.

٤ـ أن مؤلف الكتاب يذكر فتح موسى بن نصير لمراكش، مع أن هذه المدينة شيدها يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين سنة ٤٥٤ هـ وابن قتيبة توفى سنة ٢٧٦هـ.

٥ـ إن هذا الكتاب مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب والتزوير؛ ففيه أبو العباس والسفاح شخصيتان مختلفتان، وهارون الرشيد هو الخلف المباشر للمهدي، وأنّ الرشيد أسند ولاية العهد للمأمون، وهذه الأخطاء يتجنبها صغار المؤرخين فضلاً عمن هو مثل ابن قتيبة الذي قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . وكان أهل المغرب يعظمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة فيه؛ يُتَّهم بالزندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه»[1].

٦ـ إن مؤلف «الإمامة والسياسة» يروي كثيراً عن اثنين من كبار علماء مصر وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ من هذين العالمين؛ فدلّ ذلك على أنّ الكتاب مدسوس عليه.

٧ـ أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا هذا الكتاب بين ما ذكروه له، اللهم؛ إلا القاضي أبا عبد الله التوزي المعروف بابن الشباط، فقد نقل عنه في الفصل الثاني من الباب الرابع والثلاثين من كتابه «صلة السمط».

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، تفسير الإخلاص؛ تحقيق زهير شفيق، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٩٥.

يقول محقق كتاب «تأويل مشكل القرآن»[1] في مقدمة تحقيقه عن كتاب «الإمامة والسياسة» إنه « . . . مشهور شهرة بطلان نسبته إليه» ، ثم قال بعد أن ساق بعض الأدلة على بطلان نسبة الكتاب لابن قتيبة والتي منها قول المؤلف إنه استمد معارفه من أناس حضروا فتح الأندلس في سنة ٩٢هـ . وأن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش في زمن الرشيد مع أن ابن قتيبة ولد في سنة ٢١٣هـ ، ومات في سنة ٢٧٦هـ ؛ ولم تبن مدينة مراكش إلا في سنة ٤٥٤هـ : في عهد يوسف بن تاشفين ، سلطان المرابطين ، وهذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة ، فضلاً عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هذه النسبة»[2] .

«وصية إلى ولده»

نسبت إلى ابن قتيبة وهي ليست له نظراً لسطحية معانيها وضعف أسلوبها إذ أن أسلوب ابن قتيبة معروف برصانته وتسلسل أفكاره وقوة عباراته .

«درة التنزيل وغرَّة التأويل»

كتاب منحول على الخطيب الإسكافي ، وهو مطبوع على أنه له وهو ليس كذلك ؛ إذ أحال فيه في تفسير سورة الكافرون على كتاب له في التفسير ، ولم يعرف للخطيب الإسكافي كتب في التفسير ، ورجحّ بعض الباحثين وهو الدكتور عمر عبد الرحمن السريسي أنه للراغب الأصبهاني ، ونشر ذلك في «المجلة العربية للعلوم الإسلامية» العدد الثاني والثلاثون ،

---

(١) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ٣٢ .
(٢) مشهور بن حسن آل سلمان ، كتب حذر منها العلماء ، ٢٩٨ وما بعدها .

المجلد الثاني، خريف عام (١٩٨٨م)، (ص ص ٣١٦ ـ ٣٢٠)، وتكلم على ذلك بتفصيل في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٣ ـ ٤)، السنة الثانية، صفر / جمادى الأولى، عام (١٣٩٩هـ) تحت عنوان «تحقيق نسبة كتاب درة التنزيل وغرّة التأويل».

وقد وافقه أحمد حسن فرحات على عدم صحة نسبة الكتاب للخطيب الإسكافي، ولكنه رأى أنه من تأليف قوام السنة التيمي (أبي القاسم، إسماعيل بن محمد الأصبهاني)، وأسهب في بيان ذلك، وذلك في بحث له بعنوان: «كتاب» درة التنزيل وغرة التأويل» لا تصح نسبته إلى الراغب الأصبهاني» نشره في مجلة «الشريعة والدراسات الإسلامية» التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، السنة السادسة، العدد الخامس عشر، جمادى الأولى، (١٤١٠هـ)، (ص ص ٢٣ ـ ٨٠)[1].

« **الحكمة الدرية**».

كتاب منحول على أحمد بن سليمان.

« **مولد العروس**».

كتاب منحول على ابن الجوزي. لم تذكره المصادر التي ترجمت لابن الجوزي ضمن مصنفاته. بالإضافة إلى خلو المتن من الإسناد الذي اعتاد عليه ابن الجوزي في كتبه.

« **أغاليط الوسيط**».

قال الإسنوي: «نسب ابن الرفعة إليه كتاباً في «أغاليط الوسيط» يشتمل

---

(١) مشهور بن حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ٣٠٢.

على خمسين موضعاً؛ بعضها فقهية، وبعضها حديثية، وليس هو له وإنما لشخص حموي، وكذا قال ابن الملقن: «الظاهر أنها ليست له»[1].

« منار الهدى في الوقف والابتداء».

ذكره الزركلي[2] ضمن مؤلفات النووي وقال: «إنه مطبوع». في حين أن الكتاب كما ذكر آل سلمان للأشموني، وقد طبع في مصر سنة (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، ومعه «المقصد لتلخيص ما في» المرشد في الوقف والابتداء» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري.

« غيث النفع في القراءات السبع».

ينسب للنووي.

لم يذكره أحد ممن ترجم للنووي؛ فلم يذكره ابن العطار ولا السخاوي ولا السيوطي، وإنما ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون» ٢/ ١٥٢، وقال عنه في «هدية العارفين» ٢/ ٥٢٥: إنه مطبوع.

وقد علق آل سلمان عن نسبة هذا الكتاب للنووي بقوله: ولم يعرف للإمام النووي كتاب في القراءات، ولم نجد أحداً تابع البغدادي على نسبة هذا الكتاب للإمام النووي، وقال: إنه مطبوع، وهذه الكتب بين أيدينا، فلم نعثر عليه، ولم نجد أحداً نقل منه أو رجع إليه، علماً بأن كتب النووي ـ رحمه الله تعالى ـ تنتشر وتشتهر بين طلبة العلم عند أول ظهورها إلى عالم المطبوعات، وهذه خزائن المخطوطات طافحة بنفائس الكتب، فلم نظفر

---

(١) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، ترجمة: شيخ الإسلام زبي زكريا محيي الدين الووي، القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ١٩٥٤م، ١٥.
(٢) الزركلي، الإعلام، ٨/ ١٤٩.

(ولو بالإشارة من خلال الفهارس) بذكر لهذا الكتاب على أنه للإمام النووي، ولقد ظفرنا ووجدنا أن هذا الكتاب مشهور ومطبوع على أنه لولي الله علي بن محمد بن سليم النووي السفاقسي[1] (المتوفى سنة ١١١٧ هـ)، وقد طبع على هامش «سراح القارئ المبتدئ» لأبي القاسم علي بن عثمان العذري.

ولذا؛ نجزم بأنه منحول ومنسوب للإمام النووي[2].

«دعاء ختم القرآن».

منسوب ومنحول على ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ؛ فلم يذكره أحد ممن ترجم له، ولم يورده تلميذه الملازم له ابن القيم في «مؤلفات شيخ الإسلام»، وكذا لم يرد له ذكر في «مجموعة مؤلفات شيخ الإسلام» التي اعتنى بجمعها وبيان مخطوطاتها الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني.

«الكبائر».

للإمام الذهبي كتاب «الكبائر»، ولكن الطبعة المشهورة المتداولة مكذوبة عليه، وهي على التحقيق للحقي صاحب «روح البيان»؛ فقد ورد في ترجمته أنه صنف كتاباً في «الكبائر» وحشاه كثيراً من القصص والغرائب والعجائب.

وقد أورد مشهور آل سلمان في كتابه «كتب حذر منها العلماء» مجموعة من الأدلة والبراهين في الصفحات (٣١٣ ـ ٣١٦) التي تؤكد لنا أن الذهبي بريئ من الطبعة المتداولة لكتاب «الكبائر»؛ لأنه يستحيل على الذهبي أن

---

(١) الزركلي، الإعلام، ٥/ ١٤، وكحالة، معجم المؤلفين، ٧/ ٢٠١.
(٢) مشهور بن حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

يقف على ضعف الحديث أو على الحكاية المصنوعة، أو القول الوعظي المتكلف ويسكت عنه.

ومن الأدلة على عدم صحة نسبة الكتاب للذهبي:

أولاً: منهج صاحبه فيه يخالف منهج الإمام الذهبي، وقد بيّن صلاح الدين الصفدي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) منهج الذهبي في كتبه؛ فقال:

«وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه، من أنه لا يتعدى حديثاً يورده»، حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده»[١]، وكيف لا يفعل ذلك كله وهو القائل: «وأيُّ خير في حديث مخلوط صحيحه بواهيه، وأنت لا تفلّيه ولا تبحث عن ناقليه؟!»[٢].

ولا يلحظ القارئُ في كتاب «الكبائر» المتداول المطبوع منهج الذهبي المذكور، بل يلمس فيه نَفَسَ فقيه صوفي واعظ، يجمع الأقوالَ والآثار كحاطب ليل»[٣]، ولهذا؛ شكك بعضهم في صحة نسبته للإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

وإن صح هذا التشكيك؛ فإنه يتنزل على الطبعة المتداولة التي وصفها ابن حجر الهيتمي بقوله:

« لم يشف الأوام، ولا أغنى عن ذلك المرام لما أنه استروح فيه استرواحاً تَجلُّ مرتبته عن مثله، وأورد فيه أحاديث وحكايات لم

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢/ ١٦٣.

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. بيان زغل العلم والطلب، دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٤٧هـ، ٦.

(٣) مقدمة محيي الدين مستو لـ «الكبائر»، ص ١٣.

يَعْزُ كلاً منها إلى محله، مع عدم إمعان نظره في تتبع كلام الأئمة في ذلك، وعدم تعويله على كلام من سبقه إلى تلك المسالك»[١]، وإلاّ؛ فإن للذهبي كتاب «الكبائر» «ذكره الصفدي، وابن شاكر، والزركشي، وابن تغري بردي، وسبط ابن حجر، والبغدادي»[٢]، وكتاب الذهبي هذا لم يطبع أصله إلا حديثاً بتحقيق محيي الدين مستو، وقد بين في مقدمته أن كتاب «الكبائر» المخطوط ربما وقع في يد أحد الفقهاء الوعاظ؛ فأخذ كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استشهد بها الحافظ الذهبي على تحريم كل كبيرة، وحذف كثيراً من عزوه للأحاديث وتعليقاته القيمة، وأضاف إلى ذلك أحاديث ضعيفة وحكايات ومنامات وأشعار وعظية».

ولم يثبت هذا الشيخ اسمه ووقع الكتاب في يد من جاء بعده، فأثبت اسم الذهبي رحمه الله تعالى لاشتهار أن «الكبائر» من تأليفه، أو أن الشيخ نفسه أبقى اسم الذهبي عليه؛ ليقبله الناس بما فيه، ثم جاء الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ـ رحمه الله ـ لينفض التراب عن هذا الكتاب المنحول، وليصرف أنظار العلماء والباحثين من غير قصد منه عن المخطوط الحقيقي للكبائر، بدعوى أنه اختصار جاء على الثلث من الكبائر الكبرى». انتهى.

وعلى الرغم من هذه الحسنة التي قام بها الأستاذ محيي الدين

---

(١) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي. الزواجر عن اقتراف الكبائر؛ تحقيق خليل مأمون شيخا، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١/ ٤.

(٢) بشار عواد معروف، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م، ١٤٩. وفيه مظان ذكر كل واحد من المذكورين لكتاب الكبائر.

في الاعتناء بنشر أصل كتاب «الكبائر» الذي صنفه الذهبي، خالياً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والقصص والحكايات التي تعارض مقاصد الشريعة أحياناً؛ إلا أن كتابه لم يخلُ من نقص.

ثانياً: جاء في الكتاب المتداول في كبيرة «ترك الصلاة» حديث: «من حافظ على الصلوات المكتوبة؛ أكرمه الله تعالى بخمس كرامات، ومن تهاون بها؛ عاقبه الله تعالى بخمس عشر عقوبة، خمس في الدنيا، وثلاثة عند الموت، وثلاث في القبر، وثلاث عند خروجه من القبر... إلخ»، ولم يعلّق كاتبه عليه بشيء مع أن الذهبي قال فيه في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٥٣) في ترجمة محمد بن علي بن العباس البغدادي العطار: «ركّب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك الصلاة».

فلو كان هذا الحديث في نسخة المصنف؛ لنبه عليه، كيف لا وهو القائل في أهل زمانه: «فياليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون والله الموضوعات والأباطيل والمستحيل، في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه وغَرَّ المؤمنين؛ فهذا ظالم لنفسه، جان على السنن والآثار، يستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلاَّ؛ فهو فاسق، كفى به إثماً أن يحدّث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم؛ فليتورع وليستعن بمن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية؛ فقد عمَّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدخل على المحدثين الذين يركن إليهم المسلمون؛ فلا عتبي على الفقهاء وأهل الكلام»[1].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢/ ٦٠١-٦٠٢.

ثالثاً: وفي كبيرة «عقوق الوالدين» من رواية الحسين بن علي مرفوعاً: «لو علم الله شيئاً أدنى من الأُفّ؛ لنهى عنه. . .».

وفي سنده «أصْرَمَ بن حَوْشَب» الذي قال المؤلف الذهبي عنه في «الميزان» (١/ ٢٧٢): «قال يحيى فيه: كذاب خبيث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات».

رابعاً: وفي كبيرة «ترك الصلاة» أورد حديثاً فيه حنش، حسين بن قيس، أبو علي الرحبي، وهو: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر؛ فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»، والحديث عند الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٧٥) وغيره، وقال عقبة الحاكم: «حنش بن قيس الرحبي يقال له أبو علي، من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة. . .»، وتعقبه الذهبي؛ فقال في «التلخيص»: «بل ضعفوه»[١].

وهكذا يتبين لنا من خلال الأدلة السابقة التي أوردها آل سلمان أن الذهبي برئ من الطبعة المتداولة لكتاب «الكبائر».

ومن الكتب المنحولة:

« أخبار النساء»

طبع مراراً منسوباً لابن القيم، وهذه النسبة مكذوبة عليه ومنحولة إليه، والصواب أنه لابن الجوزي.

---

(١) انظر: آراء جهابذة الجرح والتعديل في حنش في كتاب: الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر، لمشهور حسن آل سلمان، عمان (الأردن): دار عمار، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٨١-٨٢.

«الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان»

هذا الكتاب منحول على ابن القيم على الرغم من أن اسمه عليه، منهجه يخالف ما كان ابن القيم يدعو إليه، ومع هذا؛ فقد نسبه له أحمد ماهر البقري في كتابه «ابن القيم؛ من آثاره العلمية» (ص ص ١٨١ ـ ١٨٣)؛ قال: «له (أي: لابن القيم) «الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان»، وجميل في نظرنا أن يقرن القرآن بالبيان؛ فهذه حقيقة أنه لا يفهم القرآن إلا من يعرف البيان، وقد عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، وهو في حكم المخطوط ندرة تداول؛ إذ مرَّ على طبعته الأولى أكثر من نصف قرن، ولم تعد طباعته خلال هذه الفترة.

وقد ذكر الشيخ بكر أبو زيد[1] مجموعة من الأدلة على بطلان نسبة هذا الكتاب لابن القيم منها:

أولاً: أسلوب الكتاب ومنهجه يختلف عن الأسلوب المعهود لابن القيم في عامة مؤلفاته؛ من حيث التحقيق، والترجيح واستشهاد بالسنة النبوية، ونصوص السلف رضوان الله عليهم؛ فالكتاب يخلو من ذلك، حيث اعتمد مؤلفه على دقائق التفريع والأنواع والتقاسيم للحقيقة والمجاز بأسلوب لا يتواطأ مع أساليب ابن القيم المعهودة في منهجه التأليفي.

ثانياً: ذكر جملة من الأحاديث الضعيفة، بل وبطلان بعضها.

ثالثاً: أنه قسم في الكتاب الكلام إلى حقيقة ومجاز، واستغرق نحو ثلث الكتاب في تقرير المجاز وبيان أقسامه وما يندرج تحت كل قسم،

---

(١) بكر بن عبدالله أو زيد، ابن قيم الجوزية. حياته أثاره موارده، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٣هـ، ١٨٤ ـ ١٨٥.

وهذا فيه مناقضة ظاهرة لما هو معروف من منهج ابن القيم ورأيه في المجاز؛ فإنه يرفضه ويرى المجاز في الشرع قولاً مبتدأ فاسداً، بل يرى أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم فاسد مخترع، وأجلب على نقضه من نحو خمسين وجهاً وذلك في كتابه «الصواعق المرسلة» (٢/ ٢٤٤ وما بعدها)، وسماه طاغوتاً؛ فقال في فاتحة الكلام فيه: «كسر الطاغوت الثالث وهو المجاز»؛ فكيف مع هذا يمكن الجزم بأن هذا الكتاب «كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان» هو لابن القيم؟ وفي هذا دليل على نفي الكتاب عن ابن القيم.

« **الاستعداد ليوم الميعاد** ».

طبع منسوباً للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وقد أنكر شاكر محمود عبد المنعم نسبة هذا الكتاب لابن حجر العسقلاني؛ معتمداً على الأدلة الآتية: -

١ ـ أن أسلوب الكتاب يخالف أسلوب ابن حجر في ذكر الأحاديث ومنهجه في تبيان أسانيدها ونقدها ومتونها والاختلاف فيها.

٢ ـ لم يذكره مصدر معاصر لابن حجر ولا تلامذته.

٣ ـ لا يوجد اسم المؤلف على المخطوط في غالب النسخ التي اطَّلع عليها[1].

وقد نبّه على بطلان نسبة هذا الكتاب لابن حجر جاسم الدوسري فقال:

---

(١) شاكر محمود عبدالمنعم، ابن حجر. ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة، بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٨م، ٦٨٣.

«ومما يحسن التنبيه عليه أن الكتاب المتداول بين الناس بعنوان «الاستعداد ليوم الميعاد» المنسوب تأليفه إلى الحافظ؛ باطل النسبة إليه بلا شك، ومن قرأه ورأى ما فيه من الأحاديث المكذوبة الموضوعة؛ علم يقيناً أن الحافظ منه برئ.

وقد كتب الشيخ عبد الرحمن فاخوري مقالاً نشره في مجلة «الجامعة السلفية» بالهند (عدد ٣، ربيع الأول، سنة ١٣٩٨هـ) بعنوان: «أما لهذه الأيدي من يقطعها!!»، بيَّن فيه بياناً شافياً بطلان نسبة هذا الكتاب إلى الحافظ»[1].

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، مقدمة كتاب: معرفة الخصال المكفرة، للذنوب، المقدمة والمؤخرة؛ تحقيق جاسم الفهيد الدوسري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١٨.

الخاتمــــة

أولاً: نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع تزوير وتزييف المخطوطات وانتحالها ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية :

١ ـ أن التزوير والتزييف والانتحال قديم عرف منذ خلق الإنسان في هذا الكون .

٢ ـ أن التزوير والتزييف والانتحال حدث في بعض المخطوطات العربية منذ بداية التأليف ومازال يحدث حتى في عصرنا الحاضر .

٣ ـ أن التزوير والتزييف والانتحال قد يشمل المخطوط كله وقد يقتصر على جزئية معينة .

٤ ـ أن التزوير والتزييف والانتحال لم يقتصر على الملامح المادية للمخطوط العربي فقط بل يشمل أيضاً المحتوى العلمي .

٥ ـ هناك فئات متعددة شاركت في تزوير وتزييف المخطوطات وانتحالها منهم : مؤلفون، ووراقون، ونساخ، وملاك، ومجلدون، وتجار، ومحققون وناشرون وغيرهم .

٦ ـ أن السرقات العلمية عرفت منذ بداية التأليف في المخطوط العربي وحتى عصرنا الحاضر .

٧ ـ هناك الكثير من الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور ظاهرة تزوير وتزييف المخطوطات وانتحالها .

٨ ـ بعض المخطوطات نسبت لغير مؤلفيها، وبعضها طمست أسماء مؤلفيها أو مالكيها أو أسماء النساخ، أو تواريخ النسخ .

٩ ـ بعض المخطوطات غيرت عناوينها لترويجها ونشرها .

١٠ ـ هناك العديد من العوامل المساعدة على كشف تزوير المخطوطات وانتحالها والتي من أهمها : فحص الورق ، والحبر ، والخط .

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يقترح المؤلف ما يلي :

١ ـ العناية بفحص الملامح المادية للمخطوط العربي والمحتوى العلمي بشكل دقيق قبل اقتناء المخطوطات أو تحقيقها أو فهرستها . ونرى أن يتم فحص الورق والحبر كيميائياً وأن تتم مقارنة علمية لخصائص الخطوط اليدوية للناسخين وإثبات نسبة النسخ بصورة قاطعة لناسخ معين .

٢ ـ التأكد من صحة العناوين وأسماء المؤلفين وتواريخ النسخ والاستعانة بالمصادر وكتب التراجم والببليوجرافيات .

٣ ـ العناية بتحقيق المخطوطات وفهرستها فهرسة علمية دقيقة ومفصلة حتى لا تنسب الكتب إلى غير مؤلفيها .

٤ ـ الاهتمام بتدريس مادة المخطوط العربي في الجامعات التي تعنى بالتراث .

٥ ـ التشديد على دور النشر بعدم التلاعب في عناوين المخطوطات وعدم نشر المخطوطات تحت مسميات تجارية لم يضعها أصحابها .

٦ ـ وضع ضوابط معينة لعملية تحقيق المخطوطات ونشرها بحيث تمنع السرقات العلمية وانتحال الموضوعات ، والعناوين وخلاف ذلك .

وبعد ، فإن هذا البحث الذي حاولت فيه بكل جد وإخلاص أن أقدم شيئاً جديداً لعله يكون مفيداً في مجال دراسة المخطوطات فإن كنت قد وفقت فيه فهذا نعمة كبرى من الله ـ عز وجل ـ وإن كان ثمة نقص وقصور

وخطأ فهو مني إذ أن محاولة ارتياد الجديد له جوانب قصور وخطأ وما أتمناه باعتباري طالب علم أن أكون قد حققت الهدف في الكشف عن موضوع جدير بالدراسة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية والمعربة:

- ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم محمد. الكامل في التاريخ .- ط٤ . بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح .- بيروت: دار الفكر، د. ت.
- الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة؛ تحقيق عبد السلام هارون .- القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف، د. ت.
- الأصفهاني، حمزة بن الحسن. التنبيه على حدوث التصحيف، مخطوط رقم ٨٩٦ أدب، تيمور.
- برجستراسر. أصول نقد النصوص ونشر الكتب؛ إعداد محمد حمد البكري .- الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- بشار عواد معروف. الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام .- القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- بكر بن عبد الله أبو زيد. ابن قيم الجوزية: حياته آثاره موارده .- الرياض: دار العاصمة، ١٤١٢هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. تفسير سورة الإخلاص؛ تحقيق زهير شفيق الكي .- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد النيسابوري. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر؛ تحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . القاهرة: المكتبة الحسينية المصرية، ١٩٣٤م.

ـ الجاحظ، عمرو بن بحر. الحيوان؛ تحقيق عبد السلام هارون .ـ ط٢ .ـ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨ـ١٩٤٥م.

ـ الجاحظ، عمرو بن بحر. رسائل الجاحظ؛ تحقيق عبد السلام هارون .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

ـ جرجي زيدان. تاريخ آداب اللغة العربية .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٣م.

ـ ابن الجوزي، علي بن عبد الرحمن. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم .ـ حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ.

ـ ابن الحاج، محمد بن محمد بن محمد. المدخل .ـ القاهرة: دار الحديث، ١٩٨١م.

ـ حاجي خليفة. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .ـ بيروت: دار الجيل، د.ت.

ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ تحقيق بإشراف عبد العزيز ابن باز .ـ الرياض: دار الإفتاء، د.ت.

ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. لسان الميزان .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة؛ تحقيق جاسم الفهيد الدوسري .ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ـ ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي. الزواجر عن اقتراف الكبائر؛ تحقيق خليل مأمون شيحا .ـ بيروت: دار المعرفة، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م.
ـ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تاريخ بغداد؛ تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
ـ ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
ـ خير الدين الزركلي. الأعلام .ـ ط٩ .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
ـ ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة .ـ بغداد: مكتبة المثنى، د. ت.
ـ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. بيان زغل العلم والطلب .ـ دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٤٧هـ.
ـ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
ـ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ تحقيق علي محمد البجاوي .ـ بيروت: دار المعرفة، د. ت.
ـ راشد بن عامر الغفيلي. «صحة عنوان الكتاب» .ـ الحكمة .ـ عدد ٩، ١١.
ـ الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبد الله. طبقات النحويين واللغويين؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م.

ـ زكريا علي يوسف. المهذب في اختصار السنن الكبرى للذهبي .ـ القاهرة: مطبعة الإمام، ١٩٧١م.
ـ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. ترجمة شيخ الإسلام أبي زكريا محيي الدين النووي .ـ القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ١٩٥٤م.
ـ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.
ـ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور. أدب الإملاء والاستملاء .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م
ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد. المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى [وآخرين] .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
ـ شاحت وبوزورث. تراث الإسلام؛ ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد .ـ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٣م.
ـ شاكر محمود عبد المنعم. ابن حجر ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة .ـ بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٨م
ـ الشبنتريني، أبو الحسن علي بن بسام. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة؛ تحقيق إحسان عباس .ـ بيروت: دار الثقافة، د. ت.

ـ شرف الدين علي الراجحي . مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب .ـ بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٣م .

ـ الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .ـ القاهرة : د . ن ، ١٣٤٨هـ .

ـ صبحي الصالح . النظم الإسلامية نشأتها وتطورها .ـ بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٢م .

ـ الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك . الوافي بالوفيات ؛ تحقيق هلموت ريتر . . . [وآخ] . ألمانيا ـ فيسبادن : فرانزشتايز ، ١٩٦٢ ـ١٩٨٠م .

ـ الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيى الكاتب . أدب الكُتّاب ؛ تحقيق محمد بهجت الأثري ، مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٤١هـ .

ـ عابد سليمان المشوخي . أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

ـ عابد سليمان المشوخي . فهرسة المخطوطات العربية . الزرقاء (الأردن) : مكتبة المنار، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .

ـ عبد السلام محمد هارون . تحقيق النصوص ونشرها . ط٢ . القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

ـ عبد الفتاح الحلو . « أمانة تحمل العلم » . عالم الكتب . لمجلد الثاني ، ع٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ يناير ـ فبراير ١٩٨٢م) . ص ص ٧٠٣ـ٧٠٦ .

ـ عبد الله محمد الحبشي . الكتاب في الحضارة الإسلامية . الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢م .

ـ عبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، القاهرة: منشورات سمير أبو داوود، ١٩٨٣م.
ـ العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف؛ تحقيق عبد العزيز أحمد. القاهرة: د.ن، ١٩٦٣م.
ـ عمر رضا كحالة. معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ.
ـ فيليب دي طرازي. خزائن الكتب العربية في الخافقين. بيروت: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤٧م.
ـ قاسم السامرائي. «الفارق بين المصنف والسارق للسيوطي». عالم الكتب. مج٢. عدد ٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير ـ فبراير ١٩٨٢م)، ص ص ٧٤١ـ٧٥٢.
ـ قاسم السامرائي. الفهرس الوصفي لمخطوطات السيرة النبوية ومتعلقاتها. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .ـ عمادة شؤون المكتبات، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
ـ قاسم السامرائي. مقدمة في الوثائق الإسلامية. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
ـ ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن؛ شرح السيد أحمد صقر. ط ٢. القاهرة: دار التراث، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
ـ ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. المغني؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: هجر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
ـ القفطي، علي بن يوسف بن إبراهيم. أخبار العلماء بأخبار الحكماء، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ.

ـ القفطي، علي بن يوسف بن إبراهيم. أنباه الرواة على أنباه النحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
ـ القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٨م.
ـ مأمون كامل. تزوير الخطوط طرق ارتكابه ووسائل كشفه. القاهرة: د.ن، ١٩٩٢م.
ـ مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
ـ محمد ماهر حمادة. «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية». عالم الكتب. مج٢، عدد٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ/ يناير ـ فبراير ١٩٨٢م). ص ص ٧٠٧ ـ ٧١٢.
ـ محمد منير الدمشقي. نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ.
ـ المراغي، عبدالله بن مصطفى. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، بيروت: محمد أمين، ١٩٧٤م.
ـ المسعودي، علي بن الحسين بن علي. التنبيه والإشراف.ـ بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨١م.
ـ المسعودي، علي بن الحسين بن علي. مروج الذهب ومعادن الجوهر؛ تحقيق محيي الدين عبدالحميد. ط٥. القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٣م.
ـ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم بشرح النووي، الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، د.ت.

ـ مشهور حسن آل سلمان. الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر، عمان (الأردن): دار عمار، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
ـ مشهور حسن آل سلمان. الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات، ط٢، الرياض: دار الهجرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
ـ مشهور حسن آل سلمان. كتب حذر منها العلماء، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
ـ المقري، أحمد بن محمد بن أحمد. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب؛ تحقيق إحسان عباس، يروت: دار صادر، ١٩٦٨م.
ـ ابن منظور. لسان العرب، بيروت: دار لسان العرب، د. ت.
ـ النديم. الفهرست، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
ـ الهاشمي المكي، عمر بن فهد. معجم الشيوخ؛ تحقيق محمد الزاهي، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، د. ت.
ـ ياقوت الحموي. معجم الأدباء، بيروت: دار إحياء التراث، د. ت.
ـ ياقوت الحموي. معجم البلدان، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
ـ أبو يعلى الفراء، محد بن محمد بن الحسين. الأحكام السلطانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.
ـ أبو يعلى، محمد بن محمد بن الحسين. طبقات الحنابلة، بيروت: دار المعرفة، د. ت.
ـ يوسف العش. دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

المحتويـــات

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@naass.edu.sa

ISBN 0-16-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المشوخي، عابد سليمان
التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، - الرياض
٢٠٦ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩ - ٥١ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠
١ - التزوير ٢ - المخطوطات العربية أ- العنوان
ديوي ٣٦٣, ١٦٣ ٢٢/٠٨٣٨

رقم الايداع: ٢٢/٠٨٣٨
ردمك: ٩ - ٥١ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠

ردمك: ٩ - ٥١ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠